



جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:/2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة ب:

واقع وآفاق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

إشراف الأستاذ (ة):

من إعداد:

- د. عادل طلبة

- خولة جفال

- صبرينة ناجح

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. لطيفة بهلول	أستاذ محاضر - أ -	رئيس
د. عادل طلبة	أستاذ محاضر - ب -	مشرفا ومقررا
د. آسيا محجوب	أستاذ محاضر - ب -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020



شكر وعرفان

الحمد لله الذي بث فينا شجاعة الابتداء وإرادة الاستمرار
والبقاء....

الحمد لله الذي بعونه بلغنا أملنا وإرادته حققنا حلمنا...نشكره

على نعمة العلم بعد نور الإيمان

كلمة شكر نقولها لكل من كانت له بصفة من قريب أو من بعيد في

إنجاز هذه المذكرة، وأضاء لنا الدرب إلى أن بلغنا مرادنا...

وفي هذا الوقت الذي يكمل فيه الجهد بالثمار، ويشرفنا أن نتقدم

بجزيل الشكر إلى الأستاذ المحترم " **طلبة عادل** " المشرف علينا في

هذه المذكرة، والذي كان خير معين... ولم يبخل علينا بنصائحه

وتوجيهاته، لك منا أسمى عبارات الشكر والإمتنان.

كما لا ننسى التوجه بالشكر أيضا لكل من شجعنا على إتمام هذا

العمل ولو بكلمة طيبة.

كذلك الشكر موصول إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير لجامعة العربي التبسي -تبسه-

إهداء

" اللهم علمنا بما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وانفع بهذا العمل غيرنا وزدنا علما

وتقوى "

أهدي ثمرة هذا العمل إلى:

من قال فيهما الرحمان: ﴿وَاخْفَضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا

كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ الإسراء الآية 24

إلى حكمتي وعلمي، إلى أدبي وحلمي، إلى طريقي المستقيم، إلى طريقة لهداية إلى

ينبوع الصبر والتفائل والأمل، إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى رمز الحب

وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع، إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله الكريم

"أمي الغالية"

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله وأدخله فيسح جناته

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إخوتي: سليم، فوزي، شفيق، طارق، سامية.

إلى من ساندني من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة.

صدر بنه

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلْ إِعْمَلُوا فِى سَبِيلِ اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ
وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ التوبة الآية 105.

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ... ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ... ولا تطيب
اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك
"الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة...إلى نبي الرحمة ونور العالمين "سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم "

إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار "والدي
العزیز"

إلى معنى الحب والحنان، إلى بسمه الحياة " أمي الحبيبة "

إلى من ساندني في الحياة دائما وأبدا إخوتي وأخواتي.

إلى كل من وقف بجانبى.

خولة



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	الشكر
-	الإهداء
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
IV	قائمة الملاحق
VI	قائمة الاختصارات والرموز
أ-د	مقدمة
45-2	الفصل الأول: الإطار النظري للصيرفة الإلكترونية
2	مقدمة الفصل
2	المبحث الأول: عموميات حول الصيرفة الإلكترونية
3	المطلب الأول: مدخل إلى البنوك الإلكترونية
9	المطلب الثاني: مفهوم الصيرفة الإلكترونية ومراحل تطورها
13	المطلب الثالث: مقومات ومتطلبات الصيرفة الإلكترونية
18	المطلب الرابع: مزايا ومخاطر الصيرفة الإلكترونية
21	المبحث الثاني: آلية الصيرفة الإلكترونية
21	المطلب الأول: خدمات الصيرفة الإلكترونية

25	المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني
34	المطلب الثالث: التحديات التي تواجهها المصارف الإلكترونية
37	المبحث الثالث: واقع الصيرفة الإلكترونية في العالم (مع الإشارة لحالة البنك المركزي الإماراتي)
37	المطلب الأول: مكانة الصيرفة الإلكترونية عالميا
41	المطلب الثاني: تجربة البنك المركزي الإماراتي في مجال الصيرفة الإلكترونية
45	خلاصة الفصل
96-47	الفصل الثاني: واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطورها
47	مقدمة الفصل
47	المبحث الأول: البنية التحتية اللازمة للمعاملات الإلكترونية في الجزائر
47	المطلب الأول: مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر
54	المطلب الثاني: الهيئات التي تدير المعاملات الإلكترونية في الجزائر
56	المطلب الثالث: البيئة التشريعية اللازمة للمعاملات الإلكترونية في الجزائر
61	المبحث الثاني: واقع الصيرفة الإلكترونية والدفع الإلكتروني في الجزائر
62	المطلب الأول: وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر
73	المطلب الثاني: الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر
80	المطلب الثالث: أنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر
90	المبحث الثالث: آفاق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر
90	المطلب الأول: أهمية اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر
92	المطلب الثاني: آفاق تفعيل مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر
96	المطلب الثالث: عراقيل تطبيق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر والحلول المقترحة

98	خلاصة الفصل
100	خاتمة عامة
105	قائمة المراجع
115	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
8	مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإلكترونية	1.1
28	إيجابيات وسلبيات المحفظة الإلكترونية	2.1
38	عدد مستخدمي الصيرفة عبر الهاتف النقال عبر العالم خلال الفترة 2010-2017	3.1
39	عدد مستخدمي الانترنت في العالم خلال الفترة 2010-2017	4.1
42	عدد أجهزة الصراف الآلي في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2010-2017	5.1
45	السحب النقدي المحلي عن طريق مقسم الإمارات الإلكتروني	6.1
50	عدد اشتراكات الجيل الثالث والجيل الرابع للهاتف المحمول (2010-2017)	1.2
51	استخدام الانترنت في الجزائر والنمو السكاني خلال الفترة (2010-2017)	2.2
52	مؤشرات شبكة الانترنت في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	3.2
53	مؤشرات مشتركي الانترنت في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	4.2
65	تطور عدد البطاقات البنكية في الجزائر 2010-2015	5.2
68	سقف رصيد بطاقة فيزا في البنك الوطني الجزائري لسنة 2017	6.2
68	سقف استعمال بطاقة فيزا في بنك التنمية المحلية	7.2
72	رمز swift للبنوك العاملة في الجزائر	8.2

74	أهم الخدمات المصرفة الإلكترونية المقدمة عبر المحمولة في عينة من البنوك الجزائرية	9.2
76	تطور عدد نقط البيع الإلكترونية في الجزائر (2010-2017)	10.2
77	الموزع الآلي للأوراق D.A.B	11.2
77	الشباك الآلي للأوراق G.A.B	12.2
78	تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017	13.2
85	نشاط نظام ARTS خلال الفترة 2010-2017	14.2
86	نشاط نظام الدفع الإجمالي للمبالغ الكبيرة خلال سنة 2017 (حسب طبيعة العملية)	15.2
89	نشاط نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض خلال سنة 2017 (حسب طبيعة العملية)	16.2

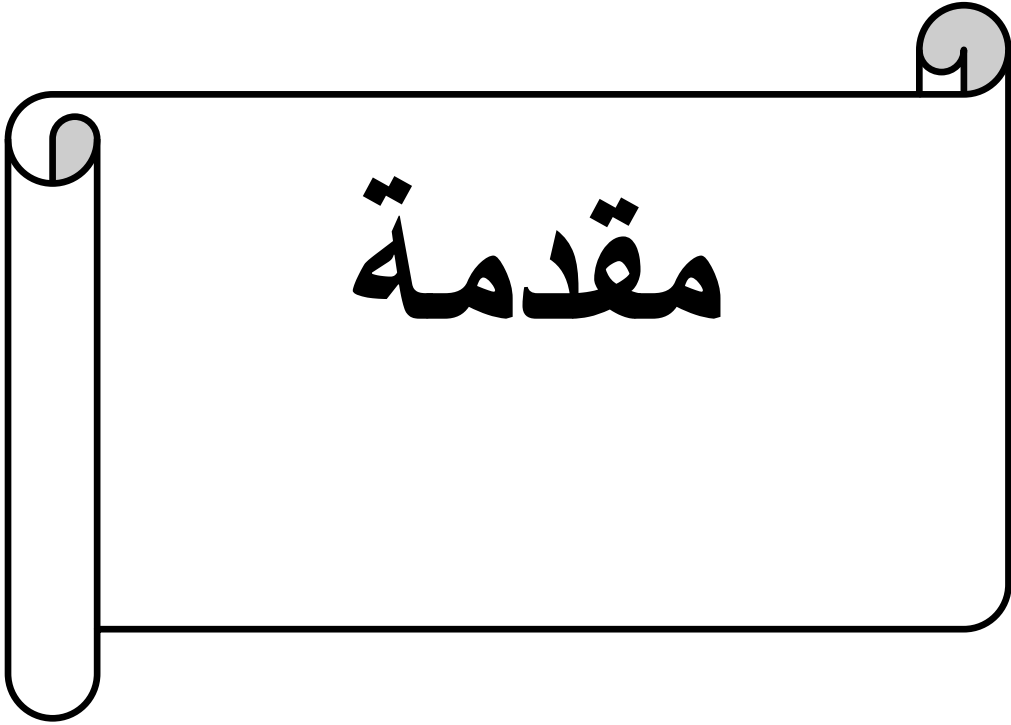
قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الجدول
14	الأطراف المشكلة للبنوك الإلكترونية	1.1
29	دورة استخدام الشيك الإلكتروني وإجراءاته	2.1
37	نسبة استخدام الصراف الآلي عبر العالم خلال 2004-2015	3.1
40	نسب استخدام الانترنت في العالم حسب المنطقة الجغرافية في 31 ديسمبر 2017	4.1
43	نظام مقاصة الشيكات الإلكترونية للفترة 2010-2017 (العدد بالآلاف درهم)	5.1
44	نظام التحويلات المالية بدولة الإمارات تحويلات بين العملاء (العدد بالآلاف)	6.1
44	نظام التحويلات المالية بدولة الإمارات تحويلات بين البنوك (العدد بالآلاف)	7.1
47	تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت خلال الفترة (2010-2017)	1.2
48	اشتراكات الهاتف الثابت السكنية والمهنية خلال الفترة (2010-2017)	2.2

48	ولوح شبكة الهاتف الثابت للأسرة خلال الفترة (2010-2017)	3.2
49	عدد مشتركى الهاتف النقال حسب نوع طريقة الدفع خلال الفترة (2010-2017)	4.2
50	حصص سوق متعاملى تكنولوجيا 4G،3G، GSM لسنة 2017	5.2
78	تطور عدد حاملى البطاقات المغناطيسية وعدد العمليات المجرات على الشبكات الآلية (2010-2017)	6.2
85	المخطط العام للدفع البنكى الإلكتروني	7.2

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
115	البطاقة الكلاسيكية	01
115	بطاقة فيزا كارد	02
116	البطاقة الذهبية	03
116	الشيك الإلكتروني	04



مقدمة عامة

يشهد العالم الآن العديد من التغيرات الحديثة على الصعيد الدولي ولعل هذه التغيرات التي حدثت في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي تعتبر من أهم سمات العصر الحديث، التي تأثر بها الناس وبدءوا التعامل على أساسها نظرا لمزاياها من ناحية السرعة والتكلفة، حيث أثرت على مختلف الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبنوك واحدة من القطاعات التي إمتد إليها هذا التطور، ومن أجل تقديمها لخدمات تتماشى مع تطورات السوق المصرفية، غيرت أساليب نشاطها باعتمادها على وسائل دفع جديدة ألا وهي وسائل الدفع الإلكترونية التي تمثل الصورة الإلكترونية لوسائل الدفع التقليدية، فكل العمليات تسير بواسطتها، ولا وجود للقطع النقدية ولا الورقية وهذا ما يتجسد في الصيرفة الإلكترونية.

الجزائر على غرار الدول النامية شهدت إصلاحات مصرفية شاملة استعدادا للتحول لنظام اقتصاد السوق وتحضيرا للاندماج في الاقتصاد العالمي، وخلال السنوات الماضية أدركت الجزائر ضرورة تحديث نظامها المصرفي، من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للارتقاء به إلى مستوى تلك التطورات، وخلص هذا الإدراك إلى تبني عدة مشاريع دخل بعضها حيز التنفيذ انطلاقا من سنة 2005، في إطار تحديث وسائل الدفع وعصرنتها متضمنة بذلك الخطوات الأولى نحو تطبيق الصيرفة الإلكترونية.

أولا: إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي للدراسة كالاتي:

ما هو واقع الصيرفة الإلكترونية وآفاق تطورها في الجزائر؟

للإلمام بجوانب الموضوع يمكن تجزأت التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مفهوم وآليات العمل المصرفي الإلكتروني؟
- كيف يمكن تقييم التجربة الجزائرية في تحديث وسائل الدفع الإلكتروني؟
- كيف تأثر الصيرفة الإلكترونية على النظام المصرفي الجزائري؟

ثانيا: فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية تسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة تم وضع الفرضيات الآتية:

- العمل المصرفي هو كافة العمليات والنشاطات التي يتم عقدها وتنفيذها من قبل المصارف عن طريق الوسائل الإلكترونية؛



- تحديث نظام الدفع المصرفي مرهون بتغيير وتحديث الثقافة المصرفية لدى الجمهور فقط؛

- تأخرت الجزائر في مواكبة التطورات العالمية لاسيما في ميدان المعلومات والاتصال، مما جعل إستعمال المصارف لهذه التكنولوجيا ضعيفا مما أدى إلى ضعف الخدمات المصرفية من أجل مواكبة هذه التطورات، تبنت المصارف الجزائرية إستراتيجيات مناسبة لمواجهة التحديات.

ثالثا: أهمية البحث

تتمثل أهمية دراسة هذا الموضوع في إعطاء صورة حقيقية عن واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، وكذا تسليط الضوء على أهم الخدمات المصرفية الإلكترونية.

رابعا: أهداف البحث

- محاولة تسليط الضوء على العمل المصرفي الإلكتروني ومدى مواكبته للتطورات الحالية؛
- محاولة معرفة مدى تطبيق الجزائر للصيرفة الإلكترونية وأهم العراقيل التي تواجهها لإيجاد الحلول المناسبة؛

- إبراز أهمية اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر وكيفية أدائها في المستقبل.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار الموضوع نذكر منها ما يلي:

- الرغبة الذاتية في فهم المصطلحات الحديثة وتكوين فكرة عامة عنها والتي بدأ ذكرها يتكرر في الآونة الأخيرة منها: الصيرفة الإلكترونية، البنوك الإلكترونية، وسائل الدفع الحديثة وكيفية عملها؛
- التعرف على الخدمات المصرفية الإلكترونية المعمول بها في مختلف المصارف الجزائرية؛
- ضعف قبول واستخدام الصيرفة الإلكترونية من طرف المستهلك في الجزائر بالمقارنة مع ما هو موجود في الدول المتقدمة أو الدول العربية الرائدة في هذا المجال بالرغم من الفوائد التي تتطوي عليها وبالتالي البحث في هذه الظاهر.

سادسا: منهج البحث

اقتضت طبيعة البحث التعامل مع عدة مناهج بطريقة متكاملة ومتناسقة من أجل الإلمام بمحاور الدراسة فقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي، إضافة إلى المنهج التاريخي، بحيث تم إعتماد المنهج الوصفي في شرح بعض المفاهيم بالإضافة إلى التعرض لحالة الجزائر وكيفية اعتماد الصيرفة الإلكترونية

فيها ومستقبلها، وتحليل بعض البيانات التي جاءت في هذا الصدد، أما المنهج التاريخي فقد تم اعتماده في بعض النقاط كالتطور التاريخي للصيرفة الإلكترونية.

سابعاً: حدود الدراسة

من أجل معالجة إشكالية البحث تم تحديد إطارين مكاني وزماني:

- **الإطار المكاني:** يخص دراسة الصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكترونية، مع مسح شامل لكافة التطورات المصرفية الحاصلة في الجزائر بصفة عامة.

- **الإطار الزمني:** حددت الدراسة ما بين 2010-2017.

ثامناً: الدراسات السابقة

* دراسة زبيري رابح: " بعنوان آفاق الصيرفة الإلكترونية في المؤسسة المصرفية الجزائرية "، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، سنة 2016. هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الخطوات الأولى للصيرفة الإلكترونية في الجزائر وكذا أهمية تطبيقها وآفاق تطويرها في المصارف الجزائري.

* دراسة بركان أمينة: " بعنوان الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي -حالة الجزائر- "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية سنة 2015. سلطت هذه التجربة الضوء على تجربة الجزائر مع الخدمات المصرفية الإلكترونية، ولقد لخصت هذه الدراسة عدم الانتشار الواسع الجانب التشريعي المنظم لهذه العمليات، كما قدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات والحلول بالنهوض بالعمل المصرفي الإلكتروني.

* دراسة السعيد بريكة: " بعنوان واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية وآفاق تطورها في الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2011. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المشاكل التي تواجه عمليات الصيرفة الإلكترونية، أشكالها ومقوماتها، واقع التحديات والفرص المتاحة أمام بنوك الانترنت وأنماط المخاطر التي تعترضها، وكذلك التعرف على وسائل الدفع وآفاق تطويرها في الجزائر.

* ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات: تم التطرق إلى أهم الخدمات الصيرفة الإلكترونية وأهم وسائلها، ومزاياها للعملاء والمصارف، وكذلك أهم أنواع البطاقات الإلكترونية، ومدى انتشار هذه البطاقات والمعوقات التي تحول دون ذلك، كذلك تناولت دراستنا أهم المخاطر التي تصاحب عمليات الصيرفة الإلكترونية والسبل الكفيلة للحد منها، وكذلك آفاق تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، ومدى حاجة الاقتصاد الوطني بجميع قطاعاته إلى تحسين أداء المصارف.

تاسعا: هيكل الدراسة

من أجل الوصول إلى النتائج المنظرة من هذه الدراسة قسمنا البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: حاولنا في المبحث الأول التعرف على بعض المفاهيم الأساسية عن الصيرفة الإلكترونية، والتعرف على مراحل تطورها، مزاياها ومخاطرها، وتضمن المبحث الثاني خدمات ووسائل الدفع الإلكترونية والتحديات التي تواجهها، أما في المبحث الأخير من هذا الفصل فسلطنا الضوء على تجربة البنك المركزي الإماراتي.

أما الفصل الثاني: فقد تطرقنا في المبحث الأول من هذا الفصل إلى مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر، والهيئات التي تسير المعاملات الإلكترونية بالإضافة إلى التشريعات الخاصة بهذه المعاملات، وتضمن المبحث الثاني واقع اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر وذلك من خلال معرفة وسائل الدفع المستعملة في الجزائر، والخدمات المصرفية الإلكترونية بالإضافة إلى أنظمة الدفع الإلكتروني، أما المبحث الثالث فقد تناول آفاق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر من خلال التعرف على أهمية الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، وآفاق تطوير مشروع الصيرفة الإلكترونية لمواكبة التطورات الحاصلة بالإضافة إلى معرفة العراقيل التي تواجه تطبيقها في الجزائر والحلول المقترحة لمواجهه هذه العراقيل.

عاشرا: صعوبات البحث

لقد واجهتنا صعوبات ومشاكل عديدة في إعداد البحث نورد أهمها في النقاط الآتية:

- نقص المراجع الحديثة الخاصة بموضوع الدراسة، فإن وجدت فهي قديمة وهذا راجع للتطور السريع الذي تعرفه تكنولوجيا المعلومات والاتصال بصفة عامة، وتكنولوجيا الانترنت بصفة خاصة؛
- وباء كورونا الذي لم يسمح لنا بمقابلة المؤطر لأزيد من ثلاث أشهر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للصيرفة الإلكترونية

الفصل الأول: الإطار النظري للصيرفة الإلكترونية

مقدمة الفصل:

أدت ثورة الاتصالات والمعلومات في هذا العصر إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي، فكان لابد من إعادة النظر في الدور التقليدي للمصارف والتطلع إلى تقديم خدمات مصرفية ومالية متطورة ومتنوعة، فالصيرفة الإلكترونية أصبحت تشكل جزءا هاما من اقتصاد كل دول العالم الذي أدى بالدول العربية والأجنبية إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة كدولة الإمارات العربية المتحدة. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول الصيرفة الإلكترونية؛

المبحث الثاني: آلية الصيرفة الإلكترونية؛

المبحث الثالث: واقع الصيرفة الإلكترونية في العالم (مع الإشارة لحالة بنك الإمارات العربية المتحدة).

المبحث الأول: عموميات حول الصيرفة الإلكترونية

لقد عرف عالم الأعمال المصرفية تحولا نوعيا غير من أبعاد وأهداف وإستراتيجيات البنوك في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وكان ذلك نتيجة منطقية لثورة التكنولوجيا الجديدة في الإعلام والاتصال، ولعل هذا ما أدى بالمؤسسات المصرفية بالاتجاه نحو تقديم نوع جديد من الخدمات يتماشى مع ما أصبحت تتسم به سوق الصيرفة، ومن هنا وجب على البنوك أن تطور من أدائها تماشيا مع الظروف المحيطة بها، بما تجسد هذا التطور في الصيرفة الإلكترونية، بحيث سيتم التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية من خلال المطالب التالية:

- مدخل إلى البنوك الإلكترونية؛

- مفهوم الصيرفة الإلكترونية ومراحل تطورها؛

- مقومات ومتطلبات الصيرفة الإلكترونية؛

- مزايا ومخاطر الصيرفة الإلكترونية.

المطلب الأول: مدخل إلى البنوك الإلكترونية

للبنوك الإلكترونية دور كبير في تسهيل العمليات المصرفية، وهذا يرجع لسهولة الاتصال والتعامل معها وعدم تقيدها بوقت معين في تلبية حاجات العملاء.

الفرع الأول: مفهوم البنوك الإلكترونية وتطورها التاريخي

أولاً: مفهوم البنوك الإلكترونية:

قبل التطرق إلى مفهوم البنوك الإلكترونية سيتم التطرق إلى مفهوم البنوك.

أ- تعريف البنك:

- البنك هو شخصية إعتبارية تقوم بدور الوسيط بين رؤوس الأموال لمن يملكها كفائض وبين من يبحث عن تلك الأموال لحاجة أو استثمار، وترجع كلمة بنك إلى أصل الكلمة الفرنسية banque، وإلى أصل الكلمة الإيطالية banca، وتعني هاتان الكلمتان صندوق متين لحفظ النقائص، وتصف دلالة هاتين الكلمتين الوظيفيتين الأساسيتين التي تقوم بهما المصارف التجارية.¹

- البنك عبارة عن شركة ينطوي عملها على استلام الودائع المختلفة والقيام بالعمل المصرفي اللازم للنشاط التجاري، والمالي والاقتصادي، ويهدف البنك من هذا العمل إلى دعم المركز المالي والحصول على أرباح في كل عملية مالية يقوم بها.²

ومنه يمكن تعريف البنك على انه مؤسسة تقوم بعمليات الإئتمان بالاقتراض والاقراض قصد توظيف الأموال وإمداد المشاريع الاقتصادية بمصادر التمويل.

ب- تعريف البنوك الإلكترونية:

للبنوك الإلكترونية عدة تعاريف يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- هي بنوك لها وجود كامل على شبكة الانترنت ويحتوي موقعها على كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية، حيث تتيح هذه البنوك للعميل القيام بكافة العمليات الخاصة بالبنك،³ عن طريق أي مكان

¹ خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص: 87.

² عادل عبد الله الفهيم، البنوك وأنواعها، مقال منشور على الموقع: <https://www.albayan.ae>، يوم 13 ماي 2012.

³ وسيم محمد الحداد وآخرون، الخدمات المصرفية الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص: 67.

موجود به وذلك بواسطة خط يوفره البنك يسمح له بانجاز كافة معاملاته دون أن يضطر إلى الذهاب بنفسه إلى مقر البنك.

- كما تعرف على أنها النظام الذي يتيح للعميل الوصول إلى حساباته أو الحصول على الخدمة المصرفية من خلال شبكة معلومات مرتبطة بجهاز كمبيوتر العميل أو أي وسيلة أخرى.¹

- أيضا البنوك الالكترونية هي تلك البنوك التي تقدم خدماتها إلكترونيا عن بعد عن طريق شبكة معلومات البنك الداخلية.²

- كما يستخدم تعبير أو اصطلاح البنوك الإلكترونية (Electronic Banking)، أو بنوك الانترنت (Internet Banking) كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد، أو البنوك الإلكترونية عن بعد (Remote electronic Banking)، أو البنك المنزلي (Home Banking)، أو البنك على الخط (Online Banking)، أو الخدمات المالية الذاتية (Self-Service Banking)، وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر، وفي الوقت الذي يريد الزبون.³

- وهي إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، أي باستخدام تكنولوجيات الإعلام والإتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف، وفي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه وهو في منزله أو في مكتبه وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان.⁴

وبناء على ما ورد في التعريفات السابقة يمكن التوصل إلى تعريف البنوك الالكترونية بأنها تلك البنوك أو المؤسسات المالية المستندة على الركائز الإلكترونية، من خلال توظيف التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال لتقديم كافة الخدمات المصرفية للعميل بأمان، وبأقل تكلفة وأسرع وقت، وأقل جهد.

1 ناظم محمد نوري الشمري، وعبد الفتاح عبد اللات، الصيرفة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص: 29

2 محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 68.

3 خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

4 عبد الغني ريوح ونور الدين عردة مداخلة بعنوان، تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق، المؤتمر الدولي العلمي حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرياح-ورقلة، ص: 55.

ثانياً: التطور التاريخي للبنوك الإلكترونية

في البداية كانت البنوك عبارة عن محلات مخصصة ليقوم التجار بإيداع ما يملكونه من ذهب وفضة بها عند سفرهم بدلاً من السفر بها وما قد يتعرضون له من عمليات سرقة، فكان التجار يودعون ما يملكونه من معادن نفيسة بتلك المحال ويستلمون بدلاً منها صكوكاً تفيد ملكيتهم لتلك المعادن على أن يتسلمون ما أودعوه عند رجوعهم من السفر، وهكذا أصبحت تلك المحلات تسمى بالبنوك، ومع التطور بدأت تلك البنوك في تطوير ما تقدمه من خدمات إلى زبائنها، فبدأت بماكينات الصرف الآلي التي تسمح للعميل بسحب مبلغ من المال من رصيده لدى هذا البنك ثم تطور الأمر وبدأت تلك الماكينات في تقديم كشف حساب العميل برصيده في البنك وإيداع ما يريد من النقود في حسابه عبر تلك الماكينات، وهكذا تطورت تلك البنوك إلى ما يسمى بالبنوك الإلكترونية.¹

ويرى بعض الباحثين والكتاب أن ظهور فكرة الصيرفة الإلكترونية يعود إلى الحقبة الزمنية التي تلت الحرب العالمية الثانية حينما بدأت شبكات الاتصال بالانتشار وأخذت المصارف تفكر في إيجاد وسيلة آمنة وسريعة للتحويلات المالية، وفي السبعينات من القرن العشرين بدأت بعض المصارف بتقديم خدماتها المصرفية إلى الزبائن عبر الهاتف فقد صار بإمكان الزبون استخدام خطة الهاتف للإطلاع على رصيده لدى المصرف والقيام بعملية تسديد الفواتير وتحويل الأموال إلى حساب أشخاص آخرين لديهم تعاملات مع المصرف ذاته، وفي عقد الثمانينات من القرن ذاته بدأت أجهزة الحاسوب الشخصية بالانتشار في المكاتب والشركات والمنازل، وبدأت بعض المصارف بتقديم خدمات الصيرفة إلى الزبائن على حواسيبهم الشخصية عبر خطوط وشبكات اتصال مخصصة لهذا الغرض، وفي عقد التسعينات تطورت شبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، وبدأت بعض المصارف تتجه نحو تقديم بعض الخدمات المصرفية عبر مواقعها الإلكترونية على شبكة الانترنت ثم تطورت الصيرفة الإلكترونية أكثر من ذي قبل مع مطلع الألفية الجديدة، وبدأت المصارف تستخدم وسائل جديدة لتقديم خدماتها إلى الزبائن عبر أجهزة الهواتف المحمول، مما يسهل على الزبائن الحصول على الخدمات المصرفية المطلوبة، وبدأت بعض المؤسسات المالية بإنشاء مصارف إلكترونية تابعة لها، وهي عبارة عن مواقع إلكترونية متطورة على شبكة الانترنت، بحيث يقتصر وجود هذه المصارف على موقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت، ومقر إدارة ذلك الموقع فقط دون أن يكون لها أي فروع مكانية.²

¹ منير محمد الجنيبي، وممدوح محمد الجنيبي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص: 9.

² قصي محمد ناصر الصمصام، تقانة الصيرفة الإلكترونية في سوريا، رسالة لنيل درجة ماجستير للدراسات العليا في إدارة الثقافة، الجامعة الافتراضية السورية، 2015، ص ص: 33-34.

ويستخدم تعبير أو اصطلاح البنوك الإلكترونية، أو بنوك الانترنت كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع التسعينات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الإلكترونية عن بعد، أو البنك المنزلي، أو البنك على الخط الخدمات المالية الذاتية، وجميع تلك المصطلحات تعني أن الزبون يتاح له كافة أعماله الخاصة بالبنك الذي يتعامل معه عن طريق أي مكان يكون موجود به وذلك عن طريق خط خاص يوفره له البنك، يتيح له من خلاله إنجاز كافة معاملاته مع البنك من خلاله دون أن يضطر إلى الذهاب إلى مقر البنك لإنجاز تلك الأعمال، ومع تطور الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه أصبحت البنوك تقوم بتقديم مجموعة من البرامج اللازمة لكي يتمكن العميل من الدخول عبرها إلى الكمبيوتر الخاص بالبنك والقيام بما يريد من أعمال.¹

الفرع الثاني: أهمية البنوك الإلكترونية:

يمكن إبراز أهمية البنوك الإلكترونية بالنسبة للبنك في حد ذاته وإذا بالنسبة للعملاء فيما يلي:²

أ- لم تعد البنوك الإلكترونية بنكا قائما يقدم خدمات مالية فحسب، بل موقعا ماليا تجاريا وإداريا واستشاريا شاملا، لتقديم العروض والخدمات التي تتفق مع رغبات وطلبات الزبائن؛

ب- إن وجود البنك الإلكتروني مرهون بقدرته على التحول إلى موقع للمعلومة ومكان للحل المبني على المعلومة الصحيحة، وهو مؤسسة للمنشورة، ولفتح آفاق العمل، وهو مكان لفرص الاستثمار وإدارتها، ومكان للخدمة المالية السريعة بأقل الكلف، ومكان للإدارة المتميزة لاحتياجات الزبون مهما اختلفت؛

ج- إن البنوك غير الإلكترونية، تقدم جزءا من الحلول لمشكلات الزبون لكنها لا تقدم حولا شاملة، فإذا عملنا أن التنافس على أشده في سوق العمل المصرفي، وعنوانه الخدمة الشاملة، والأسرع بالكلفة الأقل فإن البنوك الإلكترونية فرصة لتحقيق معدلات أفضل للمنافسة والبقاء في السوق، وببساطة فإن الظن أن البنك الإلكتروني مجرد، إدارة لعمليات مصرفية وحسابات مالية ظن خاطئ، لأن التقنية تتيح للزبون بذاته أن يدير مثل هذه الأعمال؛³

د- إن الاتجاه نحو الدفع النقدي الإلكتروني المصاحب لمواقع التجارة والأعمال الإلكترونية يقدم مبررا لبناء البنوك الإلكترونية، فشركات التأمين، النفط، والطيران، الفنادق،... الخ، تتجه بخطى واثقة نحو عمليات الدفع عبر الخط أو الدفع الإلكتروني، وهي عمليات تستلزم، (إن لم يكن موقع الشركة يوفر

¹ منير محمد الجنبهي، وممدوح محمد الجنبهي، مرجع سبق ذكره، ص: 9-10.

² ستار جابر خلوي، مخاطر الصيرفة الإلكترونية وعمليات غسل الأموال، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، ص: 5.

³ يوسف مسعداوي، البنوك الإلكترونية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية-واقع وتحديات-، البلدة، 2010، ص: 229.

وسائل الدفع النقدي- وجود حسابات بنكية أو حسابات تحويل أو نحوها)، وترك الساحة دون تواجد يعني دفع القطاعات المشار إليها إلى ممارسة أعمال مالية على الخط لسد احتياجاتها التي لا توفرها جهات العمل المصرفي المتخصصة؛¹

هـ- إن اللجوء إلى البنوك الإلكترونية هو اللجوء إلى وسائل المنافسة وهو أيضا لجوء إلى تقديم خدمات شاملة بوقت قصير من عدد محدود من الموظفين، ولقاء تكلفة أقل، باعتبار أن البنك الإلكتروني يوفر في كلفة موجودات البنك (المقر والموظفين والمصروفات والفروع وغيرها) لكن يجب معرفة أن الوفرة في تكلفة تقديم الخدمة لا يتعين أن تعود للبنك نفسه، فهذا لا يقيم فرقا بينها وبين الخدمات غير الإلكترونية، لهذا تقوم البنوك الإلكترونية على قاعدة رئيسية أخرى وهي أن الوفرة في كلفة الخدمة عائد تشاركي بين البنك والعميل.²

الفرع الثالث: أنواع البنوك الإلكترونية

ليس كل موقع لبنك على شبكة الانترنت يعني بنكا إلكترونيا، فوفقا للدراسات العالمية وتحديدا دراسات جهات الإشراف والوقاية الأمريكية والأوروبية، فإن هناك ثلاثة صور أساسية للبنوك الإلكترونية على الانترنت وهي:

أولاً: الموقع المعلوماتي: وهو المستوى الأساسي للبنوك الإلكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الإلكتروني المصرفي، ومن خلاله فإن البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية؛³

ثانياً: الموقع الاتصالي: ويسمى كذلك بالموقع التفاعلي، حيث يسمح الموقع نوع ما من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الإلكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات؛⁴

ثالثاً: الموقع التبادلي: وهذا و المستوى الذي يمكن القول بأن البنك فيه يمارس خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية للوباء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية، وإجراء التحويلات بين حساباته داخل البنك.

¹ يوسف مسعداوي ، مرجع سبق ذكره، ص: 229.

² نفس المرجع، ص: 229.

³ ضيف أحمد وبوعكاز عامر، نحو بناء إقتصاد رقمي من خلال تفعيل الصيرفة الإلكترونية بالجزائر-تحليل إحصائي للواقع والآفاق مع الإشارة لبعض التجارب الدولية الرائدة-، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 9/العدد 16 مكرر، جانفي 2019، ص: 124.

⁴ رشدي عبد اللطيف وادي، أهمية ومزايا البنوك الإلكترونية في قطاع غزة بفلسطين ومعوقات إنتشارها، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 2، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، 2008، ص: 862.

إن أغلبية البنوك في العالم قد أنشأت بشكل أو بآخر مواقع معلوماتية تعد من الموارد الدعائية، واتجهت معظم المواقع إلى إستخدام بعض وسائل الاتصال التفاعلي مع الزبون، على عكس المواقع التبادلية والتي لا تزال اتجاهات البنوك نحوها تخضع لاعتبارات عديدة فهذه المواقع تعني قدرة الزبون على التعامل مع الخدمة المصرفية عن بعد، ومن خلال الانترنت، ولعل هذا ما يبين أن البنوك الإلكترونية هي التي تقع في نطاق النوع الثالث من الأنماط المذكورة.¹

الفرع الرابع: مقارنة البنوك الإلكترونية والبنوك التقليدية

تتيح المصارف الإلكترونية للعملاء فرصة للتسوق الجديد وبتكاليف منخفضة، بالإضافة إلى سهولة الاتصال بالمعلومات المصرفية والجدول المالي يبين أهم الفروقات بين البنوك التقليدية والبنوك الإلكترونية.

جدول رقم (1.1): مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإلكترونية

البنوك الإلكترونية	البنوك التقليدية
الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحاسوب الآلي وملحقاته المادية وبرمجياته المتعددة	الاعتماد على الورق القلم والسجلات والملفات
عنصر بشري محدود ومدرب على تكنولوجيا الإعلام والإتصال وتقنياتها الحديثة	عنصر بشري كثيف ذو تدريب محدود وتقليدي وغالبا ما يعتمد التكوين على الوساطة وثورات الخبرة
إنجاز الأعمال الإدارية والمعاملات يتم بسرعة ويسير في وقت قصير وفي الغالب لا حاجة للمستندات	المستندات والوثائق الشخصية هي الضرورية بينما المعاملات تتم في أغلب الحالات ببطء وقد تأخذ أياما أو أسابيع أو أشهراً
الشفافية والمصادقية في إنجاز الأعمال الإدارية والمعاملات	إمكانية التلاعب والعبث والتزوير والبيروقراطية في إنجاز الأعمال والمعاملات
بفضل الشبكة العنكبوتية يتم تقديم الخدمات على مدار 24 ساعة، وطيلة أيام الأسبوع.	محدودية الأداء والخدمة، حيث لا تقدم الخدمات إلا أثناء ساعات الدوام الرسمي

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014، ص: 174.

إمكانية الاتصال والحضور على الخدمة عبر التكنولوجيا الحديثة، هاتف، انترنت... الخ.	إلزامية الحضور الشخصي إلى مقر الإدارة لطلب الخدمة والانتظار لساعات
الروتين شبه معدوم بفضل التقنيات الحديثة	روتين قاتل في العمل الإداري
تعطل الأعمال مرده عطل في الحاسوب أو المنظومة الإلكترونية أو الشبكات أو البرمجيات	تعطل الأعمال مرده غياب المسؤول أو ضياع المستندات
لا مركزية القرار: حيث كل من يتقن التكنولوجيا بإمكانه الاستفادة من المعلومات والإطلاع عليها في أي وقت، والوصول إلى المعلومة لا يأخذ جهدا كبيرا ويتم في وقت قصير.	مركزية القرار: حيث المدير هو المسيطر ومحتكر المعلومة المهمة، وضرورة إتباع الهرم الإداري، والوصول إلى المعلومة إن وجدت سيستغرق وقتا ويأخذ جهدا بالإضافة إلى احتمال تسرب وضياع المستندات

المصدر: نصيرة شوبو، الإدارة البنكية الإلكترونية في الجزائر -دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الآلي-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص: مجتمع معلومات، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر-3-، 2012-2013، ص: 43.

المطلب الثاني: مفهوم الصيرفة الإلكترونية ومراحل تطورها

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى عنصرين هما على التوالي مفهوم الصيرفة الإلكترونية ومراحل تطورها.

الفرع الأول: مفهوم الصيرفة الإلكترونية

أولا: تعريف الصيرفة الإلكترونية

هناك عدة تعاريف للصيرفة الإلكترونية من بينها التعاريف الآتية:

- هو إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية أي استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة سواء تعلق الأمر بالأعمال المصرفية التقليدية أو الجديدة وفي ظل هذا النمط لن يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك إذا أمكنه القيام بالأعمال التي يريدها من بنكه في أي مكان وفي أي زمان؛¹

¹ وسيم محمد الحداد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

- يقصد بالصيرفة الإلكترونية تقديم المصارف الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات اتصال إلكترونية وتقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التي تحددها المصارف وذلك من خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة اتصال العملاء بها.¹

- والمقصود بالصيرفة الإلكترونية هو إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني، والتي تعد الانترنت من أهم أشكالها، وبذلك فهي بنوك افتراضية تنشئ لها مواقع إلكترونية على الانترنت لتقديم نفس خدمات موقع البنك من سحب ودفن وتحويل دون انتقال العميل إليها؛²

- كذلك عرفت أنها تلك العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية أو الضوئية مثل: الهاتف، الحاسب، الصراف الآلي، الانترنت، التلفزيون الرقمي، وغيرها من الوسائل وذلك من قبل البنوك والمؤسسات المالية.³

مما سبق نخلص إلى أن الصيرفة الإلكترونية هو ذلك النظام الذي يتيح للعميل الوصول إلى حساباته أو الحصول على الخدمة البنكية من خلال الوسائل الإلكترونية المختلفة دون أي قيود زمنية أو مكانية.

ونميز بين نوعين من البنوك كلاهما يستخدم تقنية الصيرفة الإلكترونية وهما:

أ- **البنوك الافتراضية:** وتسمى أيضا ببنوك الانترنت (Virtual Banks)، وهي تلك البنوك التي تستخدم الانترنت كقناة للحصول على الخدمات المصرفية مثل: فتح حسابات الإيداع، وتحويل الأموال والحصول على الخدمات المصرفية الجديدة، وتعد الانترنت جوهر عمل هذه البنوك، وتعتبر بنوك الانترنت مجال التنافس الرئيسي بين البنوك، كما تحقق أرباحا تصل إلى ستة أضعاف المصرف العادي.

ويعتبر مصرف "نت بانك" (http://www.net bank.com)، الأمريكي أول مصرف افتراضي على شبكة الانترنت بدأ عمله على الشبكة سنة 1995.⁴

ب- **البنوك الأرضية:** ويقصد بها المصارف التي تقدم خدمات تقليدية وخدمات الصيرفة الإلكترونية.

¹ بركان أمينة، الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي-حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر- 03-، 2013-2014، ص: 350.

² البنوك الإلكترونية <https://ar.m.wikibooks.org/wiki/>، تاريخ التصفح: 13 فيفري 2020، وقت التصفح: 20:50.

³ زبير عياش وسمية عبابسة، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة وتطور البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 46، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة-الجزائر-، 2016، ص: 341.

⁴ ناظم محمد نوري الشمري وعبد الفتاح اللات، مرجع سبق ذكره، ص: 38-39.

ويعود سبب انتشار المصارف الإلكترونية إلى عنصرين أساسيين وهما:

- أهمية ودور الوساطة بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية في مجال التجارة أو مجال الاستثمار والناجحة عن عولمة السوق؛
- تظر المنظمة العلمية للاتصال التكنولوجي أو ما يعرف بـ "الصدمة التكنولوجية" والتي كانت في كثير من الأحيان استجابة للعامل الأول.¹

ثانيا: خصائص الصيرفة الإلكترونية

تتميز الصيرفة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص يمكن حصرها فيما يلي:

أ- التصاعد المتناهي في حدة المنافسة في صناعة الخدمات المالية الإلكترونية، خاصة في ظل الإدخال المتزايدة لمنتجات وخدمات مالية جديدة إلى السوق من قبل المؤسسات المصرفية وغير المصرفية إضافة إلى التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات وأجهزة الحاسوب والبرامج، والتي تزيد من سرعة تنفيذ العمليات مع افتقار الإدارة والعاملين في المصارف إلى الخبرة الكافية في قضايا التكنولوجيا ومخاطر الصيرفة الإلكترونية المتزايد على إسناد الأعمال إلى جهات خارجية (طرف ثالث) لتوفير خدمات معينة، إضافة إلى التحالفات والمشروعات المشتركة الجديدة مع مؤسسات غير مصرفية؛²

ب- تنامي الطلب على البنى الأساسية الشاملة للتكنولوجيا التي تتصف بأنها مرنة مع إمكانية التداخل بين العمليات سواء داخل المؤسسات أو غيرها، والتي تؤمن الحماية والتكامل بين المعلومات والخدمات، كذلك تصاعد إمكانات الاحتيال والغش، تبعا لغياب الممارسات العملية بالنسبة للتأكد من هوية العميل وشرعيته على الشبكات المفتوحة مثل الانترنت، إضافة إلى الغموض وعدم التأكد اللذان يحيطان بالنواحي القانونية والتشريعية الخاصة بتطبيق ونطاق صلاحية القوانين والتنظيمات القائمة حاليا في الأعمال المصرفية الإلكترونية؛³

ج- إن عملية تجميع واختزان، والمشاركة المتتالية لكميات كبيرة من المعلومات حول العملاء قد تؤدي إلى نشوء مشكلات تتعلق بخصوصية العميل والتي يمكن أن توجد مخاطر وقائية أمام المصارف (مخاطر قانونية وأخرى ترتبط بسمعة المصرف)، بالإضافة إلى أن الإفصاحات الفورية الطويلة أو

¹ البنوك الإلكترونية repository.uobylon.edu.iq، تاريخ النسخ: 18 فيفري 2020، وقت النسخ: 00:01.

² أحمد سفر، العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب ناشرون، طرابلس-لبنان، 2006، ص: 109.

³ نفس المرجع، ص: 110.

المعقدة يمكن أن تقود العملاء إلى مغادرة مواقع بعض المؤسسات، كما أن الإفصاحات الكثيرة تقلل من سرعة إدراج أو إنزال المعلومات على مواقع وصفحات "الويب"¹

د- أنها خدمات عن بعد من دون اتصال مباشرة بين أطراف الخدمة المصرفية، تتم عبر الحدود ولا تصرف قيودا جغرافية، وهي خدمات على التقاضي من مستندات وهذا ما طرح عدة مسائل قانونية متعلقة بأداة الإثبات.²

الفرع الثالث: مراحل تطور الصيرفة الإلكترونية

حصل في العمل المصرفي بين عام 1950 وعام 1970 ثلاث تطورات مهمة، ابتدأت بإدخال المحترفين إلى العمل المصرفي أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى في عام 1914. ومن ثم دخول ثقافة التسويق والبيع، ومن ثم مرحلة تنامي دور التكنولوجيا المتقدمة لقد مر استخدام التكنولوجيا من قبل بالمصارف بست مراحل وهذه المراحل هي:

أولاً: مرحلة الدخول: وهي المرحلة التي دخلت فيها التكنولوجيا إلى أعمال المصارف بغرض إيجاد حلول للأعمال المكتبية الخلفية، حيث بدأ الأخصائيون في شؤون التكنولوجيا يدخلون إلى المصارف لإيجاد الحلول التكنولوجية لمشاكل الأعمال المصرفية الخلفية، مثل: مشكلات التأخير في إعداد التقارير المالية، والتقارير المحاسبية، فكان المهم هو حل المشاكل المتعلقة بالعمل المصرفي.³

ثانياً: مرحلة تعميم الوعي بالتكنولوجيا: وهي المرحلة التي بدأت بتعميم الوعي بالتكنولوجيا على كافة العاملين بالمصرف من خلال برامج تدريب تغلب عليها التقنية على حساب المصارفة بالأعمال وكانت مرحلة تحضير أوسع لدخول التكنولوجيا، وتميزت هذه المرحلة بعدم وجود تدخل مباشر من قبل الإدارات الوسطى والعليا.⁴

ثالثاً: مرحلة دخول الاتصالات والتوفير الفوري لخدمات العملاء: مثل مركز خدمة العملاء.⁵

رابعاً: مرحلة ضبط أو السيطرة على التكاليف: وهي مرحلة ضبط الاستثمار بالتكنولوجيا.⁶

¹ أحمد سفر، مرجع سبق ذكره، ص: 110.

² عرابية رايح، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012، ص: 15.

³ ناظم محمد نور الشمري وعبد الفتاح زهير العبدالات، مرجع سبق ذكره، ص: 25-26.

⁴ نفس المرجع، ص: 26.

⁵ وسيم محمد الحداد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

⁶ نفس المرجع، ص: 58.

خامسا: مرحلة اعتبار التكنولوجيا أصلا كباقي أصول المصرف: وبالتالي يجب أن يجني هذا الأصل مردودا كباقي الأصول، وهنا ابتدأت مرحلة إدارة التكنولوجيا.¹

سادسا: مرحلة اعتبار التكنولوجيا عملاء ضمن أعمال المصرف: وهي المرحلة التي بدأت فيها الإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا، والتي ارتكزت على تفعيل الإنتاجية على الصعيد الداخلي، وتحسين الضبط على الصعيد العملي، وتسويق التكنولوجيا على الصعيد الخارجي.²

المطلب الثالث: مقومات ومتطلبات الصيرفة الإلكترونية

سيتم التطرق إلى عناصر المطلب على النحو الآتي:

- مقومات الصيرفة الإلكترونية؛

- متطلبات الصيرفة الإلكترونية؛

الفرع الأول: مقومات الصيرفة الإلكترونية

أولا: الأطراف المشكّلة للصيرفة الإلكترونية:

يعتبر البنك الإلكتروني كمؤسسة مبنية بشكل كلي أو جزئي على قناة واحدة وهي الانترنت من خلال هذا التعريف يمكن توضيح أربعة أنواع من الأطراف المشكّلة للبنك الإلكتروني وهي كالاتي:³

أ-البنوك التقليدية: والتي لم تتخطى بعد عتبة البنوك الإلكترونية ولكنها على الأقل تملك موقعا معلوماتي، حيث يعطي الموقع بمعلومات مثل: طبيعة الخدمات المقدمة، سعر الفائدة، أسعار الخدمات المقدمة إضافة إلى معلومات عن مجموع الوكالات المنتمية للبنك؛

ب- البنوك الثنائية النشاط: وهي البنوك التي تقوم بعرض بعض الخدمات بشكلها التقليدي وأيضا بشكلها الإلكتروني، حيث تهدف هذه البنوك إلى غزو أسواق جديدة نتيجة لعرضها كلا الخدمتين مع بعض، مثل البنك الفرنسي CCF LE crédit lyonnais.

ج-البنوك الافتراضية: والتي تعتبر بنوك افتراضية بصفة كلية كونها لا تملك أي وكالة بنكية ونجد في هذه الفئة نوعين من البنوك:

¹ ناظم محمد نور الشمري وعبد الفتاح زهير العبدلات، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

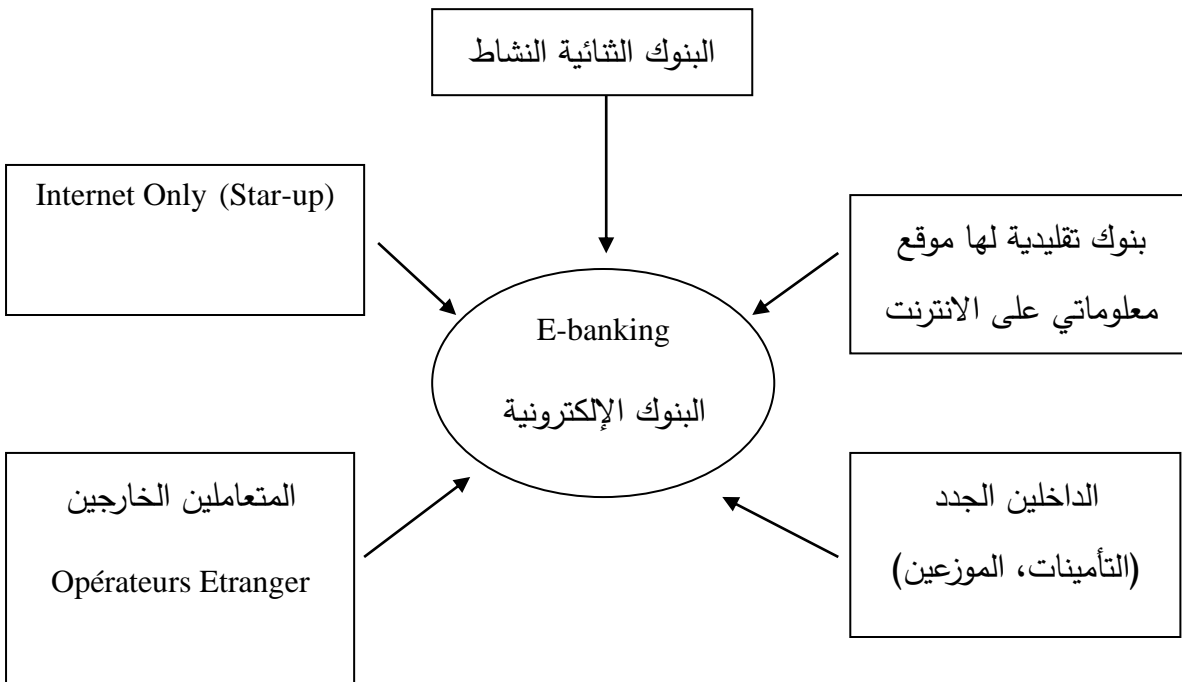
² نفس المرجع، ص: 26.

³ بن عياد محمد سمير وسماحي أحمد، التكنولوجيا الإلكترونية البنكية، ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية، جامعة تلمسان. <http://www.neevia.com>، تاريخ التصفح: 2020/03/08، وقت التصفح: 19:09.

- ✓ النوع الأول: ويعني les start-up والتي تقترح عبر الانترنت خدمات مطابقة للخدمات التقليدية؛
- ✓ النوع الثاني: فنجد ما يسمى بالمتعاملين الخارجيين opérateurs étranger أي تأسيس وكالات إلكترونية عبر الانترنت خارج البلاد من أجل تقليص تكاليف تأسيس وكالة فعلية؛

د-الداخليين الجدد في العالم المالي: ويتمثلون بشكل خاص في شركات التأمين، شركات التوزيع (مثلا في فرنسا نجد: Casino, Auchan, Carfour) التي تبحث عن تنويع مكثف لنشاطاتها من أجل زيادة المردودية، غير أن هذه الفئة تكتفي حاليا بخدمات محدودة مثل: حسابات الادخار، قروض الاستهلاك.¹

شكل رقم (1.1): الأطراف المشكلة للبنوك الإلكترونية



المصدر: بن عياد محمد سمير، وسماحي أحمد: التكنولوجيا الإلكترونية البنكية: ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات

المصرفية الجزائرية، جامعة تلمسان، <http://www.neevia.com>.

إن عوامل نجاح هذه الأطراف تتمثل في خلق إسم تجاري يسهل تطبيقه في أذهان العملاء، كما تخصص البنوك الإلكترونية جزءا كبيرا من حجم انتشارها كتكاليف الاتصال والتسويق، معتمدا في ذلك على الوعي الكافي للعملاء، ومعرفتهم لمزايا البنوك الإلكترونية.

¹ بن عياد محمد سمير، وسماحي أحمد، مرجع سبق ذكره، تاريخ التصفح: 2020/03/08، وقت التصفح: 19:20.

ثانيا: دوافع المصارف لانتهاج الصيرفة الإلكترونية:

هناك عدة أسباب تدفع البنوك لانتهاج الصيرفة الإلكترونية من بينها:

- تخفيض احتمالات خسارة البنوك لعملائها الحاليين وتحولهم للبنوك التي تقدم الخدمات المالية الإلكترونية على مدار 24 ساعة في اليوم وسبعة أيام في الأسبوع، وكذلك وجود البنك في صورة بنك إلكتروني يعطي صورة حضارية متطورة للبنك لدى العملاء، أيضا زيادة درجة مرونة العاملين بالبنك لمواجهة أي تغيير في تكنولوجيا الخدمات المصرفية، مع خلق فرصة التركيز على القطاعات المستهدفة من العملاء والذين يفضلون وسائل الإلكترونية من الشباب ورجال الأعمال ذوي الدخل المرتفعة وتعزيز الثقة بالبنك.¹

- زيادة حدة التنافس في تقديم الخدمات البنكية الإلكترونية خاصة في ظل الارتفاع المتزايد لحجم ونوعية هذه الخدمات؛

- المساهمة في نجاح التطور المتسارع في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والبنك الإلكتروني هو فرصة لتحقيق تكاليف إنشاء فرع، ذلك لأن تكلفة إنشاء موقع للبنك على الانترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد وما يتطلبه من مباني وتجهيزات.²

ثالثا: عوامل مساعدة لتعزيز نظام الصيرفة الإلكترونية

إن إقامة نظام الصيرفة الإلكترونية يقتضي الإلتزام بجملة من العوامل والتي هي بمثابة قواعد للعمل الإلكتروني.

وجود شبكة عريضة تضم كل الجهات ذات الصلة، وترتبط بالانترنت وفقا للأسس القياسية مع مراعاة التأمين في تصميم هذه الشبكة، وضع خطط للبدء في إدخال خدمات الصيرفة الإلكترونية، بداية من وضع إستراتيجية على مستوى البنك المركزي أو البلد أو التحالفات الدولية، وضع تنظيمات قياسية تسمح بالربط بين مختلف الجهات والعالم ككل، إعداد خطة لتدريب الموارد البشرية العمل على إنشاء تنظيم إداري يعمل على التنسيق بين الأطراف المتعاقدة؛³

¹ خيري مصطفى كنانة، التجارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2009، ص: 185.

² كرعلي أسماء، اليقظة التكنولوجية كأداة لزيادة القدرة التنافسية للبنوك -دراسة مرجعية مقارنة للبنوك العاملة بمقر ولاية البويرة-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس، 2013-2014، ص: 93-94.

³ يومي دراسي حول البنوك الإلكترونية، e-biblio-univ-modta.dz، بتاريخ 07 مارس 2020، التوقيت 10:02.

استقرار سياسي واقتصادي ومناخ استثماري وضرائبي ومالي جاذب وملائم، إدارة حكومية نظيفة قادرة على منح الشعور بالاطمئنان لدى المستثمرين المحليين والأجانب، بني مؤسساتية كنظام قضائي ذو أجهزة متخصصة اقتصاديا وعالميا ومصرفيا وقادر على تطبيق القانون وتحقيق العدالة والمساواة بالسرعة الممكنة والمطلوبة، وكذلك تبسيط المعاملات الإدارية والمالية والضريبية على أساس التسهيل والشفافية، وتشجيع الأفراد والشركات على إجراء عملياتهم المصرفية إلكترونيا وصولا إلى خفض تكاليف المصارف التي تجربها مقارنة مع تكاليف المصارف التقليدية وإلى توفير خدمات قروض وودائع تنافسية وكذلك تمكينها من زيادة حجم أعمالها وعدد عملائها.¹

الفرع الثاني: متطلبات الصيرفة الإلكترونية

التكنولوجيا المصرفية لم تغير من الوظائف التقليدية للبنوك، لكن الذي تغير هو أسلوب ممارسة هذه الوظائف وكيفية إيصال هذه الخدمة إلى الزبائن في أمان وبسرعة وبأقل تكلفة وجهد.

تتجلى متطلبات الصيرفة الإلكترونية في ما يلي:²

أولا: البنية التحتية التقنية:

يقف في مقدمة متطلبات البنوك الإلكترونية، وبالمفهوم أية مشروعات تقنية البنية التحتية التقنية والبنى التحتية التقنية للبنوك الإلكترونية ليست ولا يمكن أن تكون معزولة عن بنى الاتصالات تقنية المعلومات التحتية للدولة ومختلف القطاعات، ذلك أن البنوك الإلكترونية تحيا في بيئة الأعمال الإلكترونية، والمتطلب الرئيسي لضمان أعمال إلكترونية ناجحة بل وضمان دخول آمن وسلس لعصر المعلومات.

كما أن فعالية وسلامة البنى للاتصالات تقوم على سلامة التنظيم القانوني لقطاع الاتصالات، وبقدر ما تسود معايير التعامل السليم مع هذه العناصر يتحقق توفير أهم دعامة للتجارة الإلكترونية، بل وللبناء القوي للتعامل مع عصر المعرفة والعنصر الثاني للبناء التحتي يتمثل بتقنية المعلومات من حيث الأجهزة والبرمجيات والحلول والكفاءات البشرية المدربة والوظائف الاحترافية، وهذه دعامة الوجود والاستمرارية والمنافسة، ولم يعد المال وحده المتطلب الرئيسي، بل استراتيجيات التوائم مع المتطلبات وسلامة البرامج والنظم المطبقة لضمان تعميم التقنية بصورة منتظمة وفاعلية وضمان الاستخدام الأمثل والسليم لوسائل التقنية، أما عناصر إستراتيجية البناء التحتي في حقل الاتصالات وتقنية المعلومات فإننا

¹ إخلاص باقر النجار، العمل المصرفي الإلكتروني المفهوم-المتطلبات- والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (14)، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، كانون الأول 2004، ص: 160.

² وسم محمد الحداد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 71-72.

نرى أنها تتمثل بتحديد أولويات وأغراض تطوير سوق الاتصالات في الدولة، وملائمة هدف الدخول للأسواق العالمية مع احتياجات التطوير التقنية للشركات الخاصة، والسياسات التسويقية والخدمية والتنظيمية المتعين اعتمادها لضمان المنافسة في سوق الاتصالات.

وتوفير البنى التحتية العامة يبقى غير كاف دون مشاريع بناء تحتية خاصة بالمنشآت المصرفية، وهو إتجاه تعمل عليه البنوك بجدية، ونكتفي في هذا المقام بالقول أن عنصر التميز هو إدراك مستقبل تطور التقنية وتوفير بنى وحلول برمجية تتيح مواصلة التعامل مع الآفاق الجديدة.

ثانيا: الكفاءة الأدائية المتفقة مع عصر التقنية

هذه الكفاءة القائمة على فهم احتياجات الأداء والتواصل التأهيلي والتدريبي، والأهم من ذلك أن تمتد كفاءة الأداء إلى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية، والقانونية والاستشارية، والإدارية المتصلة بالنشاط البنكي الإلكتروني.¹

ثالثا: التطوير والاستمرارية والتوعية من المستجدات

يتقدم عنصر (التطوير والاستمرارية والتوعية) على العديد من عناصر متطلبات بناء البنوك الإلكترونية وتميزها، فالجمود وانتظار الآخرين لا يتفق مع التقاط فرص التميز.²

رابعا: التفاعل مع متغيرات الوسائل والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية

التفاعلية لا تكون في التعامل مع الجديد فقط أو مع البنى التقنية فقط وإنما مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويقي والمالي والخدمي، تلك الأفكار التي تأتي نتيجة تفكير إبداعي وليس نتيجة تفكير نمطي.³

خامسا: الرقابة التقييمية الحيادية

إن وجود واحدا من عناصر النجاح الإرتكاز على القادرين على التقييم الموضوعي، ومن هنا أقامت غالبية مواقع البنوك الإلكترونية جهات استشارية في تخصصات التقنية والتسويق والقانون والنشر الإلكتروني لتقييم فعالية وأداء مواقعها، ويتعين أن نحذر من مصيدة الإرتكاز على عدد زائري الموقع

¹ آسيا قاسمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس- 2014-2015، ص: 215.

² نفس المرجع، ص: 215.

³ نفس المرجع، ص: 215.

كمؤشر على النجاح، إذ يسود فهم عام أن كثرة زيادة الموقع دليل نجاح الموقع، لكنه ليس كذلك دائما وإن كان مؤشر حقيقيا على سلامة وضع الموقع على محركات البحث وسلامة الخطط الدعائية والترويجية.¹

المطلب الرابع: مزايا ومخاطر الصيرفة الإلكترونية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى عنصرين هما على التوالي، مزايا الصيرفة الإلكترونية ومخاطر الصيرفة الإلكترونية.

الفرع الأول: مزايا الصيرفة الإلكترونية

يمكن أن نميز أهم مزايا الصيرفة الإلكترونية للبنوك في النقاط الآتية:

أ- إستخدام نظم متطورة في مجالات عمل المصرف وتقليل الأعمال الورقية، وذلك من خلال تقليل الاعتماد على النماذج الورقية والشيكات التقليدية، وغيرها من المعاملات الورقية؛²

ب- تحقيق عنصر السرعة في الإنجاز وتحسين التدفق النقدي وموثوقية تلك التدفقات وسرعة تداول الند في بيئة ما عادت تعرف غير مفهوم السرعة؛

ج- خفض التكاليف عن طريق تخفيض العديد من بنود التكاليف التي تقع على عاتق البنك، حيث يخفف من أعباد فتح فروع جديدة في أماكن مختلفة داخل وخارج الدولة؛³

د- إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء: قدرة البنوك الإلكترونية على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بزمان معين، كما تتيح إمكانية طلب الخدمة في أي وقت طيلة أيام الأسبوع، وهو ما يوفر الراحة للعميل، إضافة إلى سرية المعاملات مما يخلق الثقة بين البنك والعميل.⁴

هـ- تتيح الصيرفة الإلكترونية إمكان إلمام زبائن المصارف بالمعاملات الإلكترونية، ومن ثم زيادة المعارف التكنولوجية، وهذا بدوره يقود إلى تنمية العنصر البشري كذلك تعمل على تأمين النشرات الإعلانية عن الخدمات التي تقدمها المصارف الإلكترونية وإتاحة خدمات المصرف المنزلي، وإمداد

¹ وسيم محمد الحداد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

² نبيل ذانون جاسم ومثال مرهون مبارك، معيقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية في القطاع المصرفي الحكومي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخامس والعشرون، معهد الإدارة الرصافة، 2010، ص: 6.

³ خالد شمسان إسماعيل ضبعان، تحليل اتجاهات عملاء المصارف اليمينية نحو الصيرفة الإلكترونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المصرفية، جامعة سانت كليمنس العالمية، فرع عدن، 2013، ص: 49.

⁴ نصيرة شيبوب، الإدارة البنكية الإلكترونية في الجزائر -دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الآلي-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص: مجتمع معلومات، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر-3، 2012-2013، ص: 63.

الزبائن بالمعلومات عن أرصدتهم وإمكان دفع الكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونياً، ومعلومات عن إدارة المحافظ المالية للزبائن، وطرق تحويل الأموال بين حسابات الزبائن؛¹

و- تساعد الصيرفة الإلكترونية على انتعاش التجارة الإلكترونية وزيادة فرص إنشاء علاقات تجارية دولية دون الحاجة إلى الانتقال وفتح أسواق جديدة لترويج الخدمات؛²

ز- حرية الإختيار، حيث يتزود الزبائن بالمعلومات الكاملة عن المنتجات والخدمات وتحقيق للزبون درجة عالية من الراحة، وتجنبه الإنتظار في المصرف لإتمام تسوية معاملاته؛

ح- تقديم خدمات مصرفية ومالية للعملاء بصورة أفضل وأوسع من خلال توفير قنوات متعددة لإيصالها، كما يمكن زيادة عدد الخدمات المصرفية وزيادة قدرة المصرف على جذب العملاء وتلبية أذواق ورغبات المتعاملين؛³

ط- تعتبر الصيرفة الإلكترونية أحد وسائل المنافسة الفعالة بين البنوك من خلال توسيع قاعدة العملاء، وزيادة كفاءة البنك والسرعة في إنجاز المعاملات، والحد من الأعمال الورقية، كما توفير خدمات مالية ومصرفية جديدة ومبتكرة لا يمكن تقديمها في ظل عدم وجود التكنولوجيا، كالبطاقات الائتمانية والصراف الآلي، وتوفير قنوات عالمية لتسويق الخدمات المصرفية.⁴

الفرع الثاني: مخاطر الصيرفة الإلكترونية

هناك عدة مخاطر للصيرفة الإلكترونية تواجه البنوك الإلكترونية وتحد من فعاليتها، ومخاطر أخرى تواجه العملاء، يمكن توضيح أهمها فيما يلي:

أ- تتعرض البنوك الإلكترونية لعمليات الاحتيال والنصب، حيث يقتحم قارضة الكمبيوتر مواقع هذه البنوك، ويستخدمون بطاقات الائتمان بطريقة سيئة، كما يتمكن المتلصون على هذه المواقع على شبكة الانترنت من كشف تفاصيل الخدمات المصرفية التي تقدمها، والإطلاع على أسرار العملاء والحسابات الخاصة بهم، وفي ذلك ما يحد من فعالية هذه البنوك، ويسبب إلى هؤلاء العملاء؛⁵

¹ أحمد صبيح عطية، الصيرفة الإلكترونية في العراق-عناصر النجاح والإخفاق-، مجلة كلية الكوت، العدد (صفر) السنة الأولى، جامعة واسط، 2015، ص: 44.

² نفس المرجع، ص: 44.

³ ثائر عدنان قديمي، العوامل المؤثرة في انتشار الصيرفة الإلكترونية-دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية-، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان-الأردن، 2008، ص: 300.

⁴ نفس المرجع، ص: 300.

⁵ أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك -تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل-، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص: 35.

ب- إساءة الاستخدام من قبل العملاء وذلك لعدم إحاطتهم بإجراءات التأمين والوقائية أو مهاجمة حسابات عملاء آخرين أو القيام بعمليات غسل الأموال باستخدام بياناتهم الشخصية، أو عدم إتباعهم إجراءات التأمين الواجبة؛¹

ج- زيادة التكلفة المترتبة عن استخدام القنوات الإلكترونية بما فيها الأعباء المالية الإضافية (مثل الاشتراك في الانترنت، إجراء مكالمات هاتفية)، كذلك وجود عطل فني يحول دون استخدام الصيرفة الإلكترونية وقت الحاجة، بالإضافة إلى وجود بعض الخدمات المصرفية التي لا يمكن تقديمها من خلال القنوات الإلكترونية (مثل الاعتماد المستندي، الكفالة، تحصيل البواليص)؛²

د- المخاطر التقنية في الوسائل الإلكترونية، وأخطاء العملاء والموظفين القائمين بالعمليات المصرفية الإلكترونية؛³

هـ- خطر الأمية الذي يواجه البنوك الإلكترونية، ذلك أن فكرة البنك الإلكتروني لا يمكن أن تزدهر، وتقوم بدورها في مجتمع مازال يحبوها في هذا المجال إذ أن يكون لذلك صدى لدى عملاء البنوك؛³

و- مخاطر السمعة التي تنتج من عدم قدرة البنك على إقامة علاقات جديدة أو الحفاظ على العلاقات الحالية مع عملائه، بسبب عدم قدرته على التعامل من خلال الانترنت، ويكون ذلك بسبب نقص كفاءة الخدمات الإلكترونية المقدمة، أو لاختراق أمن وسرية وكذا خصوصية المعاملات البنكية، هذا ما ينعكس سلبا على ربحية البنك وبقائه؛⁵

ز- تنطوي المعاملات الإلكترونية المصرفية على درجة كبيرة من الخاطر القانونية بالنسبة للبنوك، ففي بعض الحالات قد لا تكون لدى البنوك المعرفة الكاملة بالقوانين والتنظيمات المطبقة في بلد ما قبل أن تبدأ في تقديم خدماتها فيه، سواء كان ذلك بترخيص أم بدونه إذا لم يكن ذلك مطلوباً، وعندما لا يكون الترخيص مطلوباً فإن البنك الافتراضي-الذي يفقد الاتصال مع الجهة المشرفة في الدولة المضيفة له- قد

¹ آسية محجوب، البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة-حالة البنوك الجزائرية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إستراتيجية مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2010-2011، ص: 70.

² أديب قاسم شندي، الصيرفة الإلكترونية -أنماطها وخيارات القبول والرفض-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السابع والعشرون، جامعة واسط، 2011، ص: 15.

³ نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2007، ص: 68.

⁴ مصطفى كمال طه ووائل أنور بندق: الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص: 333.

⁵ العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، 2006-2007، ص: 152.

يجد أن الأمر أكثر صعوبة في البقاء على علم بالتغيرات التنظيمية، ونتيجة لذلك فإن البنوك الافتراضية قد تنتهك دون قوانين حماية المستهلك، بما في ذلك البيانات والأمور الخصوصية، واللوائح الخاصة بالترويج، وإذا فعلت ذلك فإنها تعرض نفسها لخسائر عن طريق الدعاوي؛¹

ط- بعض المخاطر الفجائية وهي التي تؤدي إلى مشاكل في السيولة وفي سياسة القروض المصرفية، حيث أن فشل المشاركين في نظام نقل الأموال الإلكترونية، أو في سوق الأوراق المالية بشكل علم في تنفيذ التزاماتهم (الدفع والتسديد) يؤدي غالبا إلى توفر قدرة مشارك أو مشاركين آخرين للقيام بدورهم في تنفيذ التزاماتهم في موعدها، وهذا ما يؤدي إلى توتر العلاقات وزعزعة الاستقرار المالي في السوق؛²

ح- بعض المخاطر الناجمة عن عدم تبني الاستراتيجيات المناسبة الخاصة بمراعاة هذا النوع من المخاطر سوف يؤثر على مركز البنك التنافسي في حالة عدم التوفيق بين هذين النوعين من الخدمات.³

المبحث الثاني: آلية الصيرفة الإلكترونية

تطرح الصيرفة الإلكترونية خدمات متنوعة، تختلف من مصرف لآخر ومن دولة لأخرى، هذه الخدمات تحتاج إلى شبكات التحويل الآلي الإلكتروني أو ما يسمى بوسائل الدفع الإلكتروني، وفي ما يلي يتم إبراز خدمات الصيرفة الإلكترونية، ثم وسائل الدفع الإلكتروني وأخيرا التحديات التي تواجهها المصارف الإلكترونية

المطلب الأول: خدمات الصيرفة الإلكترونية

تنوعت خدمات الصيرفة الإلكترونية في المصارف التجارية، ويرجع ذلك إلى تطور نظم الاتصالات وتقدم التقنيات مما أتاح لجمهور المتعاملين مع المصارف الاستفادة النوعية من هذه الخدمات، وفي هذا المطلب سيتم التطرق بعض المفاهيم المتعلقة بالخدمة الإلكترونية.

¹ بريش عبد القادر وزيدان محمد، دور البنوك الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية، الملتقى الدولي للتجارة الإلكترونية، جامعة ورقلة، بتاريخ 15، 16، 17 مارس 2004، ص ص: 11-12.

² سعيد بن علي العضاضي، المخاطر التي تواجه المصارف الإلكترونية، مقال منشور على الموقع

<https://www.alarabiya.net/ar/amp/aswaq/banks/>، بتاريخ 24 فيفري 2020، الوقت: 17:19.

³ صراع كريمة، واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، 2013-2014، ص: 98.

الفرع الأول: الخدمة الإلكترونية

أولاً: مفهوم الخدمة الإلكترونية

تعرف الخدمة الإلكترونية في إطارها الواسع على أنها تنطوي على تقديم خدمة عبر وسائل وشبكات إلكترونية مثل الإنترنت، ويتضمن هذا التصور ليس فقط الخدمات التي اعتادت مؤسسات الخدمة التقليدية على تقديمها، وإنما أيضا تلك الخدمات المقدمة من قبل الصناعيين ممن يعتمد نجاحهم على جودة هذه الخدمات.¹

كما تعرف الخدمة الإلكترونية أيضا على أنها: أي عمل تجاري أو نشاط له قيمة ذات قيمة مضافة لطرف معين يتم تقديم هذا النشاط من طرف آخر، يستفيد من تقديمه.²

ثانياً: أسباب نجاح الخدمات الإلكترونية

للإجابة على السؤال المطروح: ما هي أسباب النجاح في مضمار الخدمات الإلكترونية؟ فإن الضرورة تقتضي تشخيص بعض من عوامل النجاح والتي تتضمن عوامل مثل الحظ والإصرار والقدرة على بناء نظام تكنولوجيا مستقر، إلا أن واحد من أهم أسباب نجاح بعض المؤسسات في التفوق على المنافسين يعود إلى أن هذه المؤسسات تصغي لإلى العميل. والواقع أن المؤسسات التي حققت نجاحات كبيرة في مجال تسويق الخدمات الإلكترونية ليست فقط موجهة إلى العميل، وإنما أيضا مسيرة من قبله من حيث أنها تصغي له وتتابع إحتياجاته ورغباته الحقيقية وتفصل خدماتها وفقا لمقاساته وتحاول جاهدة إشباع رغباته وضمان أعلى مستويات رضاه.³

الفرع الثاني: خدمات الصيرفة الإلكترونية

يمكن تقسيم خدمات الصيرفة الإلكترونية إلى ما يلي:

أولاً: خدمات الصراف الآلي

وهي أكثر القنوات الإلكترونية انتشارا، حيث توفرها البنوك في معظم فرعها بهدف تخفيض ضغط العمل وتجنب الإجراءات الإدارية وتلبية حاجات العملاء المالية بعد أوقات العمل وخلال العطل،⁴ فهي

¹ محمد سمير أحمد، التسويق الإلكتروني، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص: 89.

² IMENE GRUDA, YAHA AND OTHERN. SERVUE DEVNITEOM, FOR NEXT GENERAGE TATION, WORKS, KST, FRAMO TELECOM, R.A.D, LETEVATE, FROM,P :2.

³ بشير العلاق، التسويق الإلكتروني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 121.

⁴ أوصغير لويظة، خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-،مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السابع، جامعة برج بوعريج، الجزائر، 2018، ص: 370.

تعمل على مدار 24 ساعة، حي توضع على الجدران الخارجية للبنك أو في الأماكن العامة كالمطارات والمراكز التجارية والجامعات وغيرها.

ويتم الدخول إلى هذه الأجهزة بواسطة بطاقة إلكترونية يحملها عميل البنك ويستخدم فيها رقم سري للدخول إلى حسابه، والصراف الآلي وسيلة تستخدم في العديد من العمليات المصرفية التقليدية، وغير التقليدية مثل السحب أو الإيداع النقدي، الاستفسار عن الرصيد، تحويل الأموال بين الحسابات لنفس الشخص أو لمستفيد آخر، الحصول على كشف رصيد مختصر والسحب النقدي باستخدام بطاقة الائتمان.

ثانيا: خدمات الصيرفة الإلكترونية عبر الهاتف

وهي نوع من الخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء على مدار 24 ساعة طوال اليوم بدون إجازات، ويستطيع العميل فيها أن يطلب من البنك تحويل مبلغ من المال مقابل السلعة أو الخدمة التي اشترتها عبر الانترنت إلى البائع، ويتم ذلك بعد التأكد من شخصية العميل عن طريق إدخال الرقم السري الخاص بالعميل والمعطى له من قبل البنك، والتعرف كذلك على رقم تليفون العميل وأنه يجري الاتصال من تليفونه المعروف أرقامه لدى البنك من قبل.¹

ثالثا: خدمات الصيرفة الإلكترونية عبر الانترنت

إن نظام الانترنت القائم على البنك المنزلي نظام له أهمية كبيرة سواء على مستوى البنوك أو على مستوى العملاء الذين يتوفرون على خطوط الانترنت، يذكر أن إقامة خط على الانترنت يعتبر أرخص تكلفة من إقامة فرع للبنك.²

كما تتعدد أشكاله فيما يلي:³

-شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلامية عن الخدمات المصرفي؛

- إمداد العملاء بالمعلومات الخاصة بأرصدهم؛

- تقديم طرق دفع العملاء بالكيمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا؛

¹ محمد أمين الرومي، التعاقد الإلكتروني عبر الانترنت، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 142.

² بلوافي محمد، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2005، ص: 80.

³ نفس المرجع، ص: 80.

- كيفية إدارة المحافظ المالية (من أسهم وسندات) للعملاء.

رابعاً: نقاط البيع الإلكترونية

يشبه هذا النظام البنوك المنزلية في اعتماد اتصالات الحواسيب الآلية وعمليات التحويل، أما الاختلاف فيمكن في أن عملية الاتصال في هذا النظام تتم بين الحاسوب الآلي للبنك وبين المحطة الطرفية الموجودة داخل المتاجر الكبرى والأسواق المركزية يدل الحاسوب الشخصي الموجود داخل منزل عميل.

يعمل هذا النظام عن طريق إدخال قيمة مشتريات العميل من خلال الوحدات الطرفية فيتم خصم القيمة من رصيده المسجل في الحاسوب الآلي للبنك، لتضاف لحساب المتجر بالبنك.

وتستخدم البنوك ما يعرف بالبطاقات الذكية التي تتيح للعميل شراء حاجاته أو سحب مبلغ معين من رصيده بالبطاقة حتى نفاذ كل الرصيد الذي تحمله البطاقة والتي يمكن إعادة شحنها. ويمكن استخدام هذه البطاقات مع آلات الصرف الذاتي أو مع الوحدات الطرفية عند نقاط البيع، أو مع الحاسبات الآلية الشخصية بمنازل العملاء والبنوك الهاتفية.¹

خامساً: أوامر الدفع المقترضة الإلكترونية وضمان المقاصة الإلكترونية

استحدثت خدمات المقاصة الإلكترونية عام 1960م، وتقوم هذه الخدمة على فكرة تحويل النقود من حسابات المتعاملين إلى حسابات أشخاص أو منظمات أو جهات أخرى في أي فرع لأي بنك في دولة أخرى كدفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العميل إلى حساب الموظفين، أو دفع المستحقات الشهرية من حساب هيئة التأمين أو دائرة الضمان الاجتماعي إلى المستفيدين، أو دفع التزامات دورية من حساب المتعاملين إلى الدوائر الحكومية والخاصة، كما يتم تسوية المدفوعات البنكية عن طريق ما يسمى " نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي (RTGS)، ضمن خدمات المقاصة الإلكترونية ويتيح هذا النظام بطريقة إلكترونية آمنة لنقل وتحويل مبالغ مالية من حساب بنكي إلى آخر بسهولة حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم وبنفس قيمة اليوم دون إلغاء أو تأخير.²

المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني

لقد أدى التطور الاقتصادي وزيادة حجم المعاملات المالية والتجارية إلى تطور وسائل الدفع وعدم استقرارها على شكل معين، لتتخذ أشكالاً عديدة على مر الزمن، إلى أن وصلت في الوقت الحالي بفضل

¹ نصيرة شوب، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

² محمد حسين الطائي، التجارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 233-234.

التطور التكنولوجي إلى ما يعرف بوسائل الدفع الإلكترونية وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني وأهم أنواعها.

الفرع الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني

يعتبر نظام وسائل الدفع الإلكترونية لأي اقتصاد مؤشرا على مدى سيره وعمله وهو ما جعل البنوك في مختلف دول العالم تدرك بأهمية التطوير وتحدي وسائل الدفع التقليدية، وهذا ما أدى إلى ظهور وسائل الدفع الإلكترونية.

أولاً: تعريف وسائل الدفع الإلكترونية

تعرف وسائل الدفع الإلكترونية على أنها: " وسائل تسمح بتحويل الأموال لكل شخص، مهما كان السند المستعمل (سند بنكي كالشيكات الخاصة، بطاقات الدفع، سند لأمر، تحويلات بنكية)، ودور البنك هنا هو دور المشرف، خصوصا في إصدار الشيكات وأيضا بإصدار وتحصيل الأوراق التجارية الأخرى باسم ولحساب العميل".¹

عرفت أيضا على أنها: "وسيلة إلكترونية بها قيمة نقدية مخزونة بطريقة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أرصدها، يتم وضعها في متناول المستخدمين كبديل عن العملات النقدية والورقية، وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة".²

مما سبق يتضح لنا وسيلة الدفع الإلكتروني "هي وسيلة لتحويل الأموال وفق تقنية إلكترونية مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة وبأقل التكاليف الممكنة".

ثانياً: خصائص وسائل الدفع الإلكترونية: لها ثلاث خصائص هامة وهي كالتالي:³

أ-بالنسبة لحاملها: تحقق وسائل الدفع الإلكترونية لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتغادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترة محددة، كما تمكنه من إتمام صفقاته فوراً بمجرد ذكر رقم البطاقة؛

¹ حوالف عبد الصمد، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، 2014-2015، ص: 17.

² سمية عبابسة، وسائل الدفع الإلكتروني في النظام بنكي الجزائري-الواقع والمعوقات والآفاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016، ص: 247.

³ البنوك الإلكترونية، <https://ar.m.wikibooks.org/wiki/>، تاريخ التصفح: 17 فيفري 2020، وقت التصفح: 00:43.

ب-بالنسبة للتاجر: تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة؛

ج-بالنسبة لمصدرها: تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية، فقد حقق City Bank أرباح من حملة البطاقات الائتمانية عام 1991 بلغت 1 بليون دولار.

الفرع الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

بما أن الخدمات المصرفية الإلكترونية، فقد تعددت وسائل الدفع حيث نذكر منها:

أولاً: النقود الإلكترونية

أ- تعريف النقود الإلكترونية:

- تعرف النقود الإلكترونية بأنها: "مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية إن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية بعبارة أخرى هي المكافئ للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها".¹

- وتعرف كذلك بأنها: " كل الأموال التي يتم التعامل بها بطريقة إلكترونية وبعيدا عن الطرق التقليدية لتبادل النقود كالمصارف والشيكات المصرفية والعملات الورقية والمعدنية".²

بناء على هذه التعاريف يمكن القول إن النقود الإلكترونية تتمتع بالصفة النقدية المنقولة لها من النقود الورقية، فليست نقدا قائما بذاتها، بل هي صيغة غير مادية للنقود الورقية، لأن إصدارها يتمثل في تحويل شكل النقود من الصيغة الورقية إلى الصيغة الإلكترونية، وتستخدم كأداة للمدفوعات وتسوية الحسابات في ما بين العملاء والبنوك، من خلال قنوات الاتصال الإلكتروني.

ب- سمات النقود الإلكتروني: تتمثل أبرز السمات الإلكترونية في الآتي:³

- أن لها قيمة مالية، وبهذا فإن بطاقات الدفع المسبقة لبعض الخدمات لا تدخل فيها، كبطاقات الاتصالات ووسائل المواصلات وذلك لأن المبلغ المخزن بداخلها عبارة عن وحدات خدمات، وليست قيمة نقدية يمكن استخدامها في شراء السلع والخدمات؛

¹ إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 55.

² محمد عمر الشويرف، التجارة الإلكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، دار زهران، عمان، الأردن، 2013، ص: 129.

³ عبد الله بن سليمان بن عيد العزيز الباجوت، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (1)، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2017، ص ص: 15-16.

- أنها مخزنة على وسيلة إلكترونية، حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة إلكترونية بلاستيكية أو القرص الصلب للحاسب الشخصي للمستهلك، وهذا يميزها عن النقود الائتمانية والقانونية التي تعد وحدات نقدية مسكوكة أو مطبوعة؛

- أنها غير مرتبطة بحاسب بنكي، أي لا يتم الاحتفاظ بأرصدة في حسابات مالية لدى البنوك، وذلك من أجل تمييز النقود الإلكترونية عن وسائل الدفع الإلكترونية الأخرى، المرتبطة بالحسابات المصرفية للعملاء حاملي هذه البطاقات والتي تمكنهم من القيام بدفع أثمان السلع والخدمات التي يشترونها مقابل عمولة يتم دفعها للبنك مقدم هذه الخدمة؛

- القبول الواسع لدى غير من قام بإصدارها، وذلك كي تحظى بالصفة النقدية، فلو كان قبولها محدودا لدى الجهات أو أفراد معدودين لما أمكن إطلاق صفة النقدية عنها؛

- عدم خضوعها للحدود الجغرافية، حيث يمكن تحويل النقود الإلكترونية إلى أي مكان في العالم؛

- أن تكون وسيلة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة، أما إذا اقتصرَت وظيفة البطاقة على تحقيق غرض واحد فقط، فإنه لا يمكن وصفها بالنقود الإلكترونية بل يطلق عليها البطاقات الإلكترونية.¹

ثانيا: المحفظة الإلكترونية

أ: تعريف المحفظة الإلكترونية: " والمعروفة أيضا باسم المحفظة الرقمية أو إيپورتفوليو (e-portfolio)، هي عبارة عن مجموعة من الأدلة الإلكترونية يجمعها ويقوم بإدارتها من قبل المستخدم على شبكة الانترنت، وقد تتضمن هذه الأدلة الإلكترونية نص تم إدخاله، وملفات إلكترونية، وصور وسائط متعددة ومقالات ومدونات ولبنك انترنت، وتظهر المحفظة الإلكترونية قدرات المستخدم كما تستعمل كمنبر للتعبير عن الذات. ويسمح وضعها على الانترنت بتطوير محتوياتها بشكل ديناميكي مع مرور الزمن، تسمح بعض تطبيقات المحفظة الإلكترونية بدرجات متفاوتة من لوح الجمهور، لذلك يمكن استخدامها لأغراض متعددة.

ب: خصائص المحفظة الإلكترونية: من أبرز خصائص المحفظة الإلكترونية نذكر ما يلي:

- ✓ أنه يمكن إستعمالها لأجل وظائف غير مالية كحفظ المعلومات الطبية مثلا؛
- ✓ أنه يمكن شحنها بعملة واحدة أو بعدة عملات؛
- ✓ أنه يمكن إقبالها بحيث يمنع استعمالها من قبل أشخاص ثالثين؛

¹ عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوت، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

✓ أنه يمكن الإطلاع دوريا على القيمة التي تحتزنها من خلال وسائل عدة أهمها جهاز SK100.

ج: إيجابيات وسلبيات المحفظة الإلكترونية: يمكن تلخيص إيجابيات وسلبيات المحفظة الإلكترونية في الجدول التالي:

جدول رقم (2.1): إيجابيات وسلبيات المحفظة الإلكترونية

الإيجابيات	السلبيات
<ul style="list-style-type: none"> - سهولة الاستعمال (تقليل الحاجة لحمل القطع النقدية الصغيرة). - تقليص خطر السرقة (في حالة احتواء المحفظة على رمز سري). - إمكانية إجراء مدفوعات دون ضرورة امتلاك حساب بنكي. - سهولة الدفع من خلال عدة عملات دون القيام بعمليات الصرف (في حالة المحفظة متعددة العملات الصعبة). 	<ul style="list-style-type: none"> - التكلفة الوحودية للتشغيل. - تكلفة الخزينة للمستعمل (التعبئة المسبقة تتطلب تسيقات على النفقات المستقبلية). - الوقت اللازم للتعود على استعمالها. - المراقبة من طرف البنك المركزي .

المصدر: بن وارث حكيمة: دور وأهمية التجارة الإلكترونية في اقتصاد المعرفة- مع الإشارة للعالم العربي-رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، 2007-2008، ص: 63.

ثالثا: الشيكات الإلكترونية:

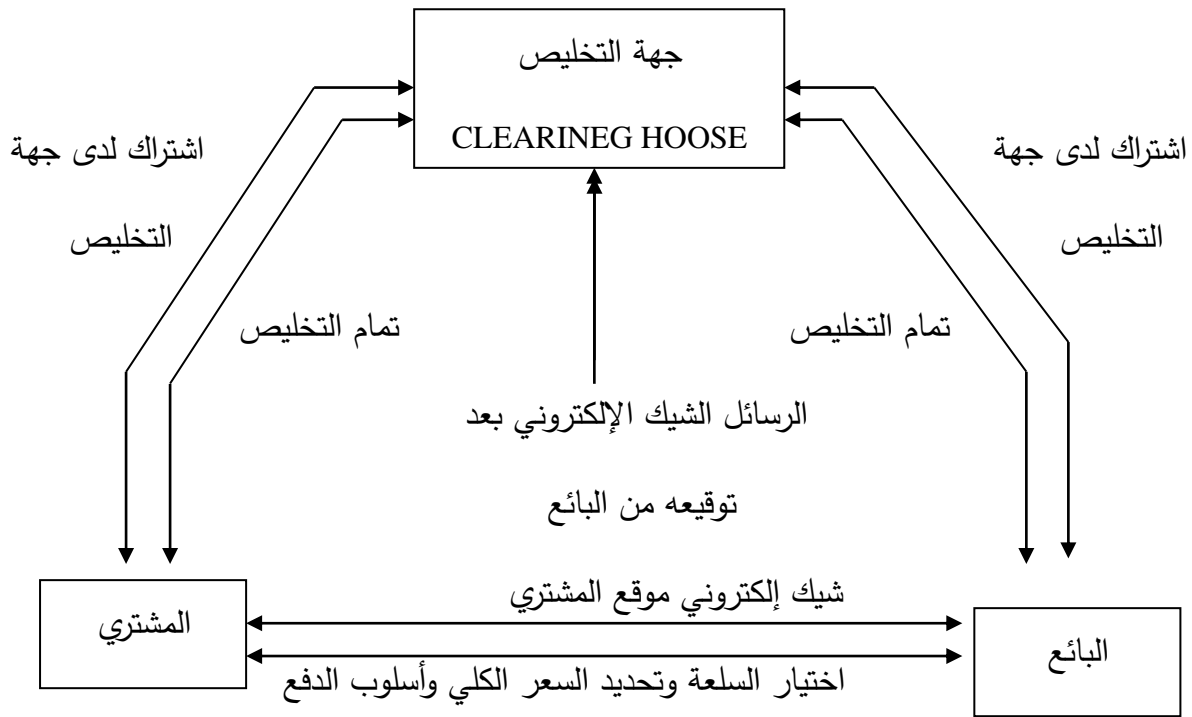
أ: تعريف الشيك الإلكتروني:¹ " هو رسالة إلكترونية موثوقة، يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للمصرف الذي يعمل عبر الانترنت أو شبكات الإتصال الأخرى، ليقوم المصرف أولا بتحويل قيمة الشيك النقدية إلى حساب الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك أو إعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا، كما يمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونيا من انه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.

¹ بوعافية رشيد، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري -آفاق والتحديات-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2004-2005، ص: 71.

ب: فوائد الشيك الإلكتروني: يتميز الشيك الإلكتروني بالمميزات التالية:¹

- ✓ تزويد الزبون بمعلومات وتفصيلات أكثر لكشف الحساب؛
- ✓ تسريع عملية الدفع والمحاسبة التي يقوم بها الزبون؛
- ✓ خفض تكاليف المصروفات الإدارية من خلال السرعة وتقليل كلف المواد الورقية والطباعة؛
- ✓ زيادة كفاءة إنجاز عمليات الحسابات والودائع للتجار والمؤسسات المالية؛
- ✓ الصرف الفوري للشيك والتخلص من الزمن الذي يستغرقه الشيك المرتجع وإعادة المطالبة وتقليص عدد الشيكات والتي تستخدم بشكل أساسي في نموذج منظمات الأعمال ويوضح الشكل الموالي دورة استخدام الشيك الإلكتروني:

الشكل رقم (2.1): دورة استخدام الشيك الإلكتروني وإجراءاته



المصدر: رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، والقاهرة، 1999، ص: 70.

رابعاً: التحويلات المالية الإلكترونية:

أ-تعريف التحويل المالي الإلكتروني: هو وسيلة يتم بموجبها منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدنية إلكترونياً من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، أي أن عملية التحويل تتم إلكترونياً عبر الهاتف وأجهزة الكمبيوتر عوضاً عن استخدام الأوراق، فهو عملية يتم بموجبها

¹ محمد نور صالح الجداية وسناء جودت خلف، تجارة إلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 251.

نقل مبلغ معين من حساب إلى آخر عن طريق تقييده في الجانب المدين لأمر والجانب الدائن للمستفيد سواء أتم هذا التحويل بين حسابين مختلفين في نفس البنك أم في بنكين مختلفين".¹

ب- عملية التحويل المالي الإلكتروني: تتم عملية التحويل المالي الإلكتروني كما يلي:²

يوقع العميل نموذجاً معتمداً واحداً لمنفعة المستفيد التاجر مثلاً: ويتيح هذا النموذج اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يومية أو أسبوعياً أو شهرياً)، ويختلف نموذج التحويل المالي الإلكتروني عن الشيك في صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة. وفي العادة يتعامل البنك والعميل مع الوسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة ويمكن إيجاد العديد منهم على الانترنت.

ويقوم العميل ببناء وإرسال التحويل المالي عن طريق المودم إلى الوسيط ويقوم الوسيط بتجميع التحويلات المالية وإرسالها إلى دار المقاصة المالية ACH التي بدورها ترسل نموذج التحويل المالي الإلكتروني إلى بنك العميل، ويقارن بنك العميل التحويل المالي (الوارد من دار المقاصة) برصيد العميل وفي حال عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل المالي يتم إرسال إشعار بعدم كفاية الرصيد إلى الوسيط ليقوم بدوره بإعادة الإشعار إلى العميل إما إذا كان الرصيد كافياً لتغطية قيمة التحويل المالي، فعندما يتم اقتطاع قيمة التحويل منه وتحويلها إلى حساب المستفيد (البنك أو التاجر) في وقت السداد المحدد بالنموذج.

أما إذا رغب التاجر في تنفيذ التحويلات المالية عبر دار المقاصة الآلية دون المرور بوسيط فعندها يتوجب على التاجر نفسه أن يشتري برمجيات الخاصة، التي تسمح بإجراء هذه العملية وتكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة المرور خاصة بالتاجر، وفي هذه الحالة يقوم العميل باعتماد نموذج الدفع مرفقاً بشيك مصدق لصالح التاجر، ثم يقوم التاجر بإرسال الاعتماد إلى دار المقاصة الآلية التي تقوم بدورها بإرسال الاعتماد إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد إلى حساب التاجر، وفي هذه الحالة لا حاجة للتحقيق من كفاية رصيد العميل لأن الشيك المصدق يضمن ذلك.

ج- منافع التحويل المالي الإلكتروني: للتحويلات المالية عدة منافع ومزايا وهي كالآتي:³

- **تنظيم الدفعات:** يكفل الإنفاق على وقت اقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية تنظيم عمليات الدفع دون أي ريب في إمكان السداد في الوقت المحدد؛

¹ سمية عابسة، مرجع سبق ذكره، ص: 349.

² منير محمد الجنيبي وممدوح محمد الجنيبي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 38-39.

³ المرجع نفسه، ص: 39.

- **تسيير العمل:** ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيادة البنك لإيداع قيمة التحويلات المالية مما يعني تسيير الأمر ورفع فعالية نظام العميل؛
- **السلامة والأمان:** ألغت المقاصة الآلية التحويلات المالية الإلكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة؛
- **تحسين التدفق النقدي:** رفع إنجاز التحويلات المالية إلكترونياً موثوقة التدفق النقدي وسرعة ناقل النقد؛
- **تقليل الأعمال الورقية:** يتمثل في تقليل الاعتماد على النماذج الورقية والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية؛
- **توفير المصاريف:** قللت شبكة نظام المقاصة الآلية من تكاليف إدارة عمليات المقاصة؛
- **زيادة رضا الزبائن:** تكفل سرعة عمليات التحويل الإلكتروني وانخفاض كلفتها وتحقيق رضا الزبائن، وتوطيد ثقتهم في التعامل مع التاجر أو الشركة.

خامساً: البطاقات البنكية

أ- **تعريف البطاقات البنكية:** هي " عبارة عن بطاقات بلاستيكية مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو ضياع أو الإتلاف".¹ وتكون مصنوعة من مادة يصعب العبث بها يذكر عليها اسم العميل الصادر لصالحه ورقم حسابه، حيث يتم صرف هذه الأموال من البنوك من خلال ماكينات الصرف الآلية المنتشرة.²

ب- **أنواع البطاقات البنكية:** تنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي كالاتي:

- **بطاقات الدفع:** تعتمد هذه البطاقات على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية لمواجهة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل بطاقة وميزتها أنها توفر الوقت والجهد للعملاء، وتزيد إيرادات البنك المصدر لها.³

¹ أمل كرم خليفة، التجارة الإلكترونية، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2013، ص: 31.

² زهير زاوش، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أم البواقي، 2010-2011، ص: 25.

³ أمل كرم خليفة، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

- **البطاقات الائتمانية:** وهي بطاقات تصدر بواسطة مؤسسة مالية باسم أحد الأشخاص، وتقوم تلك البطاقات بوظيفتي الوفاء والائتمان، أي أن حاملها يملك إمكانية تتبع سداد المبالغ التي استخدمها في الاعتماد الممنوح من جانب مصدر البطاقة.¹

كذلك عرفها بعض الفقهاء بأنها بطاقة بلاستيكية أو ورقية مصنوعة من مادة يصعب العبث بها تصدرها جهة ما -البنك أو الشركة استثمار- يذكر فيها اسم العميل لصالحة ورقم حسابه.² ولها عدة خصائص من بينها:³

- أنها بطاقة اسمية: يجب أن يذكر فيها اسم الشخص ورقم حسابه؛

- تقوم على الاعتبار الشخصي للحامل؛

- للبطاقة صفة عالمية؛

- بطاقة الائتمان ثلاثية الأطراف: وهم مصدرها، حاملها، والطرف الذي يقبل التعامل بها.

ويمكن تحديد ثلاثة أنواع لبطاقة الائتمان وهي كالآتي:⁴

*البطاقة العادية: وحدها الأقصى خمسمائة دولار أمريكي أو ما يعادلها، والحد الأعلى للسحب النقدي في اليوم تسعمائة دولار أمريكي؛

* البطاقة الذهبية: وحدها الأقصى خمسمائة ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها، والحد الأعلى للسحب النقدي في اليوم ألف وخمسمائة دولار أمريكي؛

* البطاقة البلاطينية: وحدها الأقصى عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها، والحد الأعلى للسحب النقدي في اليوم ألف وخمسمائة دولار أمريكي.

-بطاقة الصرف الشهري: تختلف عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب (أي أن الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز شهر).⁵

¹ ثائر البكري وأحمد الرحموي، تسويق الخدمات المالية، إترء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص: 230.

² جلال عابد الشورة، وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 22.

³ أوجاني جمال، النظام القانوني لبطاقة الائتمان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية والادارية، تخصص: قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015-2016، ص ص: 32-33.

⁴ وائل الديبسي، دليل العمليات الإلكترونية في القطاع المصرفي - الواقع والآثار القانونية- إتحاد المصارف العربية، الطبعة 2، بيروت، 2010، ص: 72.

⁵ أمل كرم خليفة، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

تصدر البطاقات البنكية من طرف مجموعة من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية والتجارية بحيث يمكن ذكر البعض منها كما يلي:¹

-فيزا **Visa internationale**: تعد أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، يعود تاريخ إنشائها إلى عام 1958، عندما أصدر بنك أمريكا البطاقات الزرقاء والبيضاء والذهبية؛

-ماستر كارد **Master card international**: هي ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، بطاقتها مقبولة لدى أكثر من 9.4 مليون محل تجاري، استخدمت لتسوية معاملات بلغت أكثر من 200 مليون دولار.

-أمركان إكسبريس **American Express**: هي من المؤسسات الكبرى التي تصدر بطاقات ائتمانية مباشرة دون ترخيص إصدارها لأي مصرف، وإهم البطاقات الصادرة عنها:

*إكسبريس الخضراء: تمنح للعملاء ذوي الملاءة المالية العادية؛

* إكسبريس الذهبية: تمتاز بتسهيلات غير محددة السقف الائتماني، تمنح للعملاء ذوي الملاءة العالية؛

* إكسبريس الماسية: تصدر لحاملها بعد التأكد من الملاءة الماسية، وليس بالضروري أن يفتح حاملها حساب لديها.

- ديتير كلوب **Diter Club**: من مؤسسات البطاقات الائتمانية الرائدة عالميا رغم صغر عدد حملة بطاقتها إلا أنها حققت أرباح وصلت إلى 16 مليون دولار.

سادسا: البطاقات الذكية

أ-تعريف البطاقات الذكية:

هي عبارة عن بطاقات تحوي معالج يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الآمنة وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الكمبيوترات ولا تطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من أجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع؛²

¹ صالح مفتاح وفريدة معاري، البنوك الإلكترونية، مداخلة مقدمة في مؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004، ص: 9.

² منير محمد الجنيهي وممدوح محمد الجنيهي، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

وتعرف كذلك على أنها: "بطاقة بلاستيكية تضم شريحة إلكترونية ذات سعة كبيرة لتخزين البيانات مقارنة بتلك التي تستوعبها البطاقات ذات الشرائح الممغنطة، وتحتوي البطاقات الذكية على سجل البيانات، والمعلومات، الأرصدة، المصروفات المالية والرقم السري".¹

ب-مزايا البطاقات الذكية: تتميز البطاقات الذكية بعدة مميزات من بينها ما يلي:²

- يمكن استخدامها كبطاقة ائتمانية أو بطاقة خصم فوري وذلك طبقا لرغبة العميل؛
- يمكن استخدامها كبديل للنقود في كافة عمليات الشراء سواء أكانت قيم المشتريات صغيرة أو كبيرة وذلك نتيجة لمرونتها العلمية؛
- سهولة إدارتها مصرفيا حيث لا يمكن للعميل أن يستخدمها بقيمة أكبر من الرصيد المدون على الشريحة الإلكترونية للبطاقة؛
- أمان الاستخدام لوجود ضوابط أمنية محكمة في هذا النوع من البطاقات ذات الذاكرة الإلكترونية بحيث يصبح تزويدها أو التلاعب فيها مستحيلا لاعتمادها على تكنولوجيا شديدة التعقيد؛
- يمكن للعميل السحب من رصيد حسابه الجاري بالبنك أو إضافة القيمة إلى رصيد البطاقة من خلال آلات الصرف الآلي دون الحاجة للتعامل مع الفرع الذي به حساب جاري؛
- يمكن تحويل البطاقات الذكية بما تحويه من معلومات عن حاملها إلى بطاقة تعريف هوية أو بطاقة تذكرة للتنقل بوسائل النقل العمومي أو بطاقة أمنية.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجهها المصارف الإلكترونية

إن تطور العمل المصرفي الإلكتروني مرتبط بمواجهة مجموعة من التحديات والعراقيل التي تتطور يوميا نظرا للطفرة الهائلة التي يتميز بها عالم المال والأعمال اليوم، ونتيجة للتطور التكنولوجي المطرد الذي تشهده المصارف، ويمكن ذكر أهم التحديات التي يواجهها العمل المصرفي الإلكتروني فيما يلي:

أولا: تحديات الأعمال المرتبطة بالمعايير الإشرافية:

عرفها أن البنوك الإلكترونية ليست مجرد موقع بنك وعميل، إنما بيئة من العلاقات المتعددة، فجزء منها مرتبط بالزبون وجزء آخر مرتبط بجهات الأعمال، أو تلك التي يعتمد البنك عليها في خدمة البنوك

¹ صالح مفتاح وفريدة معاري، البنوك الإلكترونية، مداخلة مقدمة في مؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004، ص: 9.

² محمد عمر الشويرف، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

الإلكترونية أو تعتمد هي عليه في خدمات ترتبط بنشاطها، ولنسأل أنفسنا ونحن نتجه لبناء البنك الإلكتروني، أو تطوير عمله إن كنا قد شرعنا في إنشائه، هل حققنا وضوحا ودقة وشمولية في تحديد المعايير والالتزامات والحقوق في علاقة البنك بمزودي التقنية أو مستضيفي الموقع أو جهات الاتصال أو جهات تطوير الشبكة أو الجهات التقنية الداخلية والخارجية؟ هل العلاقة بجهات التسويق والتطوير في بيئة الأعمال واضحة؟ هل وفرنا ضمن علاقتنا القانونية بجهات الأعمال خطوطا فاعلة من الدفاع عند حدوث أية منازعة؟ هل أجبرتنا ضرورة الوجود على الشبكة أن تقبل اتفاقيات لم تتح لنا فرصة معرفة ثغراتها أو اعتماد الأفضل منها لصالح البنك؟ أسست العلاقات التعاقدية في غالبيتها نشأت بيننا وبين الجهات الأجنبية. فهل أعدنا خطأ ناجعة وفاعلة لحماية وجودنا خاصة وأن هذه الجهات هيئة لمصالحها وسائل تعاقدية فعالة وتثير مسائل الإشراف المصرفي تحديات قانونية جديدة، أولها تحدي المعايير التي تخضع البنك ضمن بيئة التوائم مع تشريعات وتعليمات جهات الإشراف، وعلينا أن نظل متيقنين إلى أن محتوى تعليمات جهات الإشراف في حقل البنوك الإلكترونية إما غائبة في هذا الوقت أو غير واضحة المعالم، وفي كل وقت يمكن أن تكون معايرا لا نجد أنفسنا مهئين بشكل صحيح للتوائم معها.¹

ثانيا: أمن المعلومات والمعاملات المصرفية الإلكترونية

إن حلقات الحماية التقنية وأمن المعلومات لا تكتمل إلا بالحماية القانونية من خلال أحكام تحمي من إساءة استخدام الحواسيب والشبكات في ارتكاب جرائم الكمبيوتر والانترنت والجرائم المالية الإلكترونية، وإلا بقيت الحماية منقوصة مشكوك في جدواها فالمطلوب إذا هو وضوح إستراتيجية شاملة لأمن المعلومات، تتناول المصرف وموقعه الافتراضي ونظم الحماية الداخلية، من أنشطة إساءة الاستخدام التي قد يمارسها الموظفون المعنيون داخل المنشآت ولاسيما المعنيون بالوصول إلى نظم التحكم والمعالجة والمبرمجين، إلى جانب إستراتيجية الحماية من الاختراقات الداخلية، بحيث يتعين أن تمتد هذه الإستراتيجيات إلى عميل المصرف لا إلى المصرف وحده، على اعتبار أن تقويم كافة الإستراتيجيات يقوم على مدى قدرتها على توفير مظلة أمن شاملة لنظام المصرف وعميله والنظم المرتبطة بهما.²

ثالثا: تحديات وسائل الدفع

هذا تعد قديم جدا، إذا تتسارع وسائل الخدمات الإلكترونية منذ سنوات دون أن يواكبها في العديد من النظم القانونية تنظيم قانوني، يناسب تحدياتها، فإذا كانت بطاقة الائتمان قد حققت رواجاً ومقبولية عالمية فإنها للآن تثير العديد من المسائل القانونية، في حقل الحماية المدنية والجزائية، ومسؤوليات

¹ <https://books.google.dz>، تاريخ التصفح: 17 فيفري 2020، وقت التصفح: 23:50.

² أحمد سفر، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

أطراف العلاقة فيها، وإذا كان مقبولاً فيها سبق الإرتكاز للعقود المبرمة بين أطراف علاقات البطاقات الائتمانية، لتنظيم مسائلها فإنها ليس مقبولاً التعامل بذات الوسيلة مع تحديات المفهوم الجديد للمال ولوسائل الوفاء به بعد أن نبدأ الإتجاه نحو المال الرقمي أو القيدي أو الإلكتروني كبديل عن المال الورقي، فالمعايير والقواعد والنظريات تختلف وتتغير شيء فشيء، وهنا تظهر أهمية البنوك كمؤسسات ذات أثر في توجيه المؤسسة التشريعية إلى تبني تشريعات متوائمة مع مفاهيم المال الإلكتروني ووسائله وقواعد وأحكام التعامل مع مشكلاته القانونية، كما تظهر أهمية تهيئة بناء قانوني لإدارة البنوك القانونية تتيح لها إمكانية التعامل مع تحديات البنوك الإلكترونية إن اختارت دخول هذا الميدان، ولا نبالغ إذا قلنا أن جاهزية التعامل القانوني مع تحديات هذا النمط المستجد تمثل أهم ضمانة لنجاح المسيرة، لأنه إن كان يعتقد أن وسائل التقنية ستمنع مشكلات القانون فإنه محض وهم، إذ تخفي عوالم البنوك الإلكترونية وتحديداً مشاكل الدفع والوفاء بالالتزامات ومشاكل تقديم الخدمة وما تثيره من مسؤوليات، حزمة معتبرة من المشكلات والنزاعات المتوقعة تتطلب جاهزية تتفق مع مخاطرها وأخيراً بما يكون من المفيد أن نتذكر إن القوالب الجاهزة من الاتفاقيات والعقود والتعليمات والقوانين المنقولة عن نظم قانونية أخرى ومؤسسات أخرى لا تفي دائماً بالغرض فكل منشأة اعتباراتها وأولوياتها الخاصة. وبقدر أهمية الإطلاع على تجارب الغير فإن الأهمية في قدرها الأكبر تكمن في فهم الاحتياجات الداخلية وموائمة الحلول مع هذه الاحتياجات مستفيدين مما لدى الغير من حلول ووسائل.¹

رابعاً: التحديات الضريبية

إن خصوصية الأعمال الإلكترونية تلغي فكرة الموقع أو المكان بالنسبة إلى الأنشطة التجارية، ما يعني احتمال عدم الكشف على مصدر تلك الأنشطة، الأمر الذي يطرح مشاكل تحديد النظام القانوني المختص وإمكان تحول الأعمال الإلكترونية، المتحركة أصلاً إلى بلدان ذات نظم ضريبية أكثر سهولة وتشجيعاً لذلك كله قررت أمريكا عدم فرض ضرائب على أنشطة الأعمال والتجارة الإلكترونية في حين تدارس أوروبا اليوم أهمية هذا التوجه الأمريكي تأثيراته كون فرض الضرائب على هذه الأعمال يتطلب برامج ضريبية مختلفة في المتابعة والكشف والجمع، إضافة إلى ضرورة التعاون والتنسيق إقليمياً ودولياً، بحيث أن منظمة التجارة العالمية (WTO) تتجه إلى أنه " لا تفرض رسوم جمركية على التبادل الإلكتروني".²

¹ <https://books.google.sz>، تاريخ التصفح: 17 فيفري 2020، وقت التصفح: 23:50.

² أحمد سفر، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

المبحث الثالث: واقع الصيرفة الإلكترونية في العالم (مع الإشارة لحالة البنك المركزي الإماراتي)

يشهد العالم تطورا كبيرا في مجال إنتاج الخدمة المصرفية، حيث تحولت العديد من البنوك في العالم إلى انتهاج نظم الصيرفة الإلكترونية، هذه الأخيرة حققت نقلة للبنوك في مجال الخدمات التقليدية إلى مجال الخدمات الحديثة من خلال وسائل الدفع الإلكترونية التي قد تخلقها هذه التقنية.

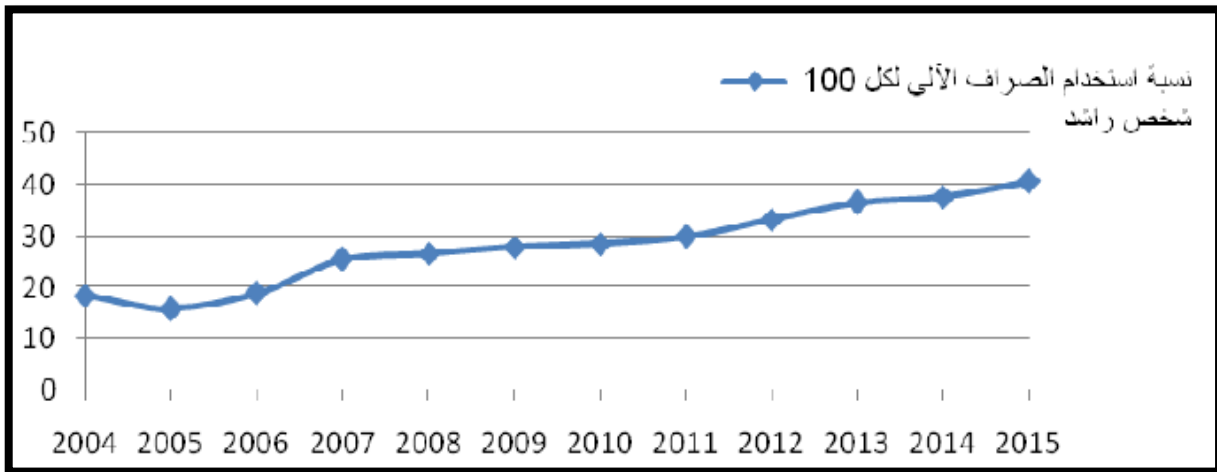
المطلب الأول: مكانة الصيرفة الإلكترونية عالميا

تعد الصيرفة الإلكترونية من أهم وأبرز التحديات التي حدثت على مستوى القطاع المالي والمصرفي في العالم، وإن انتشارها تطلب عدة جهود سواءا على المستوى الدولي أو الإقليمي، فتفاوتت نسب انتشاره هذه الأخيرة من دولة إلى أخرى ومن مناطق إلى أخرى، ومن قطاع إلى أخرى، وفيما يلي سنحاول التعرض إلى أنظمة وخدمات الصيرفة الإلكترونية عبر العالم وتطورها.

أولاً: الخدمات المصرفية الإلكترونية

1-الصيرفة عبر الصراف الآلي: استطاعت ماكينات الصراف الآلي الحفاظ على مكانتها في مجال الصرافة الآلية بالرغم من انتشار الابتكارات الخاصة بالدفع، كبطاقة الائتمان وبالرغم من ذلك لا يزال استخدام الصراف الآلي عبر العالم في تزايد مستمر والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3.1): نسبة استخدام الصراف الآلي عبر العالم خلال 2004-2015



المصدر: العياطي جهيدة، محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية، متوفرة على الموقع: <https://www.asjp.certist.dz/en/article>، تاريخ الإطلاع: 2020/06/27، على الساعة 20.00.

يوضح الشكل أعلاه أن عدد الصرافات الآلية في العالم في تطور مستمر، ما عدا سنة 2005 عرفت تراجعاً بـ5%، وهذا راجع لتبني المصارف لقنوات أخرى كالهاتف النقال والصيرفة عبر الإنترنت لكن سرعان ما أدركت المصارف دورها في النشاط المصرفي مما انعكس على ارتفاع عددها بصورة مستمرة حيث بلغت نسبة 40% سنة 2015 مما يوضح توفر هذه الخدمة بشكل كبير وتقريبها من العميل لنيل رضاه.

2-الصيرفة عبر الهاتف المرئي: تمت إضافة الشاشة المرئية في الهاتف في العديد من الدول المتقدمة وتعتمد على الشاشات المرئية، الخطوط التليفونية ولوحة المفاتيح، ويمكن للعميل الحصول على عدة خدمات من المنزل، المكتب أو أي مكان آخر تتوفر فيه التغطية بالشبكة.¹

3-الصيرفة عبر الهاتف النقال: في الوقت الراهن مع ظهور الجيل للهواتف النقالة الذكية التي تتميز بنفس الخصائص الحاسب الآلي، فبمجرد توفر شبكة التغطية بالشبكة يمكن للعميل الحصول على أي خدمة مصرفية يريدها، والجدول التالي يبين عدد مستخدمي الهاتف النقال في العالم من سنة 2010 إلى غاية سنة 2017.

الجدول رقم (3.1): عدد مستخدمي الصيرفة عبر الهاتف النقال عبر العالم خلال الفترة 2010-2017

الوحدة: مليون مستخدم

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد مستخدمي الصيرفة عبر الهاتف النقال	142	288	480	696	914	1121	1310	1476

المصدر: العياطي جهيدة، محمد بن عزة، مرجع سابق، ص: 4.

يتضح من الجدول أن عدد مستخدمي الصيرفة عبر الهاتف النقال في العالم في تزايد مستمر، حيث بلغ سنة 2013 ما يقدر بـ696 مليون مستخدم بعدما كان 142 مليون مستخدم سنة 2010، كما نلاحظ ارتفاع هذا العدد في السنوات الأخيرة 2016-2017، وهذا دليل على قبول ورضا المتعاملين على هذه الخدمة.

4-الصيرفة عبر التلفزة الرقمية: يتم من خلالها الربط بين جهاز التلفزيون والحاسب الآلي للعميل والمصرف من خلال رقم سري يمنح له بهدف تنفيذ العمليات المطلوبة.²

5-الصيرفة عبر الإنترنت: تعرف على أنها استخدام الإنترنت كقناة للحصول على الخدمات المصرفية، مثل فتح الحسابات، تحويل الأموال والحصول على خدمات مصرفية جديدة.³

¹ العياطي جهيدة، محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص: 3.

² محمد ناظم نوري الثمري، عبر الفتح العبدالات، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

³ العياطي جهيدة، محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

ثانيا: أنظمة الدفع الإلكتروني:

تعبر عن كل الأنظمة التي تستخدم في تسوية المعاملات المالية عبر الوسائط الإلكترونية، ومن بين أشهر الأنظمة التحويل الإلكتروني التي تم اعتمادها ما يلي:

1-أنظمة التحويل الإلكتروني الداخلي: تنقسم إلى أربعة أقسام وهي كما يلي:

أ-التحويلات التلغرافية: يتيح هذا النظام تسوية المدفوعات ودفع الحوالات المالية خلال اليوم وبطريقة فورية يساهم هذا الأخير في تحريك الأموال بصورة سريعة ومؤكدة.¹

ب-نظام غرفة المقاصة المالية: يقوم هذا النظام على دفع الحوالات خلال يوم أو يومين، وهذا نظام غير مكلف ويستخدم لتحويل المبالغ كدفع الرواتب، وتحصيل أقساط التأمين...²

ج-نظام السويتش الإلكتروني: يعمل على الربط بين شبكة المصرف الواحد حيث يمكن العميل من السحب والإيداع والتحويل في أي فرع من فروع المصرف، وهو نظام مشفر على درجة عالية من الحماية والأمان.

2-أنظمة التحويل الإلكتروني للمنظومات الدولية:³

أ-نظام تحويل الأموال في أوروبا: هو نظام معتمد من طرف الدولة الأوروبية، هي مربوطة بواسطة إجراءات عامة وأرضية موحدة لمعالجة الدفعات ذات المبالغ الكبيرة.

ب-نظام الدفع الدولي سويقت: هو نظام يضمن ويؤمن التحويلات الإلكترونية في كل أنحاء العالم ما بين المصارف بطريقة آمنة وسريعة وتكاليف منخفضة يعمل على مدار 24/24 ساعة.

3-أنظمة الدفع عبر الانترنت: هي أنظمة تتيح استخدام أدوات الدفع الإلكتروني عبر الانترنت، سواء باستخدام البطاقات أو النقود الإلكترونية أو الشيكات الإلكترونية، ويعتبر أهم دعائم للنجاح وانتشار هذه الأخيرة، والجدول التالي يوضح تطور استخدام الانترنت في العالم من 2010-2017.

جدول رقم (4.1): عدد مستخدمي الانترنت في العالم خلال الفترة 2010-2017

الوحدة: مليون مستخدم

النسبة المؤوية%	المستخدمين للانترنت	السنوات
28.8%	1.971	سبتمبر 2010
30.2%	2.095	ماي 2011
30.4%	2.110	جوان 2011
31.5%	2.180	سبتمبر 2011

¹ العياطي جهيدة، محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

² مرجع نفسه، ص: 69.

³ العياطي جهيدة، محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

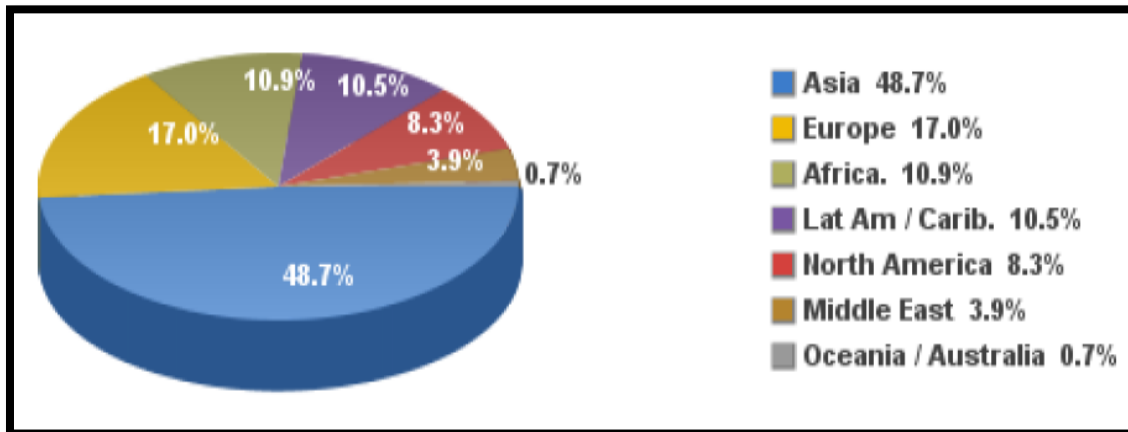
32.7%	2.267	ديسمبر 2011
33.3%	2.336	ماي 2012
34.3%	2.405	جوان 2012
34%	2.439	سبتمبر 2012
35.7%	2.497	ديسمبر 2012
39%	2.802	ديسمبر 2013
42.3%	3.035	جوان 2014
42.4%	3.079	ديسمبر 2014
45%	3.270	جوان 2015
46.4%	3.366	ديسمبر 2016
49.5%	3.631	جوان 2016
50.1%	3.675	سبتمبر 2016
51.7%	3.885	جوان 2017
54.4%	4.157	ديسمبر 2017

Source :internet world stats. Usage and population dtaistic.

<http://www.intenet.worldstats.com/emarketing.htm>.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة مستخدمي الانترنت في العالم في ارتفاع مستمر ابتداء من سنة 2010 إلى سنة 2017، وهذا يفسر الوعي بأهمية الانترنت في جميع المجالات، وقوة شبكة الانترنت خاصة في الدول المتقدمة من العالم.

الشكل رقم (4.1): نسب استخدام الانترنت في العالم حسب المنطقة الجغرافية في 31 ديسمبر 2017.



Source :internet world stats.www.internet world stats.com/stat.htm

basis :4156932.140internet users in december 31/2017.copyright c2018.miniwatts marketing group.

من الواضح أن آسيا وأوروبا متقدمتين جدا، حيث سجلت آسيا وأوروبا نموا هائلا بلغ 48.7% و17.0% على التوالي، في حين جاءت أوقيانوسيا وأستراليا والشرق الأوسط في ذيل الترتيب بما يعني هشاشة البنية التحتية اللازمة للاقتصاد الإلكتروني في البلدان هذه المناطق الجغرافية، ويوضح أيضا حجم الفجوة الرقمية ما بين المناطق الجغرافية في العالم الناجمة عن الفوارق في التمكين من التكنولوجيا والتعليم، وتأهيل الموارد البشرية.

المطلب الثاني: تجربة البنك المركزي الإماراتي في مجال الصيرفة الإلكترونية

سنتناول في هذا المطلب لمحة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وأهم منافذ الصيرفة الإلكترونية في دولة الإمارات.

أولا: لمحة عن المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة

يعمل المصرف المركزي على تعزيز الاستقرار النقدي والمالي وكفاءة النظام المالي، بالإضافة إلى حماية المستهلك من خلال الإشراف والرقابة الفعالة التي تساهم في دعم النظام الاقتصادي المستخدم، لتحقيق المصلحة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة وشعبها.

1- تاريخ المصرف المركزي: يمكن تلخيصه في النقاط التالية:¹

1973: تأسيس مجلس النقد بموجب القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 1973، حيث أصدر المجلس الدرهم الإماراتي، وهو العملة الوطنية التي خلفت العملات المتداولة في ذلك الوقت مثل الدينار البحرين وريال دبي وريال القطري؛

1974: تأسيس مركز البحوث والإحصاء؛

1978: تأسيس إدارة الرقابة المصرفية؛

1980: إنشاء مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بموجب القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 بصفته مؤسسة عامة، وتوسعت مهامه لتشمل أعمال مجلس النقد وتعيين سعادة عبد الملك يوسف الحمر محافظا للمصرف المركزي؛

1982: تشكيل دائرة المخاطر؛

1988: إنشاء وحدة مواجهة غسيل الأموال والحالات المشبوهة؛

1991: تعيين سعاد سلطان بن ناصر السويدي محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة؛

2000: تشكيل اللجنة الوطنية لمواجهة غسيل الأموال؛

2009: تشكيل وحدة الاستقرار المالي؛

2012: تشكيل إدارة تطوير الأنظمة الرقابية المصرف المركزي ينشر أول تقرير استقرار مالي؛

2014: تعيين معالي مبارك راشد المنصوري المحافظ لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛

¹ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي: <https://www.centralbank.ar>

2018: إطلاق القانون الاتحاد رقم 14 لسنة 2018 بخصوص المصرف المركزي وتنظيم المؤسسات المالية وأنشطتها.

2- الأهداف الإستراتيجية للمصرف المركزي:¹

- الرؤية: تعزيز الاستقرار النقدي نحو نمو اقتصادي مستخدم؛
- الرسالة: تعزيز الاستقرار النقدي والمالي من خلال الإشراف الفعال والإدارة الرشيدة للاحتياطي والبنية التحتية المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية؛
- الأهداف: يهدف المصرف إلى تحقيق ما يلي:
 - ✓ الحفاظ على استقرار العملة الوطنية في إطار النظام النقدي؛
 - ✓ المساهمة في تعزيز وحماية الاستقرار المالي في الدولة؛
 - ✓ ضمان الإدارة الرشيدة للاحتياطيات الصرف المركزي الأجنبية؛
- مسؤوليات المصرف المركزي: يمكن ذكرها فيما يلي:
 - ✓ وضع وتنفيذ السياسة المالية بالتماشى مع الأجندة الوطنية؛
 - ✓ ممارسة امتياز إصدار العملة الوطنية؛
 - ✓ تنظيم الأنشطة المالية المرخصة ووضع الأحكام والأسس الخاصة بها وتحديد الممارسات الاحترازية لممارسة مهامها.

ثانيا: منافذ الصيرفة الإلكترونية

تعتبر أجهزة الصراف الآلي إحدى القنوات التي تتيح لعملاء البنوك القيام بالمعاملات المصرفية الاعتيادية دون الحاجة إلى زيارة أحد فروع البنك، بدأ العمل بأجهزة الصراف الآلي لأول مرة بدولة الإمارات سنة 1980، أعقبها قيام البنوك بتركيب التصاميم الخاص بها من تلك الأجهزة والتي ترتبط غالبيتها فيما بينها بشبكة مقسم الإمارات الإلكتروني وقد لعبت تلك الأجهزة منذ البدء في تركيبها دورا رئيسيا في الترويج لمجتمع غير قائم على النقد وفي تسهيل الأمور بشكل أكبر أمام العملاء، كان بنك المشرق (الذي كان معروفا في السابق باسم بنك عمان المحدود)، سباقا في هذا المجال حيث قام بتشغيل أول جهاز للصراف الآلي في الدولة. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (5.1): عدد أجهزة الصراف الآلي في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2010-2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد أجهزة الصراف الآلي	3748	4172	4492	4664	4847	-	-	-

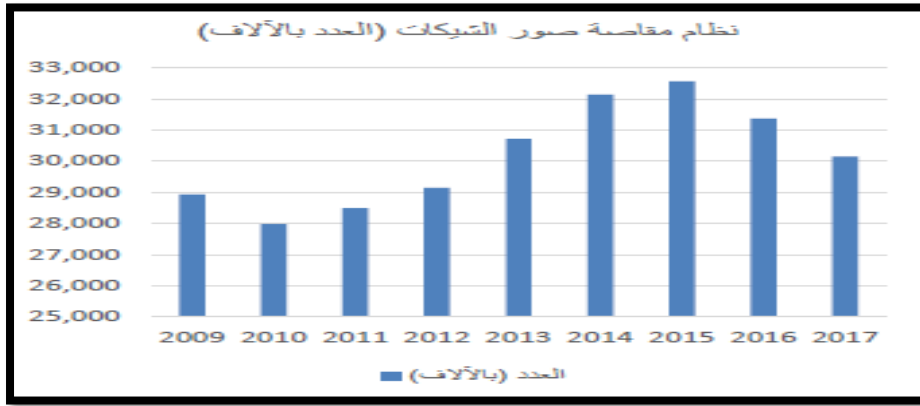
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا بيانات التقرير السنوي 2014.

¹ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي: <https://www.centralbank.ar>

يوضح الجدول إلى أن عدد الصرافات الآلية في تطور مستمر حيث بلغ 3748 جهازاً سنة 2010 ليصل إلى 4847 سنة 2014، مما يوضح لنا توفر هذه الخدمة بشكل كبير وتقريبها من العميل لنيل رضاها .

2-الصيرفة عبر نظام مقاصة الشيكات الإلكتروني: يهدف نظام مقاصة الشيكات الإلكتروني إلى إتاحة تحويل المعلومات الواردة بالشيكات إلى نبضات إلكترونية عند نقطة قبولها مع توفير آلية للدفع بدولة الإمارات تتسم بالأمن والسلامة ، والكفاءة تقوم البنوك بتسوية الشيكات الصادرة على الحسابات التي تحتفظ بها باستعمال الصور الإلكترونية لتك الشيكات، يقلص هذا النظام من اعتماد البنية التحتية للدفع على الحركة المادية للشيكات وبالتالي يسهل ويقتصر دورات مقاصة تسوية الشيكات، كما يسهل أيضاً من سرعة وصول الأموال التي ترد قيمتها بالشيكات، يمثل المصرف المركزي أيضاً الأرشيف الوطني المركزي الوحيد لكافة البنوك التي يتم تسليمها عبر نظام المقاصة، والأرشيف الشيكات الخاص بهذا النظام، والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (5.1): نظام مقاصة الشيكات الإلكترونية للفترة 2010-2017 (العدد بالآلاف درهم)



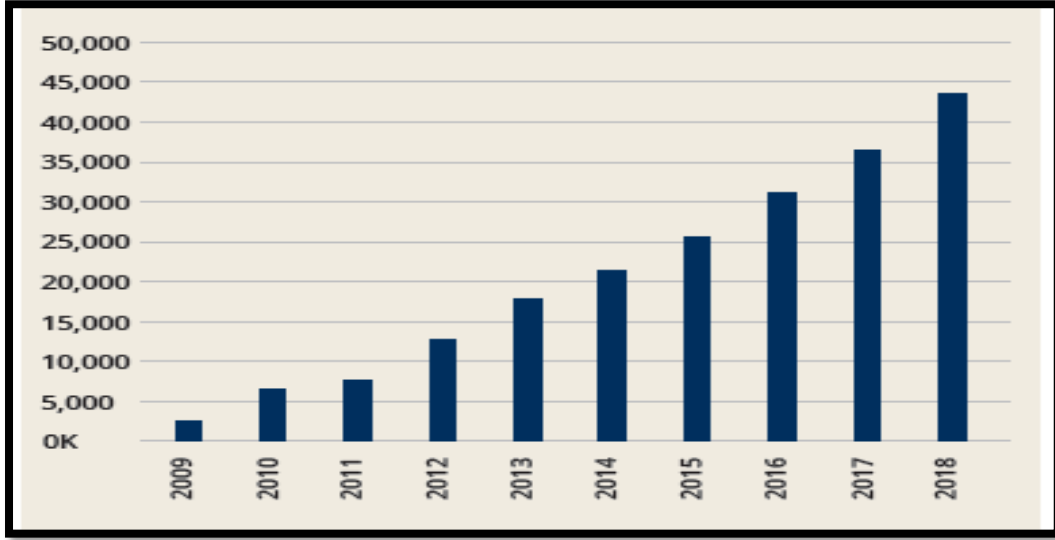
المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي، 2017، ص: 73.

نلاحظ من الشكل أعلاه تطور نظام مقاصة الشيكات الإلكتروني، حيث سجل 27.990 سنة 2010، ليرتفع إلى 32.570 سنة 2015، كما نلاحظ انخفاضه إلى 31.000 و30.724 في السنوات الأخيرة على التوالي.

3-الصيرفة عبر نظام التسوية الإجمالية حسب الوقت الحقيقي RTGS)نظام التحويلات المالية بدولة الإمارات UAEFT

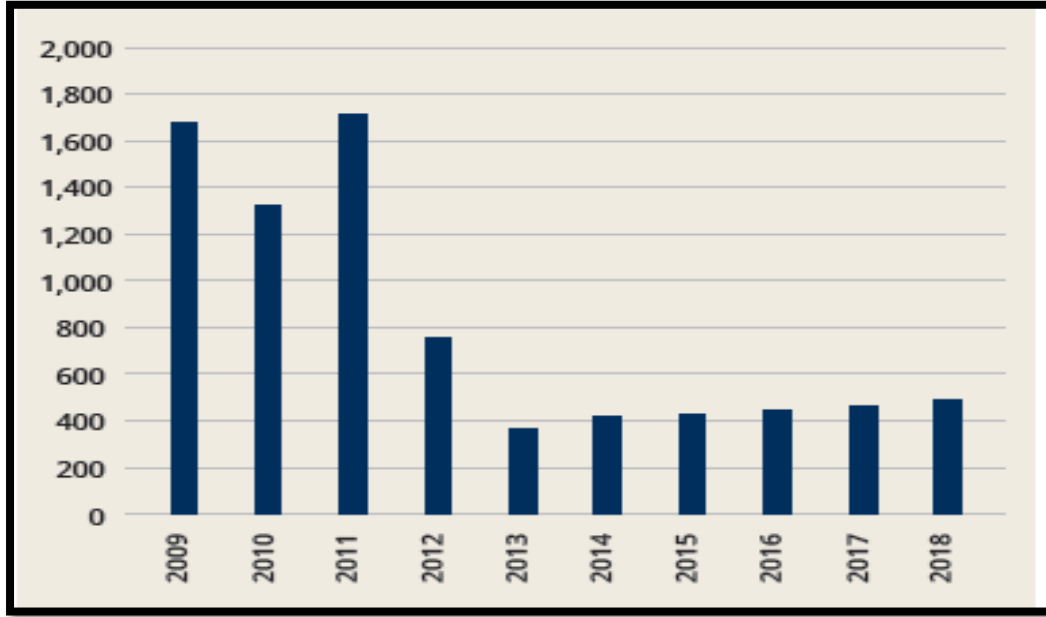
بدأ تشغيل نظام التحويلات المالية بدولة الإمارات 25 أغسطس وتم تشغيل الأخيرة (3.0) في مارس 2012 وهو نظام التسوية الإجمالية حسب الوقت الحقيقي، الذي يستضيفه البنك المركزي، إن الهدف من هذا النظام يتمثل في تمكين كافة الجهات على اختلاف أحجامها وطبيعة أعمالها من الاشتراك به، حيث أنه يسهل تحويل الأموال في ما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بدولة الإمارات حسب حساباتها لدى المصرف المركزي.

شكل رقم (6.1): نظام التحويلات المالية بدولة الإمارات تحويلات بين العملاء (العدد بالآلاف)



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي، 2018، ص: 74.

شكل رقم (7.1): نظام التحويلات المالية بدولة الإمارات تحويلات بين البنوك (العدد بالآلاف)



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي، 2018، ص: 74.

نلاحظ من الشكلين الآخرين أن التحويلات المالية بين العملاء سجلت ارتفاع متواصل من سنة 2010 وصولاً إلى سنة 2017، في حين نلاحظ تذبذب في التحويلات المالية بين البنوك حيث نلاحظ ارتفاعاً إلى سنة 2013، ثم بداية الانخفاض حتى سنة 2013 ثم زيادة بسيطة في باقي السنوات وصولاً إلى سنة 2017.

جدول رقم (6.1): السحب النقدي المحلي عن طريق مقسم الإمارات الإلكتروني

السنة	العدد (بالآلاف)	القيمة (بالمليون درهم)
2010	47.361	65.335
2011	54.676	82.708
2012	59.168	88.930
2013	63.698	99.807
2014	70.227	114.460
2015	88.532	128.150
2016	92.402	132.629
2017	95.611	137.425

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي 2017، ص: 78.

يتضح من الجدول أن السحب النقدي المحلي عن طريق مقسم الإمارات الإلكتروني في تزايد مستمر، حيث سجل 65.335 مليون درهم سنة 2010 ليصل إلى 137.425 مليون رقم سنة 2017، وهذا الارتفاع يرجع إلى رغبة العملاء في سحب أموالهم إلكترونياً ورضاهم عن هذه الخدمات.

مما تقدم ذكره يمكن القول أن دولة الإمارات العربية المتحدة استطاعت أن تخطو خطوة كبيرة في مجال الصيرفة الإلكترونية خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك لأن القطاع المصرفي لهذه الدولة يمتلك الإمكانيات البشرية والوسائل التكنولوجية والمناخ الاقتصادي والاستثماري والتشريعي وكذا القدرات المالية للدولة مما جعلها تواكب التطورات الحاصلة في هذا المجال.

خلاصة الفصل

مما سبق تم التوصل إلى أن الصيرفة الإلكترونية هي تلك البنوك والمؤسسات المالية التي أتمت أعمالها من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تقديم كافة الخدمات بالسرعة والدقة اللازمين، وبأقل تكلفة وجهد في ظل تحقق الأمان، فالخدمات المصرفية الإلكترونية تعني العملية التي من خلالها يؤدي العملاء المعاملات المصرفية إلكترونياً من دون زيادة المؤسسة.

وبالرغم من أن خدمات الصيرفة الإلكترونية يمكن أن توفر عدداً من المزايا للعملاء وتقدم فرص عمل جديدة للبنوك، إلا أنها لا تخلو من المخاطر التي قد تزيد في حدتها عن المصارف التقليدية، وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من قبل بعض البلدان السابفة في مجال وضع أنظمة الرقابة والإشراف، وأساليب اليقظة المستمرة على الخدمات المصرفية، وقيامها بالتحديثات ومراجعة القوانين الضرورية للتحكم في نطاق توسع خدمات الصيرفة الإلكترونية.

الفصل الثاني:

واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

وآفاق تطورها

الفصل الثاني: واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطورها

مقدمة الفصل

في ظل التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري برزت عمليات التسويق للخدمة المصرفية من خلال استخدام شبكات الانترنت، الهاتف الثابت والهاتف النقال، كذلك من خلال إدخال بطاقات السحب والدفع فضلا عن إدخال بعض التكنولوجيا الحديثة لتحديث أنظمة الدفع الإلكترونية مثل rtgsatci وعليه سيتناول هذا الفصل واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطورها.

المبحث الأول: البنية التحتية اللازمة للمعاملات الإلكترونية في الجزائر؛

المبحث الثاني: واقع الصيرفة الإلكترونية والدفع الإلكتروني في الجزائر؛

المبحث الثالث: آفاق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.

المبحث الأول: البنية التحتية اللازمة للمعاملات الإلكترونية في الجزائر

عرف قطاع التكنولوجيا الإعلام والاتصال تأخر كبيرا في الجزائر مما أثر سلبا على أداء الخدمات المصرفية التي تقيّمها الصارف الجزائرية، حيث مكن تحرير قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال تطورا ملحوظا في مجال الهاتف النقال، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهي كالاتي:

المطلب الأول: مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر؛

المطلب الثاني: الهيئات التي تدير المعاملات الإلكترونية في الجزائر؛

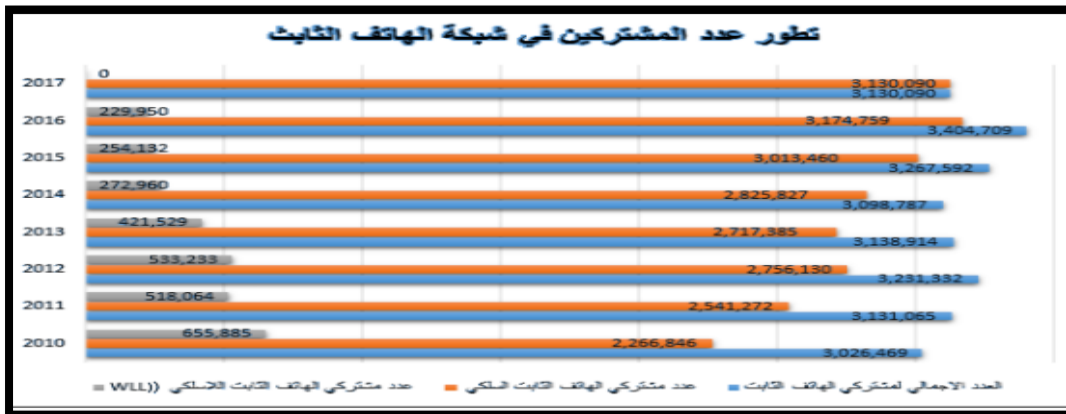
المطلب الثالث: التشريعية اللازمة للمعاملات الإلكترونية في الجزائر.

المطلب الأول: مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر

يمكن توضيح مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر من خلال التطرق إلى شبكة الانترنت والاتصالات في الجزائر.

الفرع الأول: مؤشرات شبكة الهاتف الثابت

الشكل (1.2): تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت خلال الفترة (2010-2017)



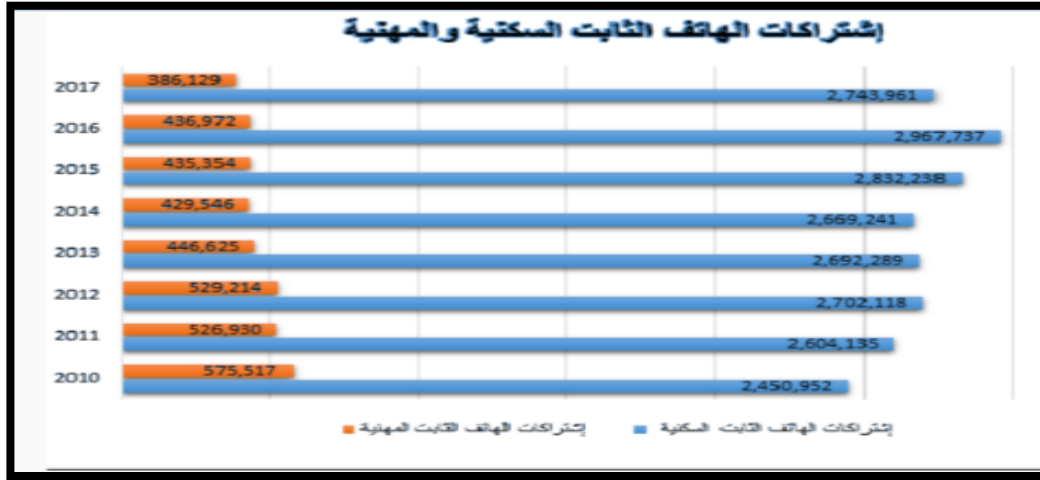
المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال متوفرة على الموقع:

<https://www.mpttn.govdz>

يتجه عدد مشتركى الهاتف الثابت في الجزائر في الثلاث سنوات الأخيرة نحو استقرار نوعي، حيث فاق الثلاث ملايين مشترك منذ سنة 2015، كما شهدت سنة 2017 الاستغناء عن تكنولوجيا الهاتف الثابت اللاسلكي المخصص للمناطق الريفية، وذلك نتيجة إستراتيجية تهدف إلى تزويد هذه المناطق ببنية تحتية للاتصالات أكثر نجاعة.

كما نلاحظ تفوق استخدامات الهاتف الثابت السلكي على الهاتف اللاسلكي، كما أن كثافة الهاتف النقال عرفت انخفاض سنة 2017.

الشكل (2.2): اشتراكات الهاتف الثابت السكنية والمهنية خلال الفترة (2010-2017)

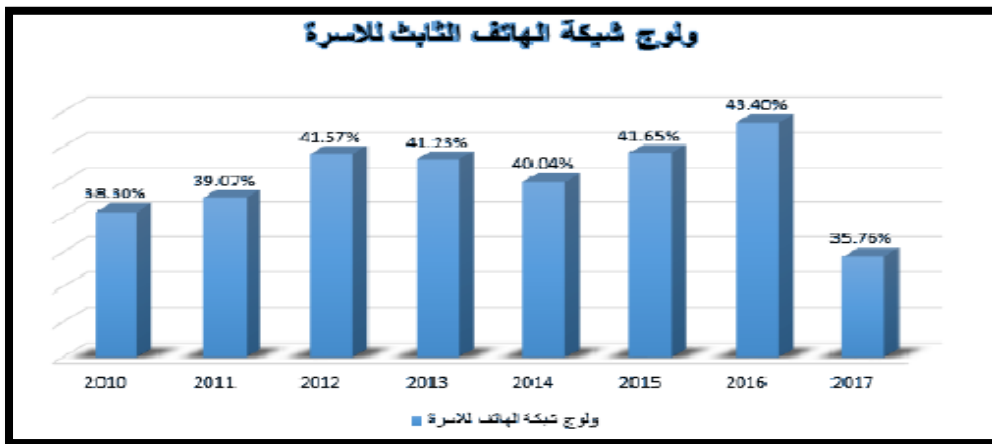


المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال متوفر على الموقع:

<https://www.mpttn.govdz>

حتى سنة 2017 اشتراكات الهاتف الثابت السكنية لا تزال تهيمن من حيث العدد، حيث وصلت النسبة إلى 87.66 من إجمالي عدد المشتركين أما بخصوص عدد اشتراكات الهاتف الثابت المهنية فقد عرف انخفاضا من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى التوجه إلى تكنولوجيا الهاتف النقال.

الشكل (3.2): ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسرة خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال متوفرة على الموقع:

<https://www.mpttn.govdz>

عرفت نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسر نقصان خلال سنة 2017، حيث بلغت 35.76%، وهذا راجع دائما للتوجه نحو تكنولوجيا الهاتف النقال.

الفرع الثاني: مؤشرات شبكة الهاتف النقال

تم فتح سوق الهاتف النقال للمنافسة بالجزائر إثر إصدار القانون رقم (03-2000) المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والواصلات.

الشكل رقم (4.2): عدد مشتركى الهاتف النقال حسب نوع طريقة الدفع خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: وزارة البريد والواصلات السلكية واللاسلكية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال متوفر على الموقع:

<https://www.mpttn.govdz>

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد المشتركين للهاتف النقال في تزايد مستمر منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2017، كما أن عدد المشتركين بطريقة الدفع البعدي، كما شهدت خدمات الهاتف النقال في الجزائر تحسنا ملحوظا، فحسب وزارة البريد والواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا والرقمنة، بلغت نسبة تغطية السكان بشبكة الهاتف النقال 98% سنة 2016، وهذا ما يفسر الارتفاع المستمر لعدد المشتركين حيث وصل إلى 49.87 % مليون مشترك سنة 2017، مقابل 47.04 مليون مشترك نسبة 2016 أي بزيادة قدرها 6.02% بدأت خدمة الهاتف المحمول الجيل الثالث 3G في الجزائر في ديسمبر عام 2013، وفي شهر واحد فقط تم تسجيل 308019 مشترك، وتضاعف هذا الرقم 27 مرة عام 2014، وفي عام 2017 وصل إلى أكثر من 23 مليون مشترك وفي إطار التحديث ونشر شبكة الاتصالات في البلاد لتوجيه البلاد نحو الاقتصاد أعلنت وزارة البريد والواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة في 01 أكتوبر 2016 الانطلاق الرسمي للجيل الرابع للهاتف النقال في الجزائر، حيث تم تسجيل 10968495 مشترك سنة 2017 حيث يمثل عدد الاشتراكات المدفوعة مسبقا نسبة 87.95.

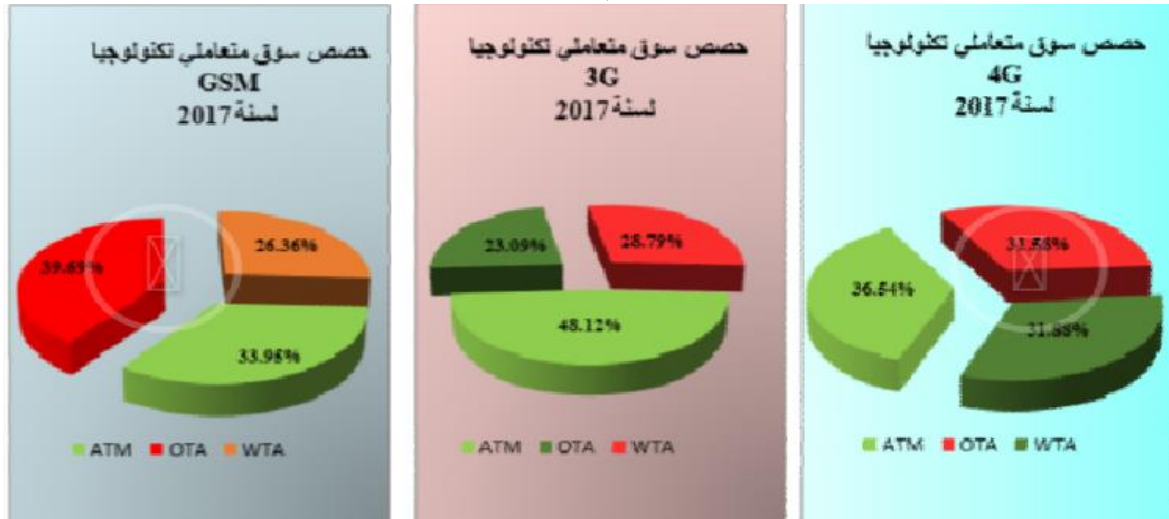
الجدول (1.2): عدد اشتراكات الجيل الثالث والجيل الرابع للهاتف المحمول (2010-2017)

المؤشرات	عدد الاشتراكات في الجيل الثالث للهاتف المحمول 3G	عدد الاشتراكات في الجيل الرابع للهاتف المحمول 4G	نسبة ولوج شبكة الهاتف النقال
2010	-	-	-
2011	-	-	-
2012	-	-	% 99.28
2013	308019	-	% 102.40
2014	8509053	-	% 109.62
2015	16684561	-	% 107.40
2016	25214732	1464811	%113.35
2017	23701023	10968495	%121.05

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال متوفر على الموقع:

<https://www.mpttn.govdz>.

الشكل (5.2): حصص سوق متعاملي تكنولوجيا 3G، 4G، GSM لسنة 2017



المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال متوفرة على الموقع:

<https://www.mpttn.govdz>.

حول توزيع حصة السوق بين متعاملي الهاتف النقال GSM، لم يتغير الترتيب منذ سنتين، حيث في عام 2017، تتولى شركة " أوراسكوم تليكوم الجزائر " (OTA) الصدارة بـ39.69%، تليها "الجزائر للاتصالات موبليس (ATM) بـ33.95%، ثم الوطنية للاتصالات الجزائر (WTA) بـ26.36% أما

بالنسبة لسوق الجيل الثالث (3G) والرابع (4G)، موبليس تقود المتعاملين ب48.12%، 36.54%، على التوالي.

الفرع الثالث: مؤشرات شبكة الانترنت

عملت الجزائر على الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت والتقنيات المرتبطة بها، من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في شهر مارس عام 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني "CERIST" الذي انشأ في مارس 1986 من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومنذ سنة 1994 عرفت الجزائر تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الانترنت، وبعدها طورت شبكة الانترنت من خلال إدخال تقنية الجيل الثالث (3G) وبعدها الجيل الرابع (4G) وصولا إلى الألياف البصرية سنة 2017.¹

الجدول (2.2): استخدام الانترنت في الجزائر والنمو السكاني خلال الفترة (2010-2017)

المؤشرات	عدد مستخدمي الانترنت	عدد السكان	النسبة المئوية
2010	4.700.000	34586184	13.6
2011	-	-	-
2012	5.230.000	37367226	14%
2013	6.404.264	38813722	16.5%
2014	6.669.927	38813722	17.2%
2015	11.000.000	39542166	27.8%
2016	15.000.000	40263711	37.3%
2017	18.580.000	41063753	45.2%

Source : internet world stats. Usage and population statistics enligne : <https://www.internetworldstats.com/af/dz.htm> le 23/03/2020, a 20 :53.

يتبين من خلال الجدول السابق الذي يعرض تطور استخدام الانترنت في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2010 إلى غاية شهر جوان 2017، أن عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر قد بلغ حوالي 18.580.000 مستخدم سنة 2017 أي ما نسبته 45.2% من المجتمع الجزائري، أي ما يعادل تقريبا نصف المجتمع الجزائري.

¹ أحمد ضيف، بوعكاز عامر، مرجع سبق ذكره، ص:133

الجدول رقم (3.2): مؤشرات شبكة الانترنت في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

المؤشرات	طول الألياف البصرية (كم)	عدد البلديات الموصولة بالألياف البصرية	عرض نطاق الانترنت الوطنية (ميغابايت/ثانية)	عرض نطاق الانترنت الدولية (ميغابايت/الثانية)
2010	-	-	-	-
2011	-	-	-	-
2012	46231	0001	000130	448104
2013	50800	0811	021172	000166
2014	61556	2291	000348	000278
2015	70700	3211	000390	155485
2016	76514.56	4771	-	150630
2017	81872	5141	801000	810155

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال متوفرة على الموقع:

<https://www.mptn.gov.dz.ar>

في إطار عصرنة البنية التحتية والخدمات، تواصل الجزائر في عمليات الربط بشبكة الألياف البصرية، ففي أواخر سنة 2017 تم ربط كل البلديات بشبكة الألياف البصرية. من أجل تلبية حاجيات مستخدمي الانترنت الجزائريين، وكذا تقديم خدمة ذات نوعية لم يتوقف النطاق الوطني عن التطور بحيث بلغ في أواخر سنة 2017 حوالي 801000 ميغابايت/ثانية، وبالذولي وصل إلى حوالي 810155 ميغابايت/ثانية في السنة نفسها.

الجدول رقم (4.2): مؤشرات مشتركي الانترنت في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

مؤشرات مشتركي الانترنت	مشتركي آدي أس آل	الجيل الرابع للهااتف الثابت	ويماكس	مشتركي الجيل الثالث	مشتركي الجيل الرابع	مجموع مشتركي انترنت الهاتف النقال	مجموع مشتركي انترنت الهاتف النقال	مجموع مشتركي الانترنت (الثابت والنقال)
2010	-	-	-	-	-	-	-	-
2011	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	-	-	-	-	-	-	-	-
2013	128324	-	179	308019	-	308019	1283420	1591439
2014	151862	80693	216	8509053	-	8509053	1599538	10108591
2015	183849	42328	233	1802188	-	1802188	2262005	20283886
2016	208311	77579	661	2521473	1464811	2859567	26679543	29539110
2017	224672		621	2370102	1096849	3166907	34669518	37836425

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال متوفرة على الموقع:

<https://www.mptn.govdz>.

فيما يخص شبكة الانترنت في الجزائر فقد بلغ عدد المشتركين 37.83 مليون مشترك في أواخر سنة 2017، من بينهم 34 مليون مشترك في الهاتف النقال، يرتفع هذا الرقم مع تقدم تكنولوجيا التدفق العالي اللاسلكي للهاتف الثابت (G4LTE).

من خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر تمتلك وسائل تكنولوجيا حديثة تمكنها من النهوض بالعمل المصرفي الإلكتروني رغم بعض النقائص لضعف تغطية الأسر بأجهزة الحواسيب والذي يمكن تداركه وتعويضه من خلال الهواتف المحمولة، نظرا لانتشارها الواسع في الجزائر إلا أن العقبة التي تولد صعوبات كبيرة أمام الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، وهي تلك النقطة المتصلة بالبرمجيات، ذلك لأنها تتعرض للقرصنة ونقص الحماية ما يجعل النشاط المصرفي الإلكتروني يشتغل في وسط غير مؤمن، قد يتعرض لخسائر في أي هجوم إلكتروني من قبل القرصنة، ولكن عموما يمكن الاعتماد على خبرات دولية خاصة تلك المتعلقة بالأمن والخصوصية وحماية الشبكات الإلكترونية، للنهوض وتنشيط أمثل للصيرفة الإلكترونية في الجزائر.

المطلب الثاني: الهيئات التي تدير المعاملات الإلكترونية في الجزائر

بعد أن قامت شركة "ساتيم" بإعداد مشروع لإعداد شبكة إلكترونية نقدية بين المصارف سنة 1997 خاص بالمصارف الجزائرية والخاص بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب، وتشرف "ساتيم" على مركز المعالجة النقدية بين المصارف وتعمل على ربط مراكز التوزيع مع مختلف المؤسسات المنخرطة لوظيفة السحب.¹

الفرع الأول: تقديم شركة ساتيم

إن شركة "ساتيم" التي أنشأت في 25 مارس 1995، هي شركة مساهمة رأسمالها مشترك ما بين المصارف العمومية التجارية الجزائرية، ويساهم في رأسمالها كل من (بنك البركة الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري).¹

تتمثل مهامها في تحديث التقنيات البنكية، تطوير تسيير النقد ما بين البنوك عصرنة طرق الدفع، ترقية المعالجة ما بين البنوك، أما الأعمال التي تضطلع بها شركة (SATIM) فهي إدماج الموزعات الآلية (DAB) في البنوك التي تشرف عليها، صناعة البطاقات البنكية الخاصة بالسحب حسب المقاييس المعمول بها دوليا وطبع الإشارة السرية، ويتم ذلك من خلال إجراء وعقد بين البنك و(SATIM) الذي يحدد التزام الطرفين خاصة في ما يعلق بأجال وإجراءات التسليم، أضف إلى هذا عملية الربط بين الموزعات الآلية (DAB) ومصالح شركة SATIM بواسطة شبكة اتصال تسمح بالقيام بعمليات السحب.³

الفرع الثاني: الشبكة النقدية الإلكترونية بين المصارف الجزائرية

قصد تطوير الشبكة النقدية بالجزائر، قامت شركة SATIM بإعداد مشروع لإيجاد حل للنقديين بين المصارف سنة 1996، حيث كانت أول مرحلة لهذا المشروع الذي بدأ في العمل سنة 1997 تمثلت في إعداد شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف في الجزائر، هذه الشبكة لا تغطي إلا الخدمات المتعلقة بإصدار بطاقة السحب المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا، وبالتالي يمكن للمصارف الوطنية والأجنبية الخاصة أو العامة أن يقدموا لكل عملائهم خدمات السحب الأموال بواسطة الموزع الآلي كما تعمل على ضمان حسن سير عملية السحب وتكامل الموزعات الآلية مع عدد من المصارف، هذا بالإضافة لتأمين قبول البطاقة في جميع المصارف المنخرطين،⁴ إجراء عملية المقاصة لصفقات السحب بين المصارف، حيث تؤمن تبادل التدفقات المالية بين المنخرطين والمؤسسة المسؤولة عن

¹ بركان أمينة، مرجع سبق ذكره، ص: 474.

² المرجع نفسه، ص: 475.

³ أحمد ضيف، بوعكاز عامر، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

⁴ socité satim, rapport sur réseau monitique interboncaire (rmi) varte de rétrait, opsite, p :15.

المقاصة، كذلك تعمل هذه الشبكة على مراقبة البطاقات المزورة وكشف حاملي البطاقات، إذ كانوا في القائمة السوداء، أما عن انضمام المؤسسة إلى الشبكة يكون بإمضاء اتفاقية بين المصارف.

الفرع الثالث: مركز معالجة النقدية بين المصارف الجزائرية

يتولى مركز معالجة النقدية بين المصارف ربط الموزع الآلي بمقدم الخدمة بواسطة خطوطها (X25) عبر شبكة وطنية (DZ-PAC)، ومركز للاعتراض على البطاقات الضائعة أو المزورة.¹ عملية السحب تتم بطلب ترخيص فوري يوجه إلى مركز الترخيص بالوكالة والذي يقبل أو يرفض الطلب، وفي حالة القبول يراقب المركز السقف المسموح به أسبوعيا لكل عميل، كما يراقب المركز الإشارة السرية، كما أن السحب الذي يتم بالبطاقة لا يمكن الرجوع فيه بعد ذلك، على الساعة (00:00) يقوم المركز بمعالجة كل الصفقات التي في ذلك اليوم وتنظيمها حسب كل مصرف موجودة بالشبكة بين المركز وجميع المصارف المشتركة، وتسجيل العمليات لدى جميع المصارف، ويتم إجراء عملية المقاصة في مركز الصكوك البريدية التي لها كل حسابات المصارف.²

الفرع الرابع: سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

تم إنشاء سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في إطار تحرير السوق البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وقد تم عرض هذين الآخرين للمنافسة وتشجيع مشاركة الاستثمار الخاص في هذه الأسواق بتخصيص من القانون رقم 03/2000 المؤرخ في 5 أوت 2000 والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

تتمثل المهام الرئيسية لسلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وهي منشأة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والسلطة المالية بما يلي:³

- ✓ السهر على احترام الإطار والترتيبات التنظيمية لنشاطات البريد السلكية واللاسلكية؛
- ✓ السهر على وجود منافسة فعالة على مستوى سوق البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- ✓ اتخاذ جميع التدابير لتعزيز أو استعادة المنافسة على مستوى أسواقها؛
- ✓ السهر على توفير تقاسم الهياكل التحتية للمواصلات السلكية واللاسلكية في ظل احترام حق الملكية؛
- ✓ تخطيط وإدارة وتخصيص ومراقبة استخدام الترددات في النطاقات المقدمة؛
- ✓ وضع خطة اتصال هاتفي، ومراجعة طلبات الأرقام وتخصيصها للمتعاملين؛
- ✓ الموافقة على العروض المرجعية للربط البيئي؛

¹ بوعافية رشيد: مرجع سبق ذكره، ص: 157.

² بركان أمينة: مرجع سبق ذكره، ص: 476.

³ <http://www.arpt.dz/ar/obs/etude/?c.mobile>.

- ✓ تسيير إجراء مناقصة لمنع تراخيص إنشاء وتشغيل شبكة اتصالات العامة التي تخضع لنظام الترخيص؛
- ✓ منح تصريحات التشغيل واعتماد معدات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ووضع المواصفات والمعايير التي يجب أن تستجيب لها؛
- ✓ تحديد قواعد لمعاملي شبكات الاتصالات العامة بهدف تسعير الخدمات المقدمة للجمهور .
- ✓ إدارة صندوق الخدمات الشاملة؛
- ✓ القيام بالمراقبة بموجب القانون ودفاتر شروط المتعاملين للنظر في النزاعات المتعلقة بالربط البيئي؛
- ✓ التحكم في المنازعات التي تنشأ بين المتعاملين فيها بينهم أو مع المستخدمين؛
- ✓ تقديم الرأي في شأن جميع المسائل المتعلقة بالبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، ولاسيما تلك المتعلقة بتحديد الأسعار القصوى للخدمة الشاملة، لغرض أو لضرورة تكييف التشريعات للإستراتيجيات التنموية؛
- ✓ المشاركة في إعداد الموقف الجزائري في المفاوضات الدولية وذلك في مجالي البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- التعاون في إطار مهامها مع السلطات أو الأجهزة الأخرى المحلية والأجنبية على حد سواء حول الموضوع نفسه.

المطلب الثالث: البيئة التشريعية اللازمة للمعاملات الإلكترونية

في ظل التطورات المتسارعة في عالم التكنولوجيا، كان من الطبيعي أن يواكبها ظهور وسائل أو بدائل جديدة مبتكرة غير ورقية تتلائم مع طبيعة المعاملات التي يتم إجرائها عبر وسائل إلكترونية فظهر التوقيع الإلكتروني والتصديق الإلكتروني، لذا ظهرت العديد من التشريعات التي كرسها المشرع الجزائري من خلال تعديله لقواعد الإثبات بالقانون رقم 10/05 المؤرخ في 20 أوت 2005 المعدل والمتمم للقانون المدني، ومن خلال إصداره للمرسوم التنفيذي 162/07، وأخيرا تم إصدار القانون رقم 04-15 المؤرخ في 01 فيفري 2015 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.¹

الفرع الأول: التوقيع الإلكتروني

سيتم في هذا الفرع التطرق لمفهوم التوقيع الإلكتروني بداية بتعريفه وصولا إلى صور وشروط أعمال التوقيع الإلكتروني في الإثبات.

أولا: تعريف التوقيع الإلكتروني:

¹ بلحاج بلخير، حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات (الضوابط والشروط)، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص:

اعتمد المشرع الجزائري التوقيع الإلكتروني لأول مرة في نص المادة 327-02 مدني جزائري المعدلة بالقانون 10،¹-05 والتي تنص على " ...يعتمد بالتوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر.. وذلك من أجل إضفاء الحجية على المحررات الإلكترونية.

أما عن تعريف التوقيع الإلكتروني، فإن القانون الجزائري يميز بين التوقيع الإلكتروني المؤمن وذلك بموجب المادة 03 من المرسوم التنفيذي 162،²-07 التوقيع الإلكتروني هو أسلوب عمل يستجيب للشروط المحددة في المادتين 323 مكرر 323 مكرر 01. وبصدور القانون رقم 04-15 المؤرخ في 01 فيفري 2015 عرفه المشرع الجزائري في المادة 02 من القانون 15-04³ المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكتروني بأنه: بيانات في شكل إلكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق.

ثانيا: خصائص ومميزات التوقيع الإلكتروني

أ- خصائص التوقيع الإلكتروني: يمكن حصر أهم خصائصه فيما يلي:⁴

- يتكون التوقيع الإلكتروني من عناصر متفردة وسميات خاصة بالموقع تتخذ شكل أرقام أو حروف أو إشارات أو غيرها؛

- أنه يحدد شخصية الموقع ويميزه ويعبر عن رضاه بمضمون المحرر؛

- التوقيع الإلكتروني يتصل برسالة إلكترونية وهي عبارة عن معلومات يتم إنشائها أو إرسالها أو تسليمها أو تخزينها بوسيلة إلكترونية؛

- أن التوقيع العادي عبارة عن رسم يقوم به الشخص بمعنى أنه فن وليس علم ومن هنا يمكن تزويره، أما التوقيع الإلكتروني فهو علم وليس فن يصعب تزويره، بحيث يتم توقيع الإلكتروني بواسطة برامج كمبيوتر خاصة لهذه الغاية.

ب- مميزات التوقيع الإلكتروني: له عدة مميزات من بينها ما يلي:⁵

- يوفر الخصوصية: فهو يحدد صلاحيات الوصول للبيانات وتحدد مسؤولية كل من مستخدمي هذه البيانات والسماح للأشخاص بتنفيذ إجراء معين على البيانات لا يمتلكون الصلاحيات الكافية لتنفيذه؛

- يوفر التعرف على المستخدم: وهو عملية التحقق من هوية الأشخاص أو التعرف على مصادر البيانات، وتتم عن طريق كلمات السر والبطاقات الذكية؛

¹ القانون 10-05 المعدل والمتمم للأمر 58-75 المتضمن القانون المدني.

² المرسوم 162-07 يعدل وينتم المرسوم 123-01 المتعلق بنظام الأشغال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية.

³ القانون 04-15 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، الجريدة الرسمية 2015، العدد 06.

⁴ إيمان بلعياضي، مدى حجية التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري، مجلة الشريعة والاقتصاد: المجلد الثامن، الإصدار الثاني لسنة 2019،

العدد 16، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2019، ص: 113

⁵ المرجع نفسه، ص ص: 113-114.

- يوفر وحدة البيانات: وهي عملية حماية البيانات ضد التغيير أو التعويض عنه بيانات أخرى وتقوم باستخدام تشفير البيانات ومقارنة بصمة الرسالة المرسله ببصمة الرسالة المستقبلة؛
- يوفر عدم القدرة على الإنكار: عدم قدرة الشخص المتوقع إلكترونيا على إنكار قيام بهذا الفعل.

ثالثا: تطبيقات التوقيع الإلكتروني

هناك الكثير من المعاملات التي تتم عبر شبكة الانترنت لا تتم إلا بالاعتماد على التوقيع الإلكتروني لإثبات صحتها، ومن أبرز تطبيقات التوقيع الإلكتروني ما يلي:¹

أ- بطاقة الائتمان CARDIT CARD: يستطيع العميل من خلال هذه البطاقة شراء مستلزماته ثم التسديد لاحقا أما عن كيفية تطبيق التوقيع الإلكتروني من خلال بطاقة الائتمان فإنه يتم باستخدام التوقيع الرقمي.

ب- بطاقة الصراف الآلي ATM: من خلالها يمكن للعميل سحب مبالغ نقدية من رصيده بحد أقصى متفق عليه، كما تمكنه من استفسار عن رصيده أو كشف حساب مختصر أو تحويل رصيده إلى رصيد آخر وإجراء إيداعات نقدية، إما عن تطبيق التوقيع الإلكتروني من خلال بطاقة السحب الآلي فإنه يتم بإدخال بطاقة السحب الآلي في المكان الخاص لها في جهاز الصراف الآلي ثم يقوم بإدخال الرقم الخاص بالبطاقة وأخيرا تحديد العملية المصرفية المراد القيام بها سحب أو إيداع أو تحويل.

ج- بطاقة الدفع DEBTED CARD : من خلالها يمكن للعميل أن يسحب منها مباشرة قيمة مشترياته وأجور الخدمات المقدمة له، وذلك بناء على السندات الموقعة منه، وتعتمد هذه البطاقة على وجود رصيد للعميل لدى البنك في حساب جاري.

فالعميل عند قيامه بتنفيذ عملية السحب فإنه يقوم بتحويل أمواله إلى البائع التاجر، فإذا كانت البطاقة ON-LINE أي على الخط فإنه يتم تحويل الأموال يوميا، وفي هذه الحالة يقوم المشتري يقوم المشتري بتسليم بطاقته للبائع ويقوم هذا الأخير بتمريرها داخل جهاز خاص، بعدها يقوم المشتري بإدخال الرقم الخاص به ليعلن الموافقة على إتمام العملية، أما إذا كانت خارج الخط OFFLINE فإن التحويل يتم خلال عدة أيام وفي هذه الحالة يستخدم التوقيع التقليدي من أجل تحويل المبلغ من رصيد بطاقة المشتري إلى رصيد البائع.

د- البطاقة الذكية SMART CARD: تحتوي هذه البطاقة على شريحة، يمكن استخدامها في استخراج تخزين ومعالجة ونقل البيانات الرقمية كالتقود الإلكترونية أو المعلومات الطبية وتتم برمجة هذه البطاقة من قبل شركات متخصصة، حيث تقوم بإدخال بعض المعلومات المهمة وتبرمج دالة جبرية فتولد الرقم

¹ يوسف مسعودي، أرجيلوس رحاب، مدى حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات في التشريع الجزائري (دراسة على ضوء أحكام القانون 15-04)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، سداسية محكمة، العدد 11، المركز الجامعي تمنراست-الجزائر، 2017، ص ص: 85-87.

السري، وعند كل استخدام يقوم العميل بإدخال البطاقة في آلة القراءة مع دخول الرقم السري المولد في البطاقة.

رابعاً: صور وشروط أعمال التوقيع الإلكتروني في الإثبات

يعتبر التوقيع الإلكتروني مجموعة من الإجراءات باكتمالها تعد توقيعاً وعليه من الناحية الموضوعية والوظيفة للتوقيع الإلكتروني نفس الدور المنوط للتوقيع اليدوي إلا أنهما يختلفان مادياً وشكلاً وهذا ما يظهر فيما يلي:¹

أ- **التوقيع الرقمي أو الكودي:** يعد من أكثر الصور استعمالاً ومن أهمها لما يتمتع به من ثقة وأمان ويعتمد أساساً على نظام التشفير وهو عبارة عن عدة أرقام تتركب فيها لتكون كوداً في النهاية يوقع به ويقوم كذلك على استعمال اللوغاريتمات المعقدة بتحويل الأحرف إلى أرقام ويستعمل هذا النمط من التوقيع في المعاملات البنكية والمراسلات بين التجار.

يعتبر هذا النوع من التوقيع الأكثر ملائمة للتجارة الإلكترونية رغم تعقيدات إجراءات وتعد تقنياته إلا أنه يحقق هدف التوقيع اليدوي من حيث الكشف عن شخصية من ينسب إليه وله مزايا كالتالي:

- ❖ يعد الأكثر دلالة على إقرار بما ورد في العقد الإلكتروني وضمانة في تحديد هوية الشخص؛
- ❖ التوقيع الإلكتروني المشفر دليل على الحقيقة بدرجة أكثر من التوقيع التقليدي.

ب- **التوقيع باستخدام الخواص الذاتية البيومترية:** يعتمد هذا الشكل التحقق من هوية الموقع بالاعتماد على صفاته وخصائص الذاتية، مثل ما يستخرج من قزحية العين يسمح العين البشرية أو البصمة الشخصية أو التحقق من نبرة الصوت على نحو يتم تسجيله ويستظهر كتابة أو التعرف على ملامح الوجه البشري إلكترونياً، أو التوقيع اليدوي الشخصي أو بصمات أصابع اليد وعادة ما يختار الإبهام، ومنه تخزن في الذاكرة المعلوماتية بشكل يمكن استحضارها خلال مدة قصيرة، وارتباط هذه الخواص الذاتية بالإنسان تمكن من تمييزه عن غيره، ويلجأ إلى هذا الشكل في العقود الإلكترونية وحتى في أمن مؤسسات الدول والجهات الإدارية ومصالح الجمارك وخاصة منها القضائية في البحث عن المجرمين... الخ. ولا تزال هذه التقنية تسير تجاه لتعرضها بعض الحواجز حالة دون اعتمادها منها:

- ❖ اللجوء للخصائص البيومترية للإنسان قد يواجه صعوبات كتآكل بصمات الأصابع عبر الزمن وتطابق التوأم؛
- ❖ صورة التوقيع يتم وضعها داخل القرص الصلب للحاسب مما يعرضها للنسخ أو القرصنة والاعتماد عليها مما يضعف الإثبات بها؛

¹ زروق يوسف، حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات -دراسة مقارنة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، ص ص: 242-244.

- ❖ ببطء إجراءات اعتمادها وكذا تكلفتها المادية فهي تحتاج للاستثمارات ضخمة؛
- ❖ عدم إمكانية استعمالها مع جميع الحاسبات المتوفرة.

ج- التوقيع باستعمال بطاقة ممغنطة مقترنة برقم سري: يتحقق التوقيع هنا باستعمال البطاقة والرقم السري الذي يسمح بالتحويل الإلكتروني للأموال والقيام بالمخالفات إلكترونيا وتعتبر وسيلة وفاء عند تنفيذ الإلتزام الوارد على المشتري بدفع الثمن، حيث تحتوي هذه البطاقة على معالج أو عقل آلي صغير الحجم كما قد تحتوي على ذاكرة مغناطيسية يسجل عليها بيانات إلكترونية خاصة بالعميل أما لو كانت البطاقة تحتوي على معالج آلي فإنها تحتفظ في ذاكرتها كل عملية إلكترونية يقوم بها الموقع، ذلك عند الرقم السري من الخصوصيات التي يجب على العميل الحفاظ عليها.

د- التوقيع بالقلم الإلكتروني: يتم التوقيع بالقلم الإلكتروني الخاص، ورغم بساطة هذا النمط وسهولة استعماله إلا أنه لم ينتشر كثيرا نظرا لتفضيل التوقيع الرقمي لما يتمتع به من حجية كبيرة في الإثبات، وكذلك لما يتطلبه من حواسيب تتمتع بالموصفات الخاصة تمكن من التقاط التوقيع والتأكد من صحة ومدى تطابقه مع التوقيع المخزن في الذاكرة.

الفرع الثاني: التوثيق الإلكتروني

الموثق الإلكتروني هو طرف ثالث محايد يتمثل في أفراد أو شركات أو جهات مستقلة محايدة تقوم بدور الوسيط بين المتعاملين لتوثيق تعاملاتهم الإلكترونية والوظيفة الأساسية للموثق الإلكتروني أو لجهة التوثيق الإلكتروني، هي تحديد هوية المتعاملين في التعاملات الإلكترونية وتحديد أهليته القانونية في التعامل والتحقق من مضمون هذا التعامل وسلامته وكذلك بدايته وبعده عن الغش والاحتيال.

ويأخذ التوجيه الأوروبي رقم 93 سنة 1999 بفكرة الموثق الإلكتروني وأطلق عليه تسمية مقدم خدمات التصديق، وهي نفس التسمية التي جاء بها المشرع الجزائري في الرسوم التنفيذية 07-162.

والقانون الجزائري المحدد للقواعد العامة بالتوثيق والتوقيع الإلكتروني رقم 04 لسنة 2015، وبموجب هذا الأخير حتى يتمكن مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني ممارسة نشاط التصديق الإلكتروني يتطلب عليه الحصول على ترخيص تمنحه سلطة البريد والمواصلات، وهذا الترخيص يكون مرفق بدفتر الشروط

¹ دراسة نسبية، التوثيق الرقمي ومسؤولية سلطات المصادقة الإلكترونية في القانون الجزائري 04-15، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد التاسع، جامعة محمد بن أحمد -هران-2، 2018، ص: 857.

يحدد حقوق وواجبات مؤدي الخدمات والمستعمل، أما عن الأشخاص اللذين يجوز لهم قانونا ممارسة هذا النشاط يجب أن تتوفر فيهم نفس الشروط لممارس نشاط تقديم الانترنت في الجزائر.¹

وهناك من قام بتعريف شهادة التصديق الإلكترونية بأنها شهادة تصدرها جهة وسيطة أو جهة ثالثة ما بين طرفين متعاملين بالطريق الإلكتروني، ويكون مضمون هذه الشهادة صحة البيانات المتبادلة بين الطرفين ويقرر بأن شهادة التصديق الإلكتروني هي صك أمان يفيد صحة وضمن المعاملة الإلكترونية من حيث صحة البيانات ومضمون المعاملة وكذلك أطرافها.²

يمكن تطبيق التصديق الإلكتروني في مجالات مختلفة بما في ذلك:³

أ- **الحكم الإلكتروني:** مثل حملة جواز السفر البيومترية، بطاقة التعريف البيومترية إصدار مباشرة لوثائق الحالة المدنية شهادات السوابق العدلية، الضمان الاجتماعي، من إصدارات على الانترنت.

ب- **التجارة الإلكترونية:** يتطلب أي تبادل أو أي نوع من الأعمال التجارية عبر شبكة الاتصالات الإلكترونية، لاسيما شبكة الانترنت، وظيفة تسمح للأطراف فيما بينها بتحديد هويتها، وبمجرد تحديدها فإن الأطراف تريد المشاركة في التعاملات، وتحتوي هذه الأخيرة على أوامر تجارية، وفواتير ومدفوعات ووثائق بشكل عام.

المبحث الثاني: واقع الصيرفة الإلكترونية والدفع الإلكتروني في الجزائر

إن تطور وسائل الدفع والخدمات المصرفية الإلكترونية وأنظمة الدفع وتنوعها له بالغ الأهمية في تطوير النظام المصرفي والتقدم به إلى الأمام، كما يلعب هذا التطور دورا فعالا في تسريع حركة المبادلات التجارية والاقتصادية إضافة لكونه مؤشرا جيدا لسير اقتصاد الدولة، وسيتم التطرق إلى عناصر المبحث على النحو التالي:

- وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر؛

- الخدمات المصرفية الإلكترونية؛

- أنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر.

¹ دراسة نسيمية، مرجع سبق ذكره، ص: 857.

² نفس المرجع، ص: 857.

³ بركان أمينة، مرجع سبق ذكره، ص: 486.

المطلب الأول: وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر

إن التطور في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال فرض على المصارف الجزائرية، أن تساير هذه التطورات لتقدم خدمات مصرفية تتفق مع رغبات العملاء في الوقت والمكان المناسبين، وبما أن المفتاح لتحديث الخدمة ينطلق بتطوير نظام الدفع فقد بدأت الجزائر بتنفيذ مشاريع مصرفية من شأنها أن تحدث نظام الدفع في الجزائر .

الفرع الأول: البطاقات البنكية

أولاً: لمحة تاريخية عن تطور البطاقات البنكية في الجزائر

تعود أولى محاولات استعمال الموزعات الآلية للأوراق النقدية باستعمال البطاقات البنكية بالجزائر إلى سنة 1975 حيث تم تنصيب موزعين اثنين، واشتغلا لمدة قصيرة وبعد مدة ليست باليسيرة ظهرت البطاقات البنكية لأول مرة بالجزائر بصورة واضحة سنة 1¹، 1990 وبدأت العمل بالبطاقات البنكية في الجزائر سنة 1997 من خلال إصدار أول بطاقة لكنها لا تحتوي على شريحة، وإنما تتضمن فقط المساحة المغناطيسية حيث كان التعامل يقتصر فقط على عمليات السحب حتى عام 2005 أين بدأت عمليات الدفع وفي عام 2009 ظهرت فكرة الدفع عبر الانترنت التي ظلت مجرد فكرة إلى غاية 2010، حيث تمت المصادقة على هذا المشروع إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلى غاية عام 2²، 2013 أين تم تنفيذ أول عملية دفع عبر الانترنت، وكان القرض الشعبي الجزائري السباق لإصدار البطاقات البنكية، حيث قام في سنة 1990 بإصدار نوعين من البطاقات، بطاقة السحب التي تعمل على الموزعات الآلية التابعة لشبكة البنك ثم انخرط البنك في شبكة ماستر كارد الدولية كمقابل فقط للتعامل بهذه البطاقة دون إصدارها ووصل إلى إصدار بطاقة فيزا الدولية³ ذات الرقاقة الإلكترونية وفق المعيار الدولي EMV* .

من جهته بنك الفلاحة والتنمية الريفية قام بإصدار بطاقة سحب خاصة به موجه للأجراء الذين لهم حسابات بنكية على مستوى فروعهم ومن جهته أيضا بنك الجزائر الخارجي قام بإصدار بطاقات مسبقة الدفع موجهة لشراء البنزين على مستوى محطات نفطال⁴، وذلك لتعويض وصولات البنزين من جهة أخرى بريد الجزائر قام بإصدار بطاقة السحب الخاصة به، والتي من خلالها يمكن لحاملي هذه البطاقة سحب

¹ صليح بونفلة، عصام نجاح، بطاقة الدفع البنكية cib والنظام القانوني للعقود الخاصة بها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد03، جامعة 08 ماي 1945-قائمة-الجزائر-، 2018، ص: 494.

² سمية عبايسة، مرجع سبق ذكره ص: 353.

³ صليح بونفلة، عصام نجاح، مرجع سبق ذكره، ص: 494.

* Europay Master card Visa: هو معيار تقني للمعاملات التي تتم مباشرة عبر بطاقات السحب والائتمان.

⁴ نفس المرجع، ص: 494.

الأموال من الموزعات الآلية الموزعة على كامل شبكاته وأخيرا أصدر بريد الجزائر البطاقة الذهبية للسحب والدفع بمعيار EMV والتي يعمل على توسيعها إلى كل صاحب حساب بريدي.

ثانيا: أنواع البطاقات البنكية في الجزائر

أ- البطاقات المحيلة CIB:

- **مفهومها:** تعبر بطاقة الدفع البنكية CIB* (بطاقة بنكية مشتركة)، بطاقة الكترونية محلية للدفع والسحب ما بين البنوك تصدرها البنوك الجزائرية المنخرطة في الشبكة المالية ما بين البنوك تستعمل لسحب الأموال من الموزعات الآلية للنقود والشبابيك الأوتوماتيكية للبنوك، كما تستخدم الدفع قيمة السلع والخدمات لدى التجار عن طريق نهائيات الدفع الالكترونية، وتستخدم أيضا للدفع عن طريق الانترنت لدى التجار المنخرطين في الشبكة،¹ تقدر مدة صلاحيتها في البنوك الجزائرية بسنتين باستثناء البطاقات الموجهة لعملاء البنك الوطني الجزائري فتقدر مدة صلاحيتها بثلاث سنوات.²

وقد عرف المشرع الجزائري بطاقة الدفع بموجب المادة 543 مكرر 23 من القانون التجاري³ المعدل بالقانون 02/05 بقوله: تعتبر بطاقة دفع كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا، وتسمح لصاحبها بسحب أو تحويل أموال وبموجب نفس المادة عرف بطاقة السحب بقوله: تعتبر بطاقة سحب كل بطاقة صادرة عن البنوك والمؤسسات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها فقط بسحب الأموال من العمليات، التي تقوم بها البطاقة البنكية والتي نصت عليها المادة الثانية من عقد الحامل وهي:⁴

- سحب النقود من الموزعات الآلية للنقود ADB والشبابيك الآلية للبنوك GAB التابعة لمختلف الوكالات البنكية للبنوك المعتمدة في الجزائر والمنظمة لشبكة النقد الآلي للبنوك RMI بما في ذلك الموزعات الآلية لبريد الجزائر.

- الدفع عن قرب لتخليص مستحقات السلع والخدمات لدى التجار المعتمدين لدى البنوك المنخرطين في شبكة النقد الآلي بين البنوك والمزودين بأجهزة نهائيات الدفع الالكترونية TPE.

*CIB : Cart Inter Bancaire.

¹ صليح بونفلة، عصام نجاح، مرجع سبق ذكره، ص: 497.

² سمية عباسية، مرجع سبق ذكره، ص: 353.

³ قانون رقم 02-05 المؤرخ في 6 فيفري 2005 يعدل ويتم الأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 19975، المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية رقم 11 بتاريخ 09-02، 2005.

⁴ صليح بونفلة، عصام نجاح، مرجع سبق ذكره، ص: 498.

تشابه معظم البطاقات البنكية الإلكترونية من ناحية الشكل وتختلف من ناحية الخدمات أو العمليات التي تقدمها حيث أن بطاقة CIB تتكون من عشرة عناصر أساسية هي كالآتي:¹

- شعار مؤسسة الإصدار وصاحب البطاقة؛
- شعار البنكية؛
- تاريخ نهاية الصلاحية؛
- اسم ولقب الزبون؛
- الشريحة العنصر الأساسي لحماية النظام؛
- رقم البطاقة؛
- لوحة الإمضاء؛
- عنوان مؤسسة الإصدار؛
- رقم الشفرة البصرية ثلاث أرقام الأخيرة الظاهرة على لوحة الإمضاء للبطاقة عنصر إضافي لتأمين الدفع عن بعد؛
- الشريط المغناطيسي.

-انطلاق العمل ببطاقة الدفع البنكية CIB : رغم أن البطاقة البنكية تم إطلاق العمل بها كبطاقة دفع لدى التجارة المنخرطين في شبكة النقد الآلي منذ سنة 2006، إلا أن هذه الأخيرة لم تلقى رواجاً كبيراً في المجتمع الجزائري وبقي استعمالها محصوراً جداً بين فئة أقل من الحاملين لها، وفئة أقل من التجار، حيث أن عدد البطاقات الصادرة عن شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك إلى غاية 2015 يقدر بـ 1142145². وهو رقم صغير جداً مقارنة بعدد البطاقات السحب المستعملة على مستوى الشبائك الآلية البريد الجزائر الذي وصل في نهاية 2015 إلى 7 مليون بطاقة.²

وتجدر الإشارة إلى أن عدد البطاقات البنكية الصادرة في الجزائر قليلة جداً مقارنة بكل من المغرب وتونس، حيث يصل العدد في المغرب إلى 8398451 سنة 2015 وفي نفس السنة، وصل عددها بتونس إلى 2665199 بطاقة كما أن نسبة الزيادة في عدد البطاقات في الجزائر والدول المجاورة تونس، والمغرب بين سنتي 2014 و2015 نجدها في المغرب 4.6 وفي تونس 12.3 بينما لم تتجاوز نسبة الزيادة 1.7 في الجزائر إذ تعتبر هذه النسبة جد ضئيلة.

¹ صليح بونفلة، عصام نجاح، مرجع سبق ذكره، ص: 499.

² Lazreg Mohammed et Goudih Djamel Torqui : Un essai d'analyse sur l'utilisation de la carte électronique de retrait et de paiement interbancaire (cib) en algerie, journal of economic & financial research oum elbouaghi university, sixth issue december 2016, p :33.

³ صليح بونفلة، عصام نجاح، مرجع سبق ذكره، ص: 495.

- أنواع البطاقات المحلية:نميز عموما بين نوعين أساسيين يحملان نفس الرمز CIB

✓ البطاقة الكلاسيكية (بطاقة الكلاسيكية): وهي البطاقة التي يمكن استعمالها للسحب من مختلف الموزعات الآلية للأوراق النقدية التي تحوز عليها مختلف البنوك المحلية الجزائرية، كذلك تستخدم عند القيام بعمليات الشراء والدفع لدى التجار المتعاقدين المحليين من قبل البنوك العاملة في الجزائر، وهي بطاقة ذات حدود ائتمانية منخفضة نسبيا وهي ذات لون أزرق متدرج.¹

✓ البطاقة الذهبية بطاقة الذهبية: تقترح على زبائن البنوك بناء على معايير يحددها البنك إضافة إلى خدمات الدفع والسحب، هذه البطاقة تمنح للزبائن خدمات إضافية وسقف أعلى لمبالغ الدفع والسحب وهي ذات لون ذهبي.²

ومن أجل ضبط وتحديد مواصفات البطاقة البنكية ذات الشريحة الإلكترونية الصادرة عن البنوك و بريد الجزائر أصدرت بنك الجزائر التعلية رقم 04-05 المؤرخة في 02 أوت 2004 التي تحدد الشكل والمواصفات التقنية لكل البطاقات البنكية المستعملة في الجزائر بما في ذلك بطاقة الدفع البنكية، حيث أكدت هذه التعلية أن البطاقات البنكية الإلكترونية يجب أن تستجيب لمعيار EMV والشريحة الإلكترونية المثبتة على مستوى البطاقة تسمح بتحويلات الدفع على مستوى نهائيات الدفع الإلكتروني بالمحلات التجارية بينما الشريط المغناطيسي المثبتة أيضا على مستوى البطاقة يسمح بعمليات السحب على مستوى الموزعات الآلية للأوراق والشبابيك الأوتوماتيكية للبنوك GAB.³ والجدول الموالي يوضح تطور عدد البطاقات البنكية الكلاسيكية والذهبية في الجزائر.

جدول رقم (5.2): تطور عدد البطاقات البنكية في الجزائر 2010-2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد البطاقات الكلاسيكية	279338	333916	316699	481391	391040	274287
عدد البطاقات الذهبية	47921	49073	34439	65658	79553	61830

المصدر: جلايلية عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص: 142

¹ بورايو هاجر أميرة، واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر -دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 02، 2018، ص ص: 368-369.

² صليح بونفلة عصام نجاح، مرجع سبق ذكره، ص: 499.

³ المرجع نفسه، ص ص: 499-500.

يبين الجدول أن البطاقات الكلاسيكية الصادرة عن البنوك التجارية الجزائرية والتي تشرف عليها شركة SATIM سجلت أعلى عدد لها سنة 2013 بـ 481391 بطاقة CIB كلاسيكية، أما بالنسبة للبطاقات البنكية الذهبية فشهدت سنة 2014 أعلى عدد لها حيث قدر بـ 79553 بطاقة، وهو عدد قليل مقارنة بعدد البطاقات الكلاسيكية، وهذا راجع إلى الشروط المطلوبة للاستفادة من البطاقات الذهبية حيث تتوقف على دخل مرتفع أو ذو نشاط تجاري على عكس الكلاسيكية والتي تقدم إلى العمال ذوي الدخل الضعيفة والمتوسطة.

ب-أ: **البطاقة البريدية الذهبية:** البطاقة الذهبية هي بطاقة خصم صادرة عن بريد الجزائر ومطابقة لمعيار الأمان الدولي EMV (يوروباد، ماستر كارد، فيزا)، تحمل الرسم البياني لبريد الجزائر ويمكن لحامل هذه البطاقة أن يجري مختلف العمليات بواسطتها كعملية سحب الأموال العمليات الخاصة بالخدمات البنكية الذاتية وعمليات دفع الأموال عبر نهائيات الدفع الإلكتروني.¹

لها رقم سري PIN هو عبارة عن أربعة رموز عددية متتالية تسمح بالتأكد من هوية حامل البطاقة الذهبية عند استعمالها على مستوى الشبايك البنكية الآلية أجهزة إدخال رقم التعريف الشخصي وأيضا بنهائيات الدفع الإلكتروني. تسمح بطاقة الدفع الإلكتروني الذهبية بإجراء المعاملات التالية في كل أرجاء القطر الجزائري:²

* عند استعمالها عبر الشبايك البنكية الآلية:

- سحب الأموال نقدا بالعملة الوطنية؛
- الخدمة الذاتية البنكية: الإطلاع على رصيد الحساب طلب إعداد كشف مصغر العمليات العشر الأخيرة التي تم إجراؤها بواسطة البطاقة طلب دفتر الصكوك؛
- تحويل الأموال؛
- دفع الأموال؛
- تسديد الفواتير؛
- تعبئة رصيد مكالمات الهاتف النقال.

¹ الدفع الإلكتروني على الموقع، <https://edcarte.poste.dz>، تاريخ الإصدار: 2020/06/20، على الساعة: 14:38.

² عبد الهادي مسعودي، لخضر لعروس، تقييم واقع التجارة الإلكترونية واستعمالات البطاقات الإلكترونية بالجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 02، جامعة المسيلة، 2017، ص: 321.

* عند استعمالها عبر نهائيات الدفع الإلكتروني بالمتاجر:

- دفع وتسديد قيمة المشتريات أو الخدمات؛

- تعبئة رصيد الهاتف النقال.

* عند استعمالها عبر أجهزة إدخال رقم التعريف الشخصي بمكاتب البريد:

- تحديد هوية الزبون لتمكينه من سحب الأموال نقدا بالعملة الوطنية؛

- سحب الأموال نقدا بالعملة الوطنية؛

- الإطلاع على رصيد الحساب.

ب-البطاقات البنكية الدولية:

- مفهوم البطاقات البنكية الدولية: وهي بطاقات تستعمل للسحب والدفع وتمنح للعملاء ذوي الحسابات بالعملة الصعبة صالحة على المستويين المحلي والدولي.¹

- أنواع البطاقات البنكية الدولية: يمكن أن نميز بين نوعين من البطاقات البنكية الدولية هما:

✓ فيزا كارد: وهي بطاقة تسمح بالقيام بعمليات الدفع عن طريق الانترنت أو عن طريق آليات الدفع الإلكتروني أو سحب الأموال، عن طريق موزعات السحب أو الدفع الإلكتروني في الخارج في كل أنحاء العالم.²

تتميز هذه البطاقة بعدة مزايا من بينها ما يلي:³

- تستعمل البطاقة في جميع شبائيك فيزا سواء في الجزائر أو في الخارج؛

- تسمح بإجراء عمليات السحب والدفع بالعملة الأجنبية 24 ساعة على 24 ساعة و7 أيام على 7 أيام؛

- هي بطاقة سهلة الاستعمال وتسمح لصاحبها بربح الكثير من الوقت؛

¹ سمية عبايسة، مرجع سبق نكره، ص: 354.

² <https://www.bdl.dz>

³ عماروش خديجة إيمان، بطاقات الائتمان في الجزائر -دراسة حالة بطاقة فيزا للدفع المسبق لبنك التنمية المحلية (GDE)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، عدد 24، جامعة أمجد بوقرة-بومرداس، ص: 67.

ونميز بين نوعين من بطاقة فيزا هما:¹

- **بطاقة فيزا الكلاسيكية VISA CLASSIQUE**: يمنح هذا النوع من البطاقات عموماً للعملاء الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1500 أورو حسب كل بنك على أن لا يتعدى عدد عمليات السحب في اليوم الرابع عمليات ويختلف هذا التسقيف من بنك لآخر.

- **بطاقة فيزا الذهبية**: يمنح هذا النوع من البطاقات للعملاء الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 5000 أورو، ويختلف من بنك لآخر على أن لا تجاوز عدد عمليات السحب في اليوم الواحد سبع عمليات، ويوضح الجدولين الموالين سقف الاستعمال لبطاقة فيزا بنوعها في البنك الوطني الجزائري وبنك التنمية المحلية

جدول رقم (6.2): سقف رصيد بطاقة فيزا في البنك الوطني الجزائري لسنة 2017

نوع البطاقة	الكلاسيكية	الذهبية
المقدار المستحق لاكتسابها	1000 اورو	4500 اورو
الحد الأعلى للسحب	500 اورو في اليوم	750 اورو في اليوم
الحد الأعلى للدفع	1000 اورو في اليوم	3000 اورو في اليوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات من موقع البنك الوطني الجزائري.

جدول رقم (7.2): سقف استعمال بطاقة فيزا في بنك التنمية المحلية

نوع البطاقة	سقف الاستعمال
بطاقة فيزا الكلاسيكية	500 اورو في الأسبوع
بطاقة فيزا الذهبية	5000 اورو في الأسبوع

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات من موقع بنك التنمية المحلية.

يوضح الشكل الموالي تطور البطاقات البنكية الدولية في بنك التنمية المحلية حيث يعد هذا البنك احد أهم البنوك الجزائرية العمومية الرائدة في مجال البطاقات البنكية الدولية بإصداره بطاقة ماستر كارد وبطاقة فيزا.

¹ سمية عابسة، مرجع سبق ذكره، ص: 354.

- **ماستر كارد MASTER CARD**: تعتبر بطاقة للخصم والدفع بالعملات الأجنبية ويتعامل بها بنك تروست الجزائر.¹

تأتي هذه البطاقة في المرتبة الثانية بعد بطاقة فيزا من حيث درجة انتشارها تتعامل أيضا مع عدة منشآت، ومحلات تجارية لها عدة أشكال أهمها: ماستر كارد الذهبية، ماستر كارد الفضية، ماستر كارد رجال الأعمال... الخ.²

- **بطاقة أمريكا إكسبريس CARTE AMOEX**: هي بطاقة للدفع للعملات الخارجية وتسوية جميع المشتريات يتيحها البنك الوطني الخارجي لزبائنه، تعرض في ثلاثة أشكال هي البطاقة الذهبية، والبطاقة البلاتينية، والبطاقة الخضراء وهي مخصصة لزبائن البنك الذين يملكون حساب بالعملة على الأجنبية الأقل 5000 دولار أمريكي، ويمكن الاستفادة من خدمات دفع ثمن المشتريات والخدمات الخاصة بالزبون على المحطات بالمحلات التجارية، الفنادق مطعم مدير وكالة السفر، والمحلات التجارية... الخ. الموقعة على الاتفاقية AMOEX ليست بطاقات السحب الآلي بل هي بطاقات مخصصة فقط للدفع اعتماد على توافر رصيد الزبون.³

- **بطاقات أخرى**: يوجد في الجزائر بطاقات الكترونية ذات استعمال دولي مثل:⁴

➤ **بطاقة مونيغرام MONEY GRAM**: هذه البطاقة متاحة للجميع ولا تشترط توفر حساب بنكي أو بطاقة بنكية تستخدم لإرسال، وتلقي الأموال ومحطات مونيغرام بالعملة المحلية للبلد.

➤ **بطاقة الوقود نفطال CARTE CARBURANT NAFTAL**: ولها ثلاثة أنواع الفضية، والذهبية وبطاقة الدفع المسبق تسمح هذه البطاقة بتسوية المشتريات النفطية، والوقود، وتقديم تسهيلات مالية للزبون وتختلف البطاقات من حيث المزايا، والمواصفات، والاستعمالات، غير أن البطاقة مسبقة الدفع تمكن الزبائن من الحصول على دفع مسبق لا يقل عن 5000 دينار جزائري.

➤ **بطاقتي كاش يو وون كار CACH & ONE CAR**: وهي بطاقات دولية بحسابات افتراضية بعملات صعبة وأخرى محلية، بالرغم من انتشار هذه البطاقات في الجزائر إلا أنه لا توجد إحصائيات دقيقة وشاملة حول حجم التعاملات بينك البطاقات، كما أن الموزعين لا يقدمون الدعم الفني والتجاري لهذه البطاقات بصورة تعكس مستوى الخدمات التي تقدمها هذه الشركات.

¹ عبد الهادي مسعودي ولخضر لعروس، مرجع سبق ذكره، ص: 320.

² سمية عابسة، مرجع سبق ذكره، ص: 348.

³ عبد الهادي مسعودي ولخضر لعروس، مرجع سبق ذكره، ص: 320.

⁴ المرجع نفسه، ص ص: 321-322.

ثالثا: معوقات استخدام البطاقات البنكية في الجزائر

هناك عدة معوقات لاستخدام البطاقات البنكية في البنوك الالكترونية بالنسبة للبنك والعميل نذكر منها ما يلي:

- عزوف الزبائن عن طلب بطاقات الدفع الآلي كون عدد كبير من العملاء ضعفاء في التعامل مع لغة التكنولوجيا فكيف يمكنهم استعمال بطاقات الدفع أو السحب الآلي الحديثة وحفاظهم على الرقم السري وبالتالي اكتفائهم باستعمال الصك البريد؛

- عدم استخدام البطاقة البنكية خوفا من الخطأ التقني الذي قد يحدث خلال عملية السحب أو الدفع، مع ظهور عدة مشاكل على مستوى الموزعات الآلية كعدم تمكن البعض من سحب الرواتب أو أموال أرصدتهم كاملة، فقد سجلت حالات شهدت فيها حسابات العملاء سحباً فعلياً دون استلامهم للمال في الواقع نتيجة بعض الأخطاء التقنية؛

- تفضيل المواطن الجزائري التعامل بالصك المكتوب، وابتعاده عن التعامل الإلكتروني الافتراضي خاصة عندما يتعلق الأمر بالنقود دفعا واستلاما؛

- عدم توفر السيولة على مستوى الموزعات الآلية إضافة إلى الانقطاعات المتكررة في شبكة الاتصال، كون هذه الأجهزة متاحة للخدمة باستمرار وعدم ديمومة جاهزيتها، وما يعنيه ذلك من إهمال وضعف صيانة؛

- محدودية ثقافة التجار الجزائريين الذين يتخوفون من الحصول على مستحقاتهم من خلال البطاقات البنكية للزبائن ظنا منهم بحساب التاجر؛ وما يعنيه ذلك من التزامات تقع على عاتق التجار خاصة أولئك الذين لا يصرون بأرباحهم وبالتالي التهرب من الضرائب.¹

الفرع الثاني: الشيك الإلكتروني

المشروع الجزائري لم يتعرض لتعريف الشيك الإلكتروني على وجه الخصوص شأنه شأن سائر باقي الأوراق التجارية الإلكترونية، كما لم يخصه بقواعد قانونية خاصة، ولعل السبب وراء ذلك هو حداثة كوسيلة دفع وعدم انتشار التعامل به على الصعيد المحلي، عندما بدأ المشروع في وضع قوانين تتعلق بالمعاملات الإلكترونية مما جعل المشرع يختار طريقة التجربة العملية للأوراق التجارية الإلكترونية.²

¹ سمية عابسة، مرجع سبق ذكره، ص: 357.

² كردي نبيلة، الشيك الإلكتروني، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 13، جامعة تبسة، ص: 249.

ومن أهم التعريفات التي طرحت بشأن الشيك الإلكتروني " الشيك الإلكتروني هو محرر ثلاثي الأطراف معالج إلكتروني بشكل كلي أو جزئي يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد".¹

كما يمكن تعريفه بأنه " المكافئ الإلكتروني للشيك الورقي، فهو عبارة عن رسالة إلكترونية موقعة توقيعًا إلكترونيًا يرسلها مصدر الشيك إلى المستفيد ليتم تحويل قيمة الشيك إلى حساب المستفيد عن طريق بنك يعمل عبر الانترنت والذي يقوم عندئذ بإلغاء الشيك وإعادته إلى الحامل إلكترونيًا ليتأكد بأنه تم صرف الشيك وتحولت قيمته إلى حسابه".²

من خلال التعريف يظهر أن الشيك الإلكتروني مكافئ للشيك الورقي من حيث مفهوم الدفع، إلا أنه يقبل المعالجة الإلكترونية أي تناول المعلومات في شكل إلكتروني عن طريق الحواسيب أو أجهزة متشابهة.

يعتمد الشيك الإلكتروني في تسييره ومعالجته على نظام ATCI الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك، بحيث يستعمل كل المشاركون في نظام ATCI أجهزة سكانيير التي تقرأ الشيكات المعالجة بهذا النظام، عن طريق خاصة المسح الضوئي لأن الشيك الإلكتروني كمنظيره التقليدي يحتوي على جملة من المعلومات، التي تسهل عملية السداد، كاسم العميل، رقم الحساب البنكي للعميل المكون من عشرين رقما RIB، المبلغ مكان ووقت إصدار الشيك...إلخ، ليتم فيما بعد حفظ هذه المعلومات وإرسالها عبر نظام ATCI إلى البنك المسحوب عليه، يستغرق هذه العملية 72 ساعة من وقت إصدار الشيك عند البنك الساحب إلى المعالجة عند البنك المسحوب عليه، ثم أخيرا الرد بالرفض أو القبول للسداد عند البنك الساحب.³

الفرع الثالث: شبكة سويفت للتحويل الآلي للمدفوعات الدولية swift:

تتم تسوية المدفوعات المترتبة عن عمليات التجارة الخارجية على مستوى البنوك التجارية في الجزائر، ويتطلب هذا الأمر نظام تحويل للمدفوعات الدولية، ونجد في الجزائر جل البنوك تعتمد في تلك التسوية على نظام سويفت لإتمام المدفوعات الدولية، وتمتلك كل منها على رمز swift خاص بها، وحتى البنك المركزي (بنك الجزائر) له رمز خاص به، والجدول الموالي يوضح ذلك.

¹ كردي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 250.

² المرجع نفسه، ص: 251.

³ جلالية عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

جدول رقم (8.2): رمز swift للبنوك العاملة في الجزائر

رمز سويفت	البنك
SAKG SZAL XXX	مصرف السلام
ARAB SZAL XXX	بنك العرب الجزائر
ABCO DZAL XXX	المؤسسة العربية المصرفية
BALG DZAL XXX	بنك الجزائر
BARKA DZAL XXX	بنك البركة الجزائر
BDLO DZAL XXX	بنك التنمية المحلية
BADR DZAL XXX	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BEXA DZAL XXX	البنك الخارجي الجزائري
BNAL DZAL XXX	البنك الوطني الجزائري
BNPA DZAL XXX	باريبا الجزائر
EPPR DZAL XXX	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
CIHI DZAL XXX	سيتي بنك الجزائر
BSUI DZAL XXX	قرض الفلاحة وبنك المؤسسات الاستشارية الجزائر
CPAL SZAL XXX	القرض الشعبي الجزائري
FSBK DZAL XXX	فرنسا بنك الجزائر
AGUK DZALXXX	بنك الخليج الجزائر
HSBC DZALXXX	HSBC الجزائر
NATX DZALXXX	تأسيس الجزائر

SOGED DZALXXX	سوسيتيه بنك الجزائر
HBHO DZALXXX	بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر
TABL DZALXXX	تروست بنك
EPAL DZALXXX	بريد الجزائر

المصدر: جلايلية عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 144-145.

المطلب الثاني: الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر

عند الحديث عن القنوات التي عبرها تقدم خدمات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، يتضح لنا جليا ذلك البطء وعدم مواكبة المستوى العالمي للصيرفة الإلكترونية، كما أننا نلاحظ الإقبال الواسع والكبير على خدمات الصيرفة التقليدية، ذلك أن الجزائر وعبر منظومتها المصرفية مازالت تمشي بخطوات ثقيلة لتبني العمل المصرفي الإلكتروني رغم أنه يحتل مكانة هامة في الصناعة المصرفية العالمية، كما أنه في المقابل هناك بعض الجهود الرامية إلى تطوير وتحديث الجهاز المصرفي الجزائري. فعلى سبيل المثال قام بنك التنمية المحلية في 19 مارس 2017 بعصرنة برنامجه المعلوماتي، عن طريق تثبيت برنامج جديد يتأقلم بشكل كبير وأفضل مع خدمات الصيرفة الإلكترونية، ألا وهو البرنامج المعلوماتي SAB أطلق عليه فيما بعد SI-NASR، الأمر نفسه بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الساعي إلى تحديث نظامه المعلوماتي بتبني آخر جديد وتعميمه في كل وكالات البنك، بحيث يتكون هذا النظام المعلوماتي (GLOBAL BANKING) من البرنامج (FLEX CUBE) (OBIEE)¹، حتى البنوك الخاصة العاملة في الجزائر وبدخولها إلى السوق الجزائرية أدت إلى زيادة حدة المنافسة مع البنوك العمومية، خاصة ما تعلق بتقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية، وأصبحت هذه الأخيرة ضرورة حتمية تفرض نفسها على البنوك الجزائرية عمومية وخاصة.

الفرع الأول: الصيرفة المحمولة:

تقدم العديد من البنوك التجارية الجزائرية خدمات مصرفية إلكترونية عبر الصيرفة المحمولة التي تتطلب هاتفا محمولا، وبلغ عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال في الجزائر حوالي 49 مليون مشترك سنة 2017، هذا الأمر يسهل ويساعد عمل البنوك في تقديم خدماتها عبر هذه الوسيلة، كما ان عملية الربط بين البنك والزبون تكون عبر شبكة الانترنت والتي هي أيضا منتشرة بشكل يتوافق مع تقديم تلك

¹ جلايلية عبد الجليل وبن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره ص: 136.

الخدمات.¹ والجدول التالي يوضح أهم الخدمات المصرفية من خلال الصيرفة المحمولة في عينة البنوك الجزائرية.

جدول رقم (9.2): أهم الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة عبر المحمولة في عينة من البنوك الجزائرية

الموقع الإلكتروني للبنك	الخدمات المقدمة عبر الصيرفة المحمولة	البنك
www.bea.dz	- الإطلاع على الحساب البنكي؛ - القيام بعمليات الدفع.	البنك الخارجي الجزائري BEA
www.bna.dz	-الإطلاع على الرصيد البنكي؛ -دفع فواتير الهاتف للمتعامل بموبيليس؛ -تعبئة الخط المسبق الدفع الخاص بموبيليس؛ -القيام بتحويل الأموال ما بين وكالات البنك دون التنقل إلى وكالات البنك.	البنك الوطني BNA
www.bdl.dz	-الإطلاع على الحساب البنكي؛ -القيام بعمليات الدفع العادية والجماعية؛ -طلب دفتر الشيكات؛ -تحميل كشف الحساب البنكي.	بنك التنمية المحلية BDP
www.cnep.dz	-الإطلاع على رصيد الحساب البنكي؛ -استخراج RIB(كشف الهوية البنكية)؛ -إتباع رصيد القروض؛ -طلب دفتر الشيكات.	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP

¹ جلايلية عبد الجليل وبن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص: 139.

<p>www.albarakabank.com</p>	<p>-الإطلاع على الحساب البنكي؛ -دفع فاتورة الهاتف، -دفع فاتورة الماء والكهرباء والغاز؛ -تأمين بعض الممتلكات عند بعض شركات التأمين؛ - قطع تذاكر نقل مع شركة طيران طاسيلي ومؤسسة السك الحديدية.</p>	<p>بنك البركة الجزائر</p>
<p>www.alsalamalgeria.com</p>	<p>-الكشف عن الأرصدة وآخر عمليات البحث وترتيب آخر العمليات؛ -محاكاة التمويل؛ -الإطلاع على تحويل العمليات؛ -الاتصال بالمصرف عن طريق البريد الإلكتروني، الهاتف، والرسائل القصيرة.</p>	<p>مصرف السلام الجزائر</p>

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المواقع الإلكترونية للبنوك المذكورة في الجدول.

يوضح الجدول أعلاه أنه في غالب الخدمات المصرفية المقدمة عبر الصيرفة المحمولة في الجزائر، تدور حول الاطلاع على أرصدة الحسابات البنكية والقيام ببعض المدفوعات خاصة المتعاملين الاقتصاديين للهاتف النقال، ودفع فواتير شركة سونالغاز للكهرباء للاقتناء تذاكر شركات الطيران، هذا ما توفره البنوك المذكورة عبر موقعها الإلكتروني المعلوماتي.

الفرع الثاني: نهائي نقطة البيع الإلكتروني (T.P.V(TERMINAL POINT DE VENTE))

وتسمى بآلات بعيدة المدى REMOTE ATM، تسمح هذه التقنية بخصم قيمة مشتريات العميل من رصيده الخاص بعد أن يمرر موظف نقطة البيع الائتمانية على القارئ الإلكتروني الموصول مباشرة¹ مع الحاسوب المركزي للبنك بإدخال الرقم السري للعميل (CODE PIN) أين تخصم القيمة من رصيده وتضاف إلى رصيد المتجر الكترونيا.

¹ بلعاش ميادة، وزايد حسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 306.

توفر البنوك التجارية الجزائرية أجهزة الدفع TPE لعملائها التجار، حتى يتسنى للمستهلكين الحاملين للبطاقات البنكية الصادرة من قبل تلك البنوك القيام بعملية الدفع مقابل المشتريات، إلا أن التعامل مع هذه النقط الإلكترونية لا يزال ضعيفا وغير معمما، وذلك لغياب ثقافة الدفع الإلكتروني، وتخوف التجار من مصالح الضرائب، وغياب القواعد التنظيمية تدفع المستهلك والبائع للاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية لتسوية المدفوعات والجدول الموالي، والجدول الموالي يوضح أرقاما عن نقط البيع الإلكترونية في الجزائر.

جدول رقم (10.2): تطور عدد نقاط البيع الإلكترونية في الجزائر (2010-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد نقاط البيع في الجزائر	2897	3047	2965	2985	2737	3049	3404	-

المصدر: جلايلة عبد الجليل مرجع سبق ذكره، ص: 139.

من الجدول أعلاه يتبين أن عدد نقاط البيع الإلكترونية في الجزائر مستقر خلال السنوات المذكورة من 2010 إلى غاية 2016، ويرجع ذلك لعد وجود إقبال مشجع من طرف المشتريين على هذا النوع من وسائل الدفع الإلكترونية، وتخوف التجار من هذه الوسيلة تجاه مصالح الضرائب.

الفرع الثالث: جهاز الصراف الآلي AUTOMATIC TELLER MACHINE

تتوزع الصرافات الآلية للنقود الورقية في جميع البنوك التجارية الجزائرية و بريد الجزائر ويوجد نوعان منها ADB و GAB وتعتبر كمنفعة لتقديم خدمات البطاقات البنكية CIB، كما أن عملية تسيير هذه الصرافات الآلية يتم من قبل شركة SATIM عبر شبكتها النقدية الإلكترونية التي تربط بينها وبين البنوك التجارية الجزائرية وكذا بريد الجزائر.

وهناك نوعان من الصرافات الآلية يمكن توضيحهما في ما يلي:

-الموزع الآلي للأوراق D.A.B DISTRIBUTEUR AUTOMATIQUE DE BILLET : أو آلات الصرف الداخلية INTERMAL ATM وهو آلة أوتوماتيكية تسمح للعميل عن طريق بطاقة إلكترونية بسحب مبلغ من المال دون حاجة اللجوء إلى الفرع.¹

¹ بلعاش ميادة، زايدي حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 305.

الجدول رقم (11.2): الموزع الآلي للأوراق D.A.B

الموزع الآلي للأوراق	المبادئ العامة :	التقنية :	النتائج:
D.A.B	-يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة في السحب -يوجد في البنوك الشوارع أماكن أخرى	-جهاز موصل بوحدة مراقبة الكترونية تقرا المدارات المغناطيسية للبطاقة - يسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا	- يحقق نشاط السحب في الفروع

المصدر: نعمون وهاب مرجع سبق ذكره ص: 273.

-الشباك الآلي للأوراق **G.A.B GUICHET AUTOMATIQUE BANCAIRE**: أو ما يسمى بآلات الصرف خارج المبنى وهو أيضا آلة أوتوماتيكية أكثر تعقيدا وتنوعا، إضافة إلى خدمة السحب النقدي تقدم خدمات أخرى كقبول الودائع طلب صك عمليات التحويل من حساب إلى آخر وكل ذلك والشبابيك والأوتوماتيكية للأوراق متصلة بالحاسوب الرئيسي للبنك.¹

الجدول رقم (12.2): الشباك الآلي للأوراق G.A.B

الشباك الآلي للأوراق	المبادئ العامة:	التقنية:	النتائج:
G.A.B	-يخول لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات منها: السحب معرفة الرصيد القيام بالتحويلات طلب شيكات.....الخ	-جهاز موصل بالكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرا المدارات المغناطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون للرصيد بفضل رمز سري .	-يستعمل من طرف الزبائن في أوقات غلق البنوك خاصة بالزبون المستعجل .

المصدر: نعمون وهاب مرجع سبق ذكره ص: 274.

¹ بلعاش ميادة، زليدي حسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 305

ويمكن توضيح عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر في الجدول الموالي :

جدول رقم (13.2): تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الصرافات الآلية في الجزائر	636	647	543	475	539	570	775	-

المصدر: جلايلية عبد الجليل، وبن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص: 138

بناء على معطيات الجدول يمكن القول أن سنة 2016 تعتبر السنة الأكثر عددا للصرافات الآلية إلى 775 جهازا ويرجع ذلك تعميم الاعتماد على البطاقات البنكية في عملية السحب النقدي ولتوفر خدماتها 7 أيام /7 أيام و24 ساعة. إلا أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة في هذا المجال يتفق هذه الأجهزة قليلة العدد نظير عدد التسميات في الجزائر واتساع الرقعة الجغرافية. عملت الجزائر على تعزيز أنظمة الدفع الإلكترونية وهذا منذ سنة 2016 حيث بلغ عدد أجهزة الدفع التي تم نشرها خلال هذه السنة حوالي 5000 دفع من أجل عصرنة النظام المصرفي وتوسيع استخدام البطاقات البنكية والشكل الموالي يوضح تطور عدد حاملي البطاقات وعمليات الشباك الآلي المجرات خلال الفترة 2010-2017.

الشكل رقم (6.2): تطور عدد حاملي البطاقات المغناطيسية وعدد العمليات المجرات على الشبكات الآلية (2010-2017)



المصدر: أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

بلغ عدد حاملي البطاقة المغناطيسية سنة 2017 حوالي 749258 شخص كما يتضح أن عدد الشبكات الآلية للأوراق النقدية في زيادة مستمرة حيث بلغت 1412 شبكا إلى سنة 2017 مقارنة ب 674

شباك سنة 2010 كما بلغ عدد بطاقات السحب بين البنوك حوالي 4210 بطاقة سنة 2016 حسب الموقع الرسمي لوزارة البريد والمواصلات. أما فيما يخص عدد الآلات المتاحة على مستوى المنظومة المصرفية فقد قدر حوالي 12000 جهاز خلال سنة 2017 ورغم هذه المساعي إلا أنه رقم ضئيل جدا لا يرتقي إلى المستوى المطلوب لترشيح ثقافة استعمال مختلف البطاقات الذكية في أوساط المجتمع الجزائري وتقدم خدمات بنكية إلكترونية تتماشى والتطورات الراهنة في مختلف التقنيات.

أما فيما يخص عدد الآلات TPE المتاحة على مستوى المنظومة المصرفية فقد قدر حوالي 12000 جهاز خلال سنة 2017، ورغم هذه المساعي إلا أنه رقم ضئيل جدا لا يرتقي إلى المستوى المطلوب لترشيح ثقافة استعمال مختلف البطاقات الذكية في أوساط المجتمع الجزائري، وتقديم خدمات بنكية إلكترونية تتماشى والتطورات الراهنة في مختلف التقنيات.

الفرع الرابع: منيغرام لتحويل الأموال MONEYGRAM

أولا: التعريف بالخدمة

تسمح خدمة منيغرام بتحويل النقود بطريقة سهلة وسريعة من أي بلد بالخارج إلى الجزائر، عبر وكالات بنك التنمية المحلية (البنك الوحيد المخول له هذه الخدمة في الجزائر)، وذلك شريطة أن لا يتعدى المبلغ 100.000.00 دينار جزائري، ويمكن الحصول على المبلغ المحمول في مدة زمنية لا تتعدى 10 دقائق، كما أن هذه الخدمة متوفرة في أكثر من 347000 نقطة موزعة عبر 200 بلد، ولا تحتاج هذه الخدمة إلى توفر بطاقة بنكية أو حساب بنكي.¹

ثانيا: طريقة الاشتراكات في منيغرام

نميز حالتين في خدمة منيغرام، الحالة الأولى استلام النقود من الخارج داخل وكالة بنك التنمية المحلية في الجزائر، والحالة الثانية تحويل النقود للجزائر، وأهم الخطوات في ذلك ما يلي:²

أ- من أجل استلام النقود من الخارج داخل وكالة بنك التنمية المحلية الجزائر:

- يتطلب المستفيد من المرسل رقم المرجع؛

- التنقل إلى وكالة بنك التنمية المحلية وإعطاء اسم ولقب المرسل، رقم المرجع، وقيمة المبلغ النقدي.

¹ جلايلية عبد الجليل، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

² موقع بنك التنمية المحلية. www.bdp.dz/algerie/arabe/moneygram/html.

ب- من أجل تحويل النقود إلى الجزائر:

- التنقل إلى نقطة بيع منيغرام مع إحضار بطاقة هوية؛

- القيام بملاً استمارة الإرسال، ووضعها على مستوى الشباك مع المبلغ النقدي المراد تحويله، يقوم المتعامل بتسليم المرسل رقم متكون من ثمانية أرقام (رقم المرجع)، وإشعار بقيمة المبلغ المحول بالعملة الوطنية الدينار الجزائري.

يقوم المرسل بإعطاء الرقم السري (رقم المرجع) المستفيد (المرسل إليه) حيث يمكنه الحصول على النقود في مدة لا تتعدى عشر دقائق.

المطلب الثالث: أنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر

الفرع الأول: نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS

أولاً: لمحة عن نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS:

يطلق عليه نظام الجزائر للتسوية الفورية RTGS وهو نظام التسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام.¹

ويقوم بمعالجة أوامر الدفع بين البنوك لتحويل المبالغ التي تساوي أو تفوق مليون دينار جزائري والمدفوعات المستعجلة عبر هذا النظام، وتتعلق هذه المدفوعات المصرفية بالتحويلات لحسابهم الخاص ولحساب زبائنهم على حد سواء، وقد جاء هذا النظام لمسايرة التطورات المصرفية والمعايير الدولية في مجال أنظمة الدفع بهدف ضمان سرعة المبادلات وتخفيض مخاطر الدفع بين البنوك وقد دخل هذا النظام قيد التشغيل في فيفري 2006.²

يهدف نظام RTGS إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي كالآتي:

- تكييف المصارف الجزائرية مع المعايير المصرفية الدولية؛

- تخفيض آجال التسوية وتشجيع استعمال النقود الكتابية؛

¹ نظام رقم 04-05 المتعلق بنظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 15 يناير 2006، العدد 2، ص: 29.

² بصيرة محفوظ، نظام الدفع الإلكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11، عدد 4، 2019، ص: 11.

- تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات؛
- تقوية العلاقات بين المصارف الأجنبية؛
- تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظام الدفع الآخر؛
- التقليل والحد من مخاطر التسوية؛
- تأمين سرعة وأمان المبادلات وفقا للمعايير الدولية؛
- تشجيع إقامة المصارف الأجنبية.

ثانيا: العمليات التي يقوم بها نظام RTGS

يعالج هذا النظام مختلف العمليات المصرفية بين المؤسسات المالية والمصرفية، وبهذا يخص نظام العمليات التالية:¹

- التحويلات بين المصارف أو مع البنك المركزي أو بين حسابات العملاء تكون فيها المبالغ هامة ومستعجلة، والتي تفوق قيمتها 1000000 دينار جزائري، أما التحويلات التي يقل مبلغها عن 1000000 دج فيتم معالجتها على مستوى المقاصة الإلكترونية، رفقة الشيكات ذات النموذج الجديد أي الموحد بين المصارف؛

- حسابات التسوية: إن بنك الجزائر الذي يشرف على إدارة النظام يفتح في سجلاته باسم كل مشارك حسابا تسوية تقسم إلى حسابا فرعية وهذه الحسابات تحول حسب الحالات في زيادة النقص مبالغ الحسابات الجارية للمشاركين، والتي تضبطها المحاسبة العامة لبنك الجزائر والتسويات التي تتم عن طريق النظام، حيث تتم بصفة مستمرة وفي وقت حقيقي وبعد التأكد الآلي بوجود مخزون كافي في حساب المشارك المعني يطبق في هذا المبدأ: " أول من يدفع أول من يخرج" مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات التالية:

- ✓ الأولوية الأولى: عمليات بنك الجزائر.
 - ✓ الأولوية الثانية: المبالغ المخصصة للمقاصة.
 - ✓ الأولوية الثالثة: مبالغ مستعجلة بطبيعتها.
- مراقبة أوامر الإنتظار وتسوية الأوامر وفق طبيعتها؛

¹ بركان أمينة، مرجع سبق ذكره، ص: 501.

- تخصيص مبالغ للمقاصة؛

- إدارة ومراقبة الحسابات للعمليات المعالجة بواسطة النظام.

كما أن تسوية الحسابات المعنية تتم بصفة لا رجعة فيها، حيث بمجرد قبولها من طرق نظام RTGS لا يمكن إلغائها لاحقاً، بحيث تكون الغاية من التسويات مضمونة بصفة دائمة على مدى يوم المبادلة والذي يكون على النحو الآتي:¹

- من الساعة الثامنة والنصف صباحاً من خلال معالجة بنك الجزائر، عمليات السوق النقدي وعمليات الصرف؛

- التاسعة والنصف صباحاً: بدأ المبادلات؛

- منتصف النهار: تسوية حصيلة المقاصة؛

- الساعة الثالثة زوالاً: وقف المبادلات؛

- من الساعة الثالثة إلى الرابعة مساءً: تسديد المبالغ التي تمت اليوم الأخير، وتسوية أو رفض الأوامر التي كانت في الإنتظار؛

- الساعة الرابعة: اختيار وغلق الحسابات وإرسال إخطارات حصيلة الحسابات، واستخراج حسابات المشاركين وإفراجها في جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر.

ثالثاً: طريقة سير النظام المركزي للدفع الإلكتروني

إن عملية سير النظام المركزي للمقاصة الإلكترونية تظهر من خلال المهام الأساسية التي أسندت إليها وتتمثل في:²

أ- **تسيير المشاركة:** نظام الدفع الإلكتروني يساعد على تسيير عملية المشاركين فيه وهم:

*المشاركون المباشرون الذين يمتلكون أرضية الإعلام الآلي؛

*المشاركون غير المباشرون الذين يستعملون أرضية المشارك المباشر؛

¹ بركان أمينة، مرجع سبق ذكره، ص: 502.

² بصيرة محفوظ، نظام الدفع الإلكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 04، جامعة البويرة، 2019، ص: 63.

ب-تسيير المبادلات: وتتمثل هذه العملية في تسيير التدفقات المالية المتبادلة بين المشاركين المتمثلة في:

*الكميات النقدية (حسب تعليمة الدفع الصادرة من قبل البنوك التجارية؛

*الكميات المالية (مبالغ مالية متمثلة في تحويلات ذات مبالغ ضخمة)

*صور وبطاقات (صور الصكوك موضوع التبادل بواسطة جهاز السكاير)

*رسائل إعلامية خاصة وعمامة؛

*نشرات إعلامية ملخصة يوميا (لوائح آجال للتسوية، خلاصة التسوية لكل مشارك)؛

*نشرات إحصائية دورية (إحصائيات التبادل)؛

وعمليات تسيير المبادلات تتم وفق ما يلي:

ب-أ-مدفوعات الذهاب: وهي عبارة عن لوائح مولدة من طرف قاعدة المشترك ومرسلة إلى الجهاز المركزي CPI بحيث تكون منظمة وفق عملية الدفع أو الرفض.

ب-ب: مدفوعات الإياب: وهي عبارة عن لوائح لعمليات رفض تسوية العمليات وتكون مولدة من قبل الجهاز المركزي CPI للمشارك المرسل وحسب نوع العملية

ب-ج: تنظيم يومية التبادل: وتتمثل عملية تنظيم يومية التبادل للتدفقات المالية المتبادلة بين المشاركين المباشرين وغير المباشرين في ثلاث دورات رئيسية وهي:¹

- دورة التبادل: وفيها يفتح الجهاز المركزي لمعالجة تسليم يبعث به المشاركين مع الإجابة على طلبات المشاركين.

- دورة التسديد: وفيها تسدد كل العمليات التي تم تبادلها بين المشاركين في نظام الدفع الإلكتروني، ويظهر هذا في الأرصدة التي تظهر في آخر كل عملية متعددة الأطراف الذي يحددها نظام شبكة ARTS وهذا للتسوية وتنتهي باستلام الإشعار (LES AVIS) الذي يبيت التسديد والتسوية لكل المشاركين في النظام.

- دورة الاستغلال: حيث يقوم فيها الدفع الإلكتروني بصيانة الأرشيف والتطهير وإدارة المعلومات الأساسية التي تتعلق بيومية المقاصة والمشارك فيها.

¹ بصيرة محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

ج: مراقبة التبادلات: بعد قيام الجهاز المركزي لنظام الدفع الإلكتروني بتسيير العمليات التي يقوم بها المشاركون بمختلف أنواعهم، وهذا في إطار التبادل لوسائل الدفع، تبقى عملية مراقبة التبادلات كخطوة أساسية في إتمام نظام المقاصة الإلكتروني، حيث تتمثل هذه المراقبة في اتباع الخطوات التالية:¹

*مراقبة التدفقات المالية والنقدية؛

*مراقبة انسجام عملية التسليم ومجموع الكتل المالية؛

*المراقبة المالية.

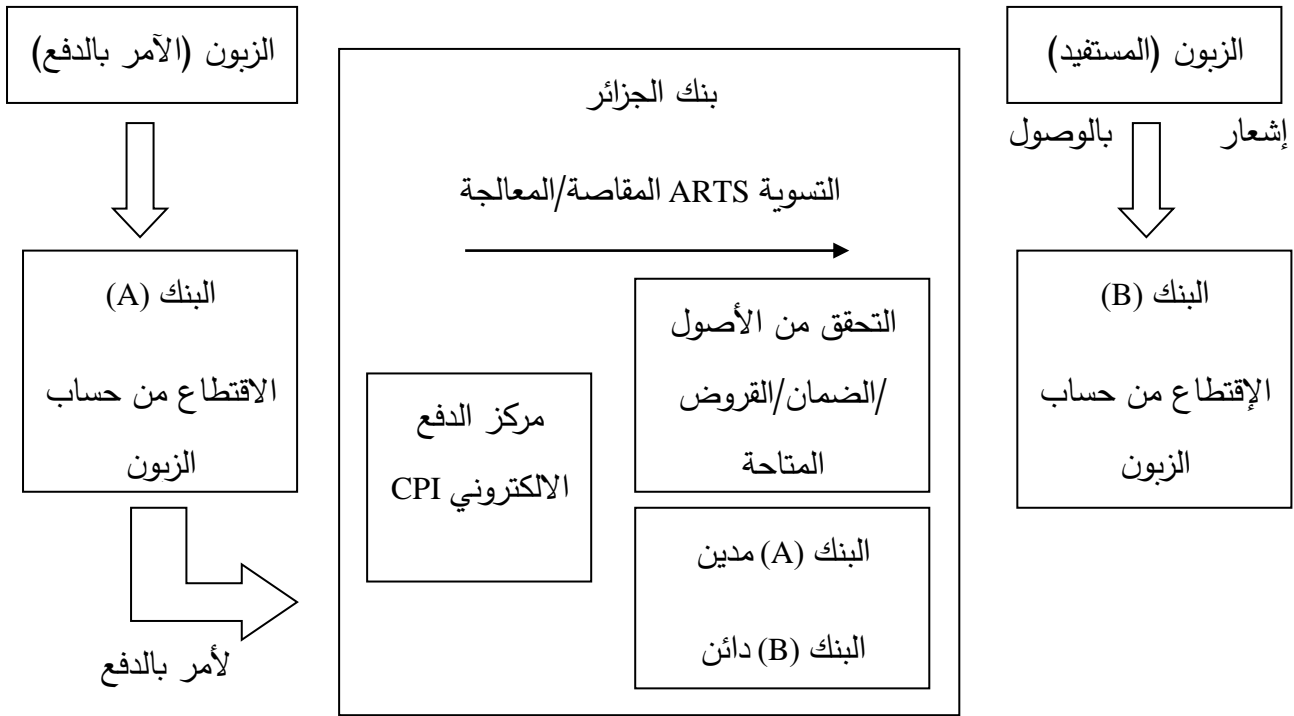
أما في حالة حدوث خطأ من قبل المشاركين فإن الجهاز المركزي للدفع الإلكتروني يرفض كليا أو جزئيا التسليم، ويرسل تقريرا عاما إلى المشارك الذي تسبب في هذا الخطأ.

د-تسيير المقاصة: وهي تعتبر من المهام الرئيسية التي أسندت الجهاز المركزي، والتي تقوم بها بطريقة عادية عن طريق مراقبة المواقع التي يمتلكها المشاركون حسب تاريخ التسديد، وبهذه الطريقة يمكنه أن يخلق كل يوم ملف تسديد مسبق لأرصدة ويعرضها على نظام الدفع المبالغ الضخمة (ARTS) عند استلام إشعار التسديد، حيث يرسل إلى كل مشارك خلاصة تتعلق بتسديداته أما في حالة نقص رصيد حساب التسديد الخاص بالمشارك في نظام ARTS فإن عملية المقاصة الإلكترونية ترفض تنفيذ العملية وهنا نظام مركز المقاصة الإلكترونية بعيد حساب عمليات المقاصة عن طريق عزل العمليات التي تحتوي على نقص.² وفي ما يلي يبين الشكل كيف تتم الإجراءات في نظام المقاصة الإلكترونية

¹ بصيرة محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الشكل رقم (7.2): المخطط العام للدفع البنكي الإلكتروني



جدول رقم (14.2): نشاط نظام ARTS خلال الفترة 2010-2017

معدل النمو (%)	المتوسط الشهري		عدد أيام العمل	قيمة العمليات (مليار دينار)	عدد العمليات	معدل التوافر %	السنوات	
	عدد العمليات	قيمة العمليات						
9.6-	2.8	48956	17630	254	587475	211561	99.93	2010
15.8	12.8	56676	19776	251	680123	237311	99.77	2011
21.3-	13.6	44603	22463	252	535234	269557	99.77	2012
33.1-	7.7	29835	24202	253	358026	290418	99.99	2013
4.0	8.2	31033	26196	253	372394	314357	99.99	2014
28.8-	6.5	22095	27896	255	265241	334749	100	2015
23.9-	0.007	**806.6	*1314	-	201692.3	328404	-	2016
50.5-	3.3	**396.4	*1346	-	99896.3	339227	-	2017

* متوسط يومي * قيمة يومية

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2010-2017

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نشاط نظام (ARTS) قد شهد تطورا ملحوظا حيث أنه عرف نمو إيجابيا في عدد العمليات لكن قيمة هذه العمليات عرفت نموا سلبيا في سنوات 2010، 2012، 2013، لتشهد نموا إيجابيا سنة 2014 بنسبة 4%، ثم بعد ذلك شهدت نموا سلبيا خلال السنوات 2015، 2016، لتصل نسبة هذا النمو سنة 2017 إلى 2017 إلى -50.5%، ويفسر هذا التراجع للقيم المتفاوض بشأنها بصفة خاصة إلى الانخفاض القوي المسجل في عمليات السياسة النقدية التي تقلصت بحددة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، أما معدل التوافر فقد عرف تطورا ملحوظا حيث وصل سنة 2015 إلى سنة توافر 100% وهذا يعني أنه تم تشغيله 8 ساعات لكل يوم عمل.

الجدول رقم (15.2): نشاط نظام الدفع الإجمالي للمبالغ الكبيرة خلال سنة 2017 (حسب طبيعة العملية)

القيم بملايير الدينارات

طبيعة العملية	الحجم	القيمة	نسب من الحجم %	نسب من حيث القيمة %
عمليات البنك المركزي (3+2+1)	89827	35519.039	26.48	35.56
عمليات السياسة النقدية (1)	2952	18618.387	0.87	18.64
عمليات الصرف (2)	29948	10087.624	8.83	10.10
عمليات خاصة بالنقد الورقية (3)	56927	6813.026	16.78	6.82
عمليات المشاركين (بنك الجزائر، الخزينة العمومية، البنوك التجارية و بريد الجزائر) (6+5)	243307	53774.115	71.72	53.83
عمليات بنك الجزائر (5)	8494	6978.367	2.50	6.99
عمليات المشاركين الخارجيين (البنوك، الخزينة العمومية، بريد الجزائر) (6)	234813	46795.784	69.22	46.84
رصيد الأنظمة الخارجية (7)	6093	10603.114	1.80	10.61
مجموع العمليات المعالجة خلال 2017	339227	99896.266	100.00	100.00
مجموع العمليات المعالجة خلال 2016	328404	201692.278	-	-

-	-	50.47-	3.30	معدل النمو (%)
-	-	8324.689	28269	المتوسط الشهري في 2017 (12/ شهر)
-	-	396.414	1346	المتوسط اليومي في 2017 (252 يوم عمل)

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

خلال سنة 2017، عالج نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة ARTS ما يعادل 339227 عملية، بمبلغ إجمالي قدره 99896.3 مليار دينار، مقابل 328404 عملية، بمبلغ قدره 3.3% وبتراجع معتبر قدره 50.5% من حيث القيمة يفسر هذا التراجع للقيم المتفاوض بشأنها، بصفة خاصة بالانخفاض القوي المسجل في عمليات السياسة النقدية، التي تقلصت بحدّة خلال السنة قيد الدراسة لتبلغ إجمالي قدره 18618.4 مليار دينار، أي انخفاض قدره 85.8% مقارنة بالسنة السابقة، كمتوسط يومي، عالج هذا النظام 1346 عملية، بمبلغ قدره 396.4 مليار دينار في 2017، مقابل 1314 عملية بمبلغ قدره 806.8 مليار دينار، خلال السنة السابقة.

فيما يخص هيكل العمليات المعالجة، ملت التحويلات المجرات من طرف المشاركين في هذا النظام (بنك الجزائر والخزينة العمومية والمصارف التجارية وبنك الجزائر) بنسبة 71.7% من إجمالي العمليات متبوعة بعمليات البنك المركزي بنسبة 26.5%، وأرصدة الأنظمة خارج نظام ARTS بنسبة 1.8%. من حيث القيمة مثلت عمليات المشاركين في النظام 53.8% من المبلغ الإجمالي للتحويلات المعالجة من طرف هذا النظام، أي ما يفوق النصف تقريبا، بينما مثلت عمليات البنك المركزي وأرصدة الأنظمة خارج هذا النظام 35.6%، و10.6% على التوالي.

حسب شرائح المبالغ، تبقى حصة المدفوعات التي تفوق مبلغ 100 مليون دينار، مهيمنة بإجمالي قدره 96909.4 مليار دينار، ممثلة بذلك 97.0% من مبالغ العمليات المسجلة في نظام ARTS.

الفرع الثاني: نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات ATCI:

أولاً: لمحة عن نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات ATCI:

تم إنشاء نظام المقاصة الإلكترونية الذي يدعى نظام الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك ATCI بموجب النظام رقم 05-06¹، ويتعلق الأمر بنظام ما بين البنوك للمقاصة الإلكترونية للصكوك والسندات والتحويلات والاقطاعات الأوتوماتيكية السحب والدفع باستعمال البطاقة المصرفية وهو خاص بالتحويلات التي تقل قيمتها عن واحد مليون دينار جزائري، ويشتمل هذا النظام حسب مبدأ المقاصة متعددة الأطراف لأوامر الدفع التي يقدمها المشاركون في هذا النظام فيتم حساب الأرصدة المقاصة في ATCI ثم تدفق ويتم تسويتها في نظام ARTS (كل مشارك في نظام ATCI يجب أن يكون لديه حساب تسوية في نظام ARTS)، حيث يسير هذا النظام من طرف مركز المقاصة القبلية بين البنوك CPI وهو فرع تابع لبنك الجزائر في شكل شركة أسهم ذات رأسمال مفتوح على البنوك، ويتم عمل هذا النظام وفق ثلاث مراحل: في الأول يتم تبادل أوامر الدفع بشكل متواصل بين المشاركين في يوم التبادل، ثم مرحلة حساب الوضعيات الصافية متعددة الأطراف حسب كل مشارك قبل إقفال يوم التبادل وأخيراً مرحلة الصب من أجل تسوية الأرصدة الصافية في حسابات التسوية الخاصة بالمشاركين المفتوحة في نظام ARTS وقد دخل هذا النظام الخدمة في شهر ماي 2006.²

ثانياً: أهداف نظام المقاصة عن بعد

نظام المقاصة عن بعد للمدفوعات النقدية يقدم للبنوك المستعملة المزايا التالية:³

- تخفيض آجال تغطية اليم؛

- تأمين المبادلات؛

- تسهيل الإجراءات وتخفيض مخاطر الأخطاء؛

- تحسين تسيير الخزنة.

¹ نظام 05-06 المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة للجمهور العريض الأخرى، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 23 أبريل 2006، العدد 26، ص: 24.

² بصيرة محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

³ بلوافي محمد: مرجع سبق ذكره، ص: 96.

الجدول (16.2): نشاط نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض خلال سنة 2017 (حسب طبيعة العملية)

الحجم بمليون عملية والقيمة بملايير الدينارات

طبيعة العملية	الحجم	القيمة	نسب من حيث الحجم %	نسب من حيث القيم %
الصكوك	8.300	17370.058	36.17	92.62
الأوراق التجارية	0.220	401.125	0.96	2.14
التحويلات	11.426	946.098	49.79	5.04
الاقتطاعات	0.006	3.378	0.02	0.02
المعاملات عبر البطاقات المصرفية	2.994	33.093	13.05	0.18
مجموع العمليات عبر المقاصة	22.946	18753.752	100.00	100.00
المتوسط الشهري في 2017 (12/ شهرا)	1.912	1562.813	-	-
المتوسط اليومي في 2017 (251/ يوم عمل)	0.091	74.716	-	-

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

خلال سنة 2017 التي عرفت 251 يوم تبادل عالج نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض ما بين 22.9 مليون عملية، بقيمة قدرها 18753.8 مليار دينار مقابل 21.0 مليون عملية بقيمة 17639.5 مليار دينار في سنة 2016، أي بارتفاع معتبر بلغ 9.3% من حيث الحجم و6.3% من حيث القيمة كمتوسط يومي للتبادل، عالج هذا النظام في سنة 2017 متوسط حجم يومي قدره 91419 عملية بقيمة إجمالية تعادل 74.7 مليار دينار، مقابل 82296 عملية، بقيمة 69.2 مليار دينار في 2016. من حيث عدد المعاملات مثلت الصكوك والتحويلات التي تمت مقاصتها إلكترونيا في 2017 الحصة الأكبر بنسب تساوي 36.2% و 49.8% على التوالي، من الحجم الإجمالي لمتوسط وسائل

الدفع المتبادلة تعكس الزيادة في حجم المدفوعات الارتفاع الواضح في المدفوعات عن طريق التحويلات التي أصبحت مهيمنة على حساب المدفوعات، عن طريق الصكوك في المقابل يبقى مبلغ الصكوك التي تمت مقاصتها إلكترونيا في 2017 مهيمنة بواقع 17370.1 مليار دينار، أي بحصة قدرها 92.6% من إجمالي العمليات.

فيما يخص الأوراق التجارية، يعمل بنك الجزائر بإعداد مشروع توحيد هذه الأوراق، وذلك سيسمح للمصارف، ولبريد الجزائر تبادل هذه الأوراق في صيغة رقمية كليا (تسجيلات وصور ممسوحة لهذه الأوراق، فيما يتعلق بالبطاقات تجدر الإشارة أنه خلال سنة 2017 تم الترخيص للشروع في النشاط لأربعة وعشرون تاجر عبر شبكة الانترنت، مما يسمح لحاملي البطاقات المصرفية (بطاقات ما بين المصارف) بالدفع عبر الانترنت، لقي هذا النوع من الدفع في سنة 2017 رواجاً واسعاً وقبولاً كبيراً لدى حاملي هذه البطاقات، بفضل التسهيلات التي يوفرها الدفع عن بعد، هذا ما يشير إلى تسارع وتيرة الدفع عبر الانترنت بعد صدور القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية.

المبحث الثالث: آفاق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

إن اعتماد الجزائر للصيرفة الإلكترونية من شأنه التأثير على الأداء الاقتصادي لها، وكذا الأداء المصرفي فيها مما يطرح عدة إمتيازات هامة لكليهما، وبالتالي يتيح للجزائر الاندماج في الاقتصاد الجديد القائم على التكنولوجيا الحديثة، لكن وفق شروط معينة، لذا سيتم التطرق في المبحث للمطالب التالية:

المطلب الأول: أهمية اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

إن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية في الجزائر سيؤدي إلى حدوث العديد من التغيرات الإيجابية على الاقتصاد بصفة عامة والنظام المصرفي بصفة خاصة.

أولاً: تأثير الصيرفة الإلكترونية على الاقتصاد الجزائري

إن مرور الاقتصاد الجزائري بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق مستعداً لتبني كل الوسائل التي تؤدي إلى الاستقرار.

- تأثير الصيرفة الإلكترونية على المؤسسة الاقتصادية: تعمل الصيرفة الإلكترونية على تحسين الإدارة واقتصاد الوقت والتكلفة والاستفادة من الخدمات بجودة عالية وبتكلفة وجهد أقل.¹

¹ قاسم ياسين، قايدى كمال، إسهامات الصيرفة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي لخمس مليانة، يومي 26-27 أبريل، 2011.

- **محااربة الاقتصاد الموازي:** لقد فرض تأخر وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية على المتعاملين التجاريين التعامل خارج الدائرة المصرفية، هذا التعامل قد ساعد على تداول النقود خارج هذا الإطار الذي ساهم بدوره في بروز ظاهرة الاقتصاد الموازي (غير الرسمي) ونفسي ثقافة الاكتناز كلها عوامل ساعدت على ارتفاع السوق الموازنة، وهذا الأمر أصبح يهدد الإقتصاد الوطني الذي مازال هشاً، وبالتالي فإن اعتماد الصيرفة الإلكترونية وإقامة أنظمة دفع إلكترونية سوف يسهل دخول السوق المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفية ، وبالتالي المساهمة في التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي والسوق الموازية بالأخص في ظل توفير بيئة مناسبة لذلك.¹

- **إيجاد وتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر:**² إن أساس ظهور وتطور التجارة الإلكترونية يعود في الأصل إلى مدى انتشار استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وفعالية الصيرفة الإلكترونية، ولا أحد تحظى عليه أهمية التجارة الإلكترونية، بالتالي على الجزائر تدعيم الصيرفة ووسائل الدفع الإلكترونية لإيجاد وسط مناسب لهذا النوع من التجارة.

- **إعطاء دفع للحكم الإلكتروني في الجزائر:** لقد أصبحت فكرة إنشاء الحكومة الإلكترونية أمراً لا بد منه في ظل انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية وتزايد المطالب الشعبية بضرورة تخفيف الأعباء البيروقراطية وهذا المشروع يتطلب توفير بنية أساسية للانطلاق، أحد دعائمها هي الصيرفة الإلكترونية.³

- **بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر:** يتمحور الاقتصاد الرقمي حول ثلاث مكونات أساسية: "البرمجة، الخدمات، التجهيز". فرغم ما تعانيه في هذا المجال من نقائص، فمن الممكن تفعيل خبرات ومهارات المنظمات الجزائرية العاملة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتصديرها نحو أسواق أخرى، إن الدور الأساسي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتصديرها هو توفير دعامة لتشييد مجتمع معلومات الاقتصاد الرقمي.⁴

¹ دغنون العطرة، استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، خصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2016-2017، ص: 182.

² نفس المرجع، ص: 183.

³ كمال كريم زيان، حورية آيت زيان، الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، المؤتمر العلمي الخامس بعنوان نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلا دلفيا، عمان، 2007، ص: 32.

⁴ مخفي أمين وآخرون، التحول الرقمي المبني على اقتصاد المعرفة رهان تحسين قدرات الأداء واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الملتي الدولي الثاني حول التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة، 2017، ص: 11.

ثانيا: تأثير الصيرفة الإلكترونية على النظام المصرفي الجزائري

يتيح النظام المصرفي الجزائري عند اعتماده الصيرفة الإلكترونية عدة إمتيازات، نذكر منها:¹

- تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف في أداء الخدمات وإنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة، خاصة أن الجزائر مساحتها واسعة والتواجد على الانترنت قادر على التكفل بالوصول إلى عدد كبير من الزبائن وتقديم خدمات جيدة متنوعة وبتكلفة أقل، إضافة إلى إمكانية تسوية خدماتها المصرفية، فضلا عن تسهيل التعاملات بين المصارف والمبادلات الإلكترونية؛

- إن استخدام الانترنت في المصارف الجزائرية يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بعدة المصارف والترويج لخدماتها، والإعلام بتطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين وسائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر؛

- مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات العالمية في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية وهي تستعد للاندماج في الاقتصاد العالمي، وتبحث عن جلب الاستثمار؛

- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية وإقامة أنظمة دفع إلكتروني يساهم في تطوير أدائها وترقيتها؛

- تساهم ثورة الاتصالات والمعلومات في تسيير شؤون الحياة اليومية وذلك بتحسين وتسهيل معيشة العائلات والأفراد بترقيتها للأفضل، وتطوير المجتمع بتمكينه من وسائل جديدة.

المطلب الثاني: آفاق تفعيل مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

شهدت الجزائر نهاية عام 2016، مجموعة من التحولات الخاصة بالمنظومة الإلكترونية للبنوك تمثلت أساسا في إدراج وتفعيل بطاقات الدفع الإلكتروني والتي تعتبر مفتاح الأداء الإلكتروني للبنوك غير أن هذا التفعيل كان محدودا جدا ومقتصرا على مجموعة من البنوك دون سواها واقتصار صلاحية الشبكات المالية الإلكترونية بها على الحدود الوطنية، هذا بالإضافة إلى قلة ومحدودية الخدمات المالية المتوفرة بها، في المقابل كان هناك انتشارا موازيا للبنوك الأجنبية توفر خدمات مالية مطلوبة من الجمهور، كتوفير بطاقة ماستر كارد، وفيزا، التي تسمح بتسديد وتحصيل مستحقات الغير محدودة جغرافيا أي في كل العالم، ومن هذه البنوك (بنك نتلر، وبنك سكريل، وبنك بايونير) اللواتي تشهد إقبال كبيرا على

¹ نصيرة شبوب، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

خدماتها، وهذا يدل على أن عنصر الطلب متوافر على كل حال على الخدمات البنكية والمالية الإلكترونية وإنما لمشكل في العرض.¹

والإنتقال إلى عصر المعلوماتية يعني ضرورة تكييف البنوك الجزائرية مع تغيرات وتطورات المحيط، وهذا التكيف يتطلب اتخاذ عدة إجراءات تعتمد بالأساس على:

أولاً: مواكبة أحداث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي

لا شك في أن أهم ما يميز العمل المصرفي في عصرنة العولمة هو تعاظم دور البنوك التكنولوجية المصرفية والعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تطوير النظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية حتى تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء، وقد اهتمت الدول المتقدمة بشكل خاص بتكثيف الاستخدام لإحداث تقنيات المعلومات والاتصالات في المجال المصرفي لتحقيق هدف انخفاض العمليات المصرفية التي تتم داخل فرع البنك، حيث أصبحت لا تتجاوز 10% من إجمالي العمليات،² بينما تتم جميع العمليات الأخرى بواسطة قنوات إلكترونية مثل أجهزة الصراف الآلي، ونقاط البيع الإلكترونية، وهو ما ترتب عليه تغيرات ملحوظة في طبيعة وآليات تقديم الخدمة المصرفية.

ثانياً: تطوير التسويق المصرفي

يعتبر التسويق المصرفي الحديث أداة تحليلية هامة لمعاملة العاملين بالبنك في رسم السياسات ومراقبة ومتابعة العمل المصرفي، من خلال القيام ببحوث السوق وجمع وفحص وتحليل تطورات السوق واتجاهاته، واستخدام المنهج العلمي في تحليل قدرات العملاء المالية للجمارك بغرض تبادل المعلومات بصفة آنية والتأكد من نجاعتها إضافة إلى قاعدة بيانات الإدارة الجبائية، وبهذا تم فتح المجال للملزومين بالضريبة القيام بتصريحاتهم الجبائية الإلكترونية في انتظار الاستفادة قريبة من الدفع عن بعد في إطار عملية نموذجية من المقرر أن تعمم عبر كافة مراكز الضرائب مستقبلاً، كما يمكنهم تصفح البوابة الإلكترونية بأنفسهم عبر الموقع: www.jibayacie.mfdgi.gov.dz. وتحديد احتياجاتهم وتصميم ومزيج الخدمات المصرفية الذي يتلاءم معهم، ولضمان تهيئة بيئة مصرفية مناسبة للعملاء، تمكن البنك من الاحتفاظ بهم من خلال الاهتمام بتحسين الانطباع المصرفي لديهم.³

¹ بلبالي عبر الرحيم، واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر وآليات تفعيلها، على الموقع: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article>

² رايح زبيري، لندة بوزرورة، آفاق الصيرفة الإلكترونية في المؤسسة المصرفية الجزائرية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016، ص: 300.

³ رايح زبيري، مرجع سبق ذكره، ص: 301.

ثالثا: الارتقاء بالعنصر البشري

يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي على اعتبار أن الكفاءة في الأداء هي الفاصل ما بين المصارف فمهما تنوعت مصادر الكفاءة يظل العامل البشري ورائها، ومن أجل مسايرة أحداث ما وصل إليه العلم في مجال التكنولوجيا المصرفية ينبغي تطوير إمكانيات العاملين وقدراتهم لاستيعاب التطورات في مجال الخدمات المصرفية، بما يحقق تحسين مستوى الخدمة المصرفية وتحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية في المصارف الجزائرية³ ويتطلب الارتقاء بالعنصر البشري تبني العديد من الإستراتيجيات نذكر منها:¹

- تنمية مهارات العاملين بالبنوك وإعداد كفاءات مصرفية على مستوى عالمي وتطوير نظم الإدارة من خلال برامج التدريس المتطورة، وضرورة مشاركة العاملين في وضع أساليب تطوير الأداء، ما يضمن التزامهم وحماسهم عند التطبيق؛

- إعداد البرامج التدريبية لمختلف المستويات الإدارية العليا والوسطى والتمثيلية بقدر كبير من المرونة والفاعلية في ظل الإيقاع السريع لنشاطات الصيرفة العالمية؛

- ترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي البنوك التي تتعلق بأهمية الابتكار والإبداع، ومواكبة التكنولوجيا الحديثة والمبادرة لكسب عملاء جدد مع تحرر من القيود الروتينية التي تعيق سير العمل؛

- تطبيق مبدأ قيادات مستقل بصورة أكثر فعالية وذلك بإعطاء فرصه للعناصر التشابه لتولي الوظائف القيادية، على أن يتم اختيار من تتوفر لديهم الكفاءات الصفات الشخصية التي تأهلهم لذلك.

رابعا: مواكبة المعايير الدولية

هذا لا يتأتى إلا من خلال إتباع العمل علة تدعيم القواعد الرأسمالية، تطوير السياسات الائتمانية والاهتمام بإدارة المخاطر.²

¹ كريمة بن صالح، طلحي فاطمة الزهراء، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاهتمام بالكفاءات البشرية كمدخل لعصرنة البنوك الجزائرية في ظل الاقتصاد المعرفي، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، 2018، ص: 69.

² العياطي جهيدة، محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية، مقال منشور

على: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article>.

خامسا: تفعيل دور الدولة والبنك المركزي في تطوير الجهاز البنكي الجزائري

يعد تطوير الجهاز البنكي مسألة مصيرية في مستقبل الاقتصاد الجزائري لذا فإنه لا يمكن إغفال الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة ومؤسساتها المختلفة، خاصة البنك المركزي في تفعيل هذا التطوير، وفي هذا الإطار ينبغي القيام بما يلي:¹

- تهيئة المناخ التشريعي ليتلاءم مع المتغيرات على الساحة المصرفية خاصة في ظل العولمة والتحرير الاقتصادي؛

- تطوير الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي على البنوك ليتلاءم مع المخاطر العديدة التي أصبحت تتعرض لها البنوك في ظل استخدام تكنولوجيا الحديثة؛

- العمل على تدعيم القواعد المحاسبية والراجعة بالبنوك؛

- تبني أنظمة الخبرة في مجال اتخاذ القرار وذلك بالعمل على خلق خلية متخصصة كما أصبح يعرف بالذكاء الاقتصادي، والهدف منها هو جمع المعلومات (داخليا وخارجيا) من أجل توضيح الرؤى، وتقديم النصح لمتخذي القرار في البنوك؛

- شن التشريعات اللازمة لتسهيل انتشار الأعمال الإلكترونية.

بعد أن أدركت الجزائر مؤخرا ضرورة توظيف التقنيات الحديثة في مختلف نشاطاتها الاقتصادية والدخول لعالم الاقتصاد الرقمي، للنهوض بالاقتصاد الوطني بذلك ولا زالت تبذل جهودا لترقية أنشطتها الاقتصادية ومنظومتها المصرفية، حيث أخذت البنوك مبادرة إنشاء شركة خاصة تعمل على تركيب أجهزة الدفع الإلكتروني للتجار مجانا مقابل دفع اشتراك شهري بقيمة 500 دج، وهذا من أجل ترقية وتطوير خدماتها وتعميم ثقافة استعمال بطاقات الدفع الإلكترونية في الآفاق المستقبلية.²

كما قامت البنوك مؤخرا بتوقيع اتفاقيات مع بعض الشركات لدفع مختلف الفواتير مثل اتفاقية سونلغاز والبنك الوطني الجزائري المتعلقة بفتح المجال للزبائن بدفع فواتير الكهرباء والغاز إلكترونيا في آفاق 2018. كما نم المصادقة مؤخرا ضمن قانون المالية 2018 على مشروع قانون التجارة الإلكترونية الذي تضمن عدة أحكام لضمان أمن التجارة الإلكترونية مع تحديد التزامات المومنين والعملاء

¹ مرزوق عاشور، مغموري صورية، عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الإلكترونية بالجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة الجزائر، ص: 18.

² ضيف أحمد، بوعكاز عامر، مرجع سبق ذكره، ص: 137.

الإلكترونيين، وينبغي مشروع القانون أولاً على التسجيل في السجل وفي سياق عصرنة الأنظمة المالية، تم إنشاء نظام معلوماتي ممرز للمالية العمومية يخص أساساً إدارة الضرائب، إدارة الميزانية وإدارة المحاسبة، مع تعميم وسائل الدفع الإلكتروني وتطوير الأنظمة المعلوماتية، زيادة على عصرنة جهاز الجمارك حيث تم ربط البنوك بقاعدة البيانات للمديرية العامة

المطلب الثالث: عراقيل تطبيق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر والحلول المقترحة

إن استخدام الانترنت في الجزائر يكاد يتوقف على المراسلات الشخصية وبعض الاهتمام لدى الأكاديميين الذين يبحثون عن الوثائق والمواد العلمية لإثراء بحوثهم، أما الصيرفة الإلكترونية فإن هناك مجموعة من العوائق تقف حائلاً أمام إمكانيات تطويرها واعتمادها في بلادنا يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

أولاً: عراقيل انتشار الصيرفة الإلكترونية

من أهم العراقيل التي تعيق تطبيق التكنولوجيا في المصارف الجزائرية هي:¹

- انخفاض الثقة من الزبائن اتجاه النظام الحديث للإعلام والاتصال؛
- قلة الوعي المصرفي للعملاء وإطارات البنوك لمزايا البنوك الإلكترونية؛
- عدم الثقة في التسديد بالوسائل الإلكترونية؛
- عدم توفر إطار قانوني لتنظيم آلية العمل المصرفي الإلكتروني؛
- قلة الخبراء والإطارات في مجال التقنية المصرفية الإلكترونية؛
- تعدد المخاطر القانونية على تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية؛
- عدم توفر الحماية الكافية لتأمين سلامة نقل المعلومات والتحويلات المالية؛
- عدم توفر منافسة كاملة بين البنوك في الجزائر.

ثانياً: الحلول المقترحة

¹ بحوصي مجذوب، سفيان عبد العزيز، واقع وآفاق البنوك الإلكترونية (مع إشارة إلى مستقبلها في الجزائر)، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، العدد 03، 2013، ص: 221.

إن تزايد الإهتمام العالمي بالاقتصاد الرقمي بصفة عامة، ووسائل الدفع الإلكتروني بصفة خاصة، يفرض على الجزائر أن تدرك حقيقة وضعها على خريطة المعاملات الإلكترونية الحديثة، إذ لا بد أن تبذل مجهودات متزايدة ومتسارعة لتدارك النقص والتأخر وذلك بتسخير تجارب الدول المتقدمة واتخاذ كافة الإجراءات للنهوض بالصيرفة الإلكترونية في الجزائر، ومن جملة الإجراءات نذكر ما يلي:

1-الحلول المرتبطة بالمشكلات الواقعية: تتعلق الحلول المرتبطة بالمشكلات الواقعية بالعناصر التالية:¹

1-1: **وجوب الإسراع في تحديث وتطوير البنكي التحتية:** نمو وشيوع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني مرتبط بمدى وجود بنية تحتية تكفل سهولة استخدامها لذلك لا بد أن تسعى الجزائر إلى توفير ذلك لتحسين وتوسيع وإصلاح الخطوط الهاتفية، وبناء نظم وشبكات جديدة جد متطورة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات سرعة وكفاءة عالية، وكذلك يجب على الجزائر فتح المجال وتحرير خدمات الاتصالات أمام الخواص التي يسيطر عليها المتعامل العمومي الوحيد المتمثل في اتصالات الجزائر من أجل خلق بيئة تنافسية.

1-2: **تحديث النظام المصرفي والخدمات المصرفية:** وذلك من خلال

- وجوب الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية وذلك بإجراء خصخصة ولو جزئية للقطاع المصرفي في الجزائر، وذلك من أجل بعث توازن تركيبة القطاعات العام والخاص وفتح مجال المنافسة مما ساهم في تحسين الخدمات المصرفية وعصرنتها؛

- المبادرة بإنشاء الهياكل القاعدية لإطلاق مشروع البنوك الإلكترونية في الجزائر واتخاذ جميع الإجراءات الإدارية المتعلقة بها، وكذا اعتماد الهاتف المصرفي في تقديم الخدمات البنكية وتسهيل إصدار البطاقات البنكية؛

- تكوين الموارد البشرية العاملة في القطاع البنكي، وذلك ببرمجة دورات تكوين لتحسين المستوى والرفع من كفاءة الإطار العاملة في المؤسسات المصرفية والبنكية وكذا التدريب على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة.

2-الحلول الأمنية: وذلك من خلال:²

¹ عزوز سعيدة، محدودية انتشار وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر (الأسباب والحلول)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 02، 2018، ص ص: 245-246.

² المرجع نفسه، ص: 246.

1-2: ضرورة توفير مبالغ ومحيط قانوني شامل لمختلف الأشكال الجديدة من أدوات الدفع الإلكترونية يضمن أساسا ثقة العامة هذه الأخيرة سواء في التشريعات الداخلية، أو حتى على مستوى التعاون الدولي.

2-2: تفعيل الحماية الجنائية للمستندات الإلكترونية وتشديد العقوبات المتعلقة بالمساس أو اختراق منظومات البيانات الإلكترونية.

2-3: تفعيل أنظمة التوقيع الإلكترونية وتعميم أنشطة التشفير التي تعتمد على تقنيات معقدة بدلا من أنظمة التشفير التقليدية التي تعتمد على تغيير الأرقام فحسب واليت كان يسهل اختراقها من قبل قراصنة حل الشفرات.

3-الحلول القانونية: وذلك من خلال:

3-1: تعديل القانون التجاري الجزائري الخاص بالمعاملات الإلكترونية أو إفرادها بقانون خاص مستقل ينظم جميع المسائل الخاصة بها.

3-2: لابد من وضع تشريعات متعلقة بالأموال الإلكترونية وتكنولوجيا الخدمات المالية والمصرفية، بحيث تغطي وتشمل جميع المجالات المتعلقة بنظم التحويل الإلكتروني والبطاقات البنكية والمصارف الإلكترونية.

خلاصة الفصل:

إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر مازال في البداية، ورغم العدد الهائل من البرامج والمشاريع، لذلك لابد من المرور إلى إنشاء شبكة إلكترونية مصرفية وطنية من خلال استخدام نظام التسوية الإجمالية الفورية مما له من فوائد وامتيازات، وتطور استخدام بطاقات الائتمان بمختلف أنواعها، والنقود الإلكترونية، وتوسيع استعمال شبكة الانترنت.

كما يجب أن تسعد المصارف الجزائرية لتحديث إدارتها، وتحديث خدماتها فضلا عن تطور الإعلام المصرفي للمساهمة في نشر ثقافة مصرفية في المجتمع، وضرورة أن تساهم المراكز التجارية والمؤسسات الأخرى في ذلك.



خاتمة عامة

كثيرة هي التغيرات التي مرت بعالم البنوك منذ نشأتها حتى الآن، إلا أن التغيرات التي عرفتها البنوك الجزائرية خلال عقد التسعينات أحدثت تحولات عميقة في طبيعة عملها، فلم تعد البنوك تلك المؤسسات التي تقوم بتلقي الودائع ومنح القروض، ولم يعد العمل المصرفي التقليدي سائدا، فالتطور التكنولوجي الذي ارتبطت به الصناعة المصرفية فتح مجالا واسعا لابتكار خدمات ووسائل إلكترونية حديثة، ولعل تجارب بعض الدول التي تشهد تحولات كبيرة للانتقال للعالم الرقمي، هو أكبر حافز لتشجيع الجزائر على استيعاب هذه التغيرات التكنولوجية الهائلة، وخوض تجربة الصيرفة الإلكترونية للاستفادة من مزايا تطبيقها.

بعد دراسة موضوع هذا البحث ومحاولة الإحاطة ببعض جوانبه، يمكن إجراء اختبار للفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: تتمحور الفرضية الأولى حول كون العمل المصرفي الإلكتروني هو كافة عمليات ونشاطات التي يتم عقدها وتنشيطها من قبل المصارف عن طريق الوسائل الإلكترونية، وقد ثبت صحتها، بحيث يتفاعل العمل المصرفي الإلكتروني بدرجة كبيرة مع الوسائل الإلكترونية الحديثة؛

الفرضية الثانية: إن تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر يشهد صعوبات نظرا لارتفاع تكاليفه وصعوبة تقبله لدى الجمهور، وتحديث نظام الدفع الجزائري ليس مرهون فقط بتغيير الثقافة المصرفية لدى الجمهور الجزائري، بل أيضا بضرورة القضاء على السوق الموازية، وعلى مدى جدية القائمين على مشروع وسائل الدفع، وقد ثبت عدم صحتها؛

الفرضية الثالثة: هذه الفرضية صحيحة إلى حد بعيد، حيث أن هناك علاقة كبيرة بين التأخر الملحوظ الذي يستهدف النظام المصرفي الجزائري، وعدم مواكبته للتطورات العالمية التي مست مختلف القطاعات بالأخص قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وفيما يخص الجهود الجزائرية المبذولة لعصرنة القطاع المصرفي، فمن خلال دراستنا لواقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر وجدنا أنها تسعى للتحديث من خلال تطوير وسائل الدفع كالبطاقات البنكية.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج بجملة من النتائج نوجزها في ما يلي:

- فرض تطوير علم الاقتصاد العديد من التغيرات التي لم يكن القطاع المصرفي الجزائري في منأى عنها، من خلال التوجه إلى رقمنة أنشطته باعتماد الصيرفة الإلكترونية ضرورة حتمية لمواجهة المنافسة بشكائها الوطنية والدولية؛

- لقد ساهم ظهور شبكة الانترنت وما لحقتها من تطورات في تراجع دور وسائل الدفع التقليدية لتحل محلها وسائل الدفع الإلكترونية، خاصة في ظل وجود هيئات دولية وعالمية في إنتاج وتسويق هذه الوسائل؛

- لازالت الجزائر تعاني من تخلف في إستخدام مختلف أنظمة الدفع الإلكترونية والبطاقات البنكية مقارنة ببعض الدول فمزال الجزائري يعتمد بشكل كبير على النقود القانونية، بدلا هذه الوسائل الحديثة، وذلك راجع إلى عدم ثقة العميل البنكي في أمن المعاملات عبر هذه الوسائل الحديثة؛

- تعتبر تجربة الجزائر مع الخدمات الإلكترونية تجربة فتية فلا يمكن الحكم عليها لا بالفشل ولا بالنجاح، وهذا لوجود إقبال من طرف المواطنين على هذا النوع يعرف تحسبا مستمرا حتى ولو كان بوتيرة بطيئة، لأن التعامل وفق هذا النمط الجديد يتطلب تغيير في ذهنيات الأفراد وتوجيه سلوكهم نحوها؛

- تحظى المقاصة الإلكترونية في الجزائر بحصة كبيرة في المعاملات الإلكترونية في المصارف، إذ تبلغ نسبة الشيكات التي تمت تسويتها بهذا الأسلوب 80% من إجمالي المبالغ التي تتم تسويتها بالمقاصة، وذلك بسبب السرعة في تسوية العمليات، وأمان أكبر في التحصيل.

- تفتح وسائل الدفع الإلكتروني آفاق واسعة للحصول على الخدمات البنكية في أي وقت وفي أي مكان؛

- سعي المحيط البنكي الجزائري إلى تطوي أنظمة المدفوعات النقدية الإلكترونية؛

- أهمية التعامل بالبطاقة البنكية من حيث سهولة سحب الأموال خاصة في المناسبات، كالأعياد وأيام العطل، وحتى في الليل؛

- هناك العديد من العوامل التي تحول دون تطور التعامل باستخدام البطاقات البنكية في الجزائر منها ما هو تقني ومنها ما هو بشري، لكن يمكن إرجاع السبب الرئيسي إلى نقص الوعي والثقافة اللازمة لاعتماد مثل هذه الوسائل.


الاقتراحات والتوصيات:

تم تدعيم هذه الدراسة بجملة من التوصيات نوجزها في ما يلي:

- تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج المتطورة، وتنويع الخدمات المصرفية المقدمة والنظر إلى هذا الأمر كونه حجر الزاوية لأي عملية تحول باتجاه الصيرفة الإلكترونية؛
- تحديث البنية التحتية اللازمة لمختلف البنوك العاملة في الجزائر وتطوير البيئة القانونية للعمل المصرفي الإلكتروني لتفعيله وحمايته؛
- الاستفادة من خبرات بعض الدول الرائدة في مجال الصيرفة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من خلال استعراض تجاربها، وتبادل الخبرات من خلال إرسال مهنيين وأكاديميين جزائريين لهذه الدول وتكوينهم؛
- ضرورة توسيع شبكة الموزعين الآلية للنقود، ونهائيات الدفع الإلكتروني من أجل الوصول إلى شريحة أكبر من المواطنين؛
- يشكل ضعف فهم لغة التكنولوجيات أهم عائق أمام انتشار استخدام وسائل دفع إلكتروني في الجزائر، لذلك فإنه ينبغي على المصارف وضع برامج تسهر على توعية العملاء، خاصة تلك المرتبطة بالخدمات المعقدة والمعروضة لأول مرة، بحيث تصبح سهلة ومفهومة لكل فئات العملاء؛
- تذليل الصعوبات لمستعملي البطاقات البنكية في مجال السحب والدفع الإلكتروني وتوسع استعمالاتها على نطاق واسع؛
- الاستفادة من تجربة بعض الدول في مجال تطبيق نظام الدفع الإلكتروني بالتجزئة والمبالغ الكبيرة بخصوصية النظام المصرفي الجزائري؛
- ترتبط عصرة المصارف فظلا عن تطوير قاعدة تكنولوجيات الجديدة في الإعلام والإتصال، بالتكون والتدريب المستمرين للقوى العاملة، والتجديد في التجهيزات والمنتجات، وهو ما يقتضي تخصيص موازنات مناسبة لذلك، بل واستحداث وظيفة بحث وتطوير في هذه المؤسسات.

آفاق الدراسة:

- السبل الكفيلة في انتشار الصيرفة الإلكترونية وتوسعها داخل القطاع المصرفي في الجزائر؛
- تحديات الصيرفة الإلكترونية في دول العالم الثالث؛
- مستقبل اليد العاملة في الجزائر في ظل استخدام الصيرفة الإلكترونية،
- تأثير استخدام الصيرفة الإلكترونية على تنافسية البنوك والمؤسسات المالية.



قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
2. أحمد سفر، العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب ناشرون، طرابلس-لبنان، 2006.
3. أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك -تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل-، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
4. أمل كرم خليفة، التجارة الإلكترونية، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2013.
5. بشير العلاق، التسويق الإلكتروني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
6. ثائر البكري وأحمد الرحومي، تسويق الخدمات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008.
7. جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
8. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
9. خيرى مصطفى كتانة، التجارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2009.
10. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014.
11. محمد أمين الرومي، التعاقد الإلكتروني عبر الانترنت، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004.
12. محمد حسين الطائي، التجارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
13. محمد سمير أحمد، التسويق الإلكتروني، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
14. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
15. محمد عمر الشويرف، التجارة الإلكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، دار وهران، عمان، الأردن، 2013.

16. محمد نور صالح الجداية وسناء جودت خلف، تجارة إلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
17. مصطفى كمال طه ووائل أنور بندق: الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
18. منير محمد الجنبهي وممدوح محمد الجنبهي، النقود الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
19. نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2007.
20. ناظم محمد نوري الشمري، وعبد الفتاح عبد اللات، الصيرفة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.
21. وائل الدببسي، دليل العمليات الإلكترونية في القطاع المصرفي - الواقع والآثار القانونية- إتحاد المصارف العربية، الطبعة 2، بيروت، 2010.
22. وسيم محمد الحداد وآخرون، الخدمات المصرفية الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.

ثانياً: المذكرات

1. العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، 2006-2007.
2. آسيا قاسمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس- 2014-2015.
3. آسية محجوب، البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة-حالة البنوك الجزائرية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إستراتيجية مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2010-2011.

4. أوجاني جمال، النظام القانوني لبطاقة الائتمان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية والادارية، تخصص: قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015-2016.
5. بركان أمينة، الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي-حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر - 03-، 2013-2014.
6. بلوافي محمد، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2005.
7. بوعافية رشيد، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري -الآفاق والتحديات-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2004-2005.
8. جلايلية عبد الجليل وبن عبد الفتاح دحمان، آلية تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الإلكترونية-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية-أدرار-الجزائر، 2018/2019.
9. حوالم عبد الصمد، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، 2014-2015.
10. خالد شمسان إسماعيل ضبعان، تحليل إتجاهات عملاء المصارف اليمينية نحو الصيرفة الإلكترونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المصرفية، جامعة سانت كليمنش العالمية، فرع عدن، 2013.
11. دغنون العطرة، استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2016-2017.

12. زهير زاوش، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أم البواقي، 2010-2011.

13. صراع كريمة، واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، 2013-2014.

14. قصي محمد ناصر الصمصام، تقانة الصيرفة الإلكترونية في سوريا، رسالة لنيل درجة ماجستير للدراسات العليا في إدارة الثقافة، الجامعة الافتراضية السورية، 2015.

ثالثا: المجالات (المقالات)

1. أحمد صبيح عطية، الصيرفة الإلكترونية في العراق-عناصر النجاح والإخفاق-، مجلة كلية الكوت، العدد (صفر) السنة الأولى، جامعة واسط، 2015.

2. أحمد ضيف، بوعكاز عامر: نحو بناء اقتصاد رقمي من خلال تفعيل الصيرفة الإلكترونية بالجزائر-تحليل إحصائي للواقع والآفاق مع إشارة لبعض التجارب الدولية الرائدة-، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 16 مكرر، جامعة زيان عاشور الجلفة-الجزائر-، 2019.

3. إخلاص باقر النجار، العمل المصرفي الإلكتروني المفهوم-المتطلبات-والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (14)، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، كانون الأول 2004.

4. أديب قاسم شندي، الصيرفة الإلكترونية -أنماطها وخيارات القبول والرفض-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السابع والعشرون، جامعة واسط، 2011.

5. أوصغير لويزة، خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السابع، جامعة برج بوعريج، الجزائر، 2018.

6. إيمان بلعياضي، مدى حجية التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري، مجلة الشريعة والاقتصاد: المجلد الثامن، الإصدار الثاني لسنة 2019، العدد 16، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2019.
7. بحوصي مجذوب، سفيان عبد العزيز، واقع وآفاق البنوك الإلكترونية (مع إشارة إلى مستقبلها في الجزائر)، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، العدد 03، 2013.
8. بصيرة محفوظ، نظام الدفع الإلكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11، عدد 4، 2019.
9. بلحاج بلخير، حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات (الضوابط والشروط)، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد 02، 2019.
10. بورايو هاجر أميرة، واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر -دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 02، 2018.
11. ثائر عدنان قدومي، العوامل المؤثرة في انتشار الصيرفة الإلكترونية-دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية-، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان-الأردن، 2008.
12. دراسة نسيم، التوثيق الرقمي ومسؤولية سلطات المصادقة الإلكترونية في القانون الجزائري 04-15، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد التاسع، جامعة محمد بن أحمد -وهران-2، 2018.
13. رابح زبيري، لندة بوزرورة، آفاق الصيرفة الإلكترونية في المؤسسة المصرفية الجزائرية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016.
14. رشدي عبد اللطيف وادي، أهمية ومزايا البنوك الإلكترونية في قطاع غزة بفلسطين ومعوقات إنتشارها، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 2، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، 2008.
15. زبير عياش وسمية عبابسة، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة وتطور البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 46، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة-الجزائر-، 2016.

16. زروق يوسف، **حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات -دراسة مقارنة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، 2012.
17. ستار جابر خلاوي، **مخاطر الصيرفة الإلكترونية وعمليات غسل الأموال**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط.
18. سعيد بن علي العضاوي، **المخاطر التي تواجه المصارف الإلكترونية**، مقال منشور على الموقع <https://www.alarabiya.net/ar/amp/aswaq/banks/>
19. سمية عابسة، **وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري-الواقع والمعوقات والآفاق المستقبلية-**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 06، جامعة أم البواقي-الجزائر، 2016.
20. سمية عابسة، **وسائل الدفع الإلكتروني في النظام بنكي الجزائري-الواقع والمعوقات والآفاق المستقبلية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016.
21. صليح بونفلة، عصام نجاح، **بطاقة الدفع البنكية cib والنظام القانوني للعقود الخاصة بها**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 03، جامعة 08 ماي 1945-قائمة-الجزائر، 2018.
22. ضيف أحمد وبوعكاز عامر، **نحو بناء إقتصاد رقمي من خلال تفعيل الصيرفة الإلكترونية بالجزائر-تحليل إحصائي للواقع والآفاق مع الإشارة لبعض التجارب الدولية الرائدة-**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 16 مكرر، جانفي 2019.
23. عادل عبد الله الفهيم، **البنوك وأنواعها**، مقال منشور على الموقع: <https://www.albayan.ae>، يوم 13 ماي 2012.
24. عادل عبد الله الفهيم، **البنوك وأنواعها**، مقال منشور على الموقع: <https://www.albayan.ae>، يوم 13 ماي 2012.
25. عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوت، **النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (1)، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2017.

26. عبد الهادي مسعودي، لخضر لعروس، تقييم واقع التجارة الإلكترونية واستعمالات البطاقات الإلكترونية بالجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 02، جامعة المسيلة، 2017.
27. عرابة رابح، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012.
28. عزوز سعيدة، محدودية انتشار وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر (الأسباب والحلول)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 02، 2018.
29. عماروش خديجة إيمان، بطاقات الائتمان في الجزائر -دراسة حالة بطاقة فيزا للدفع المسبق لبنك التنمية المحلية (GDE)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، عدد 24، جامعة أمجد بوقرة-بومرداس.
30. العياطي جهيدة، محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية، مقال منشور على: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article>.
31. كردي نبيلة، الشيك الإلكتروني، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 13، جامعة تبسة.
32. كرغلي أسماء، اليقظة التكنولوجية كأداة لزيادة القدرة التنافسية للبنوك -دراسة مرجعية مقارنة للبنوك العاملة بمقر ولاية البويرة-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة-بومرداس، 2013-2014.
33. كريمة بن صالح، طلحي فاطمة الزهراء، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاهتمام بالكفاءات البشرية كمدخل لعصرنة البنوك الجزائرية في ظل الاقتصاد المعرفي، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، 2018.
34. مزريق عاشور، مغموري صورية، عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الإلكترونية بالجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة الجزائر.

35. نبيل ذانون جاسم ومثال مرهون مبارك، معيقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية في القطاع المصرفي الحكومي، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية، العدد الخامس والعشرون، معهد الإدارة الرصافة، 2010.

36. يوسف مسعودي، أرجيلوس رحاب، مدى حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات في التشريع الجزائري (دراسة على ضوء أحكام القانون 04-15)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، سداسية محكمة، العدد 11، المركز الجامعي لتمرست-الجزائر، 2017.

رابعاً: الملتقيات والمؤتمرات

1. بريس عبد القادر وزيدان محمد، دور البنوك الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية، الملتقى الدولي للتجارة الإلكترونية، جامعة ورقلة، بتاريخ 16، 15، 17 مارس 2004.

2. صالح مفتاح وفريدة معاري، البنوك الإلكترونية، مداخلة مقدمة في مؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004.

3. عبد الغني ربوح ونور الدين عردة مداخلة بعنوان، تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق، المؤتمر الدولي العلمي حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.

4. قاسم ياسين، قايدي كمال، إسهامات الصيرفة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي لخميس مليانة، يومي 26-27 أفريل، 2011.

5. كمال كريم زيان، حورية آيت زيان، الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، المؤتمر العلمي الخامس بعنوان نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلا دلفيا، عمان، 2007.

6. مخفي أمين وآخرون، التحول الرقمي المبني على اقتصاد المعرفة رهان تحسين قدرات الأداء واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني حول التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة، 2017.

7. يوسف مسعداوي، البنوك الإلكترونية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية-واقع وتحديات-، البلدة، 2010.

8. يومي دراسي حول البنوك الإلكترونية، e-biblio-univ-modta.dz، بتاريخ 07 مارس 2020.

القوانين والمراسيم

1. القانون 10-05 المعدل والمتمم للأمر 58-75 المتضمن القانون المدني2.
2. القانون 04-15 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، الجريدة الرسمية 2015، العدد 06.
3. قانون رقم 05-02 المؤرخ في 6 فيفري 2005 يعدل ويتمم الأمر 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1997، المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية رقم 11 بتاريخ 09-02، 2005.
4. المرسوم 162-07 يعدل ويتمم المرسوم 123-01 المتعلق بنظام الأشغال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية.
5. نظام 06-05 المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة للجمهور العريض الأخرى، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 23 أبريل 2006، العدد 26.
6. نظام رقم 04-05 المتعلق بنظام التسوية الإجمالية الفورية المبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 15 يناير 2006، العدد 2.

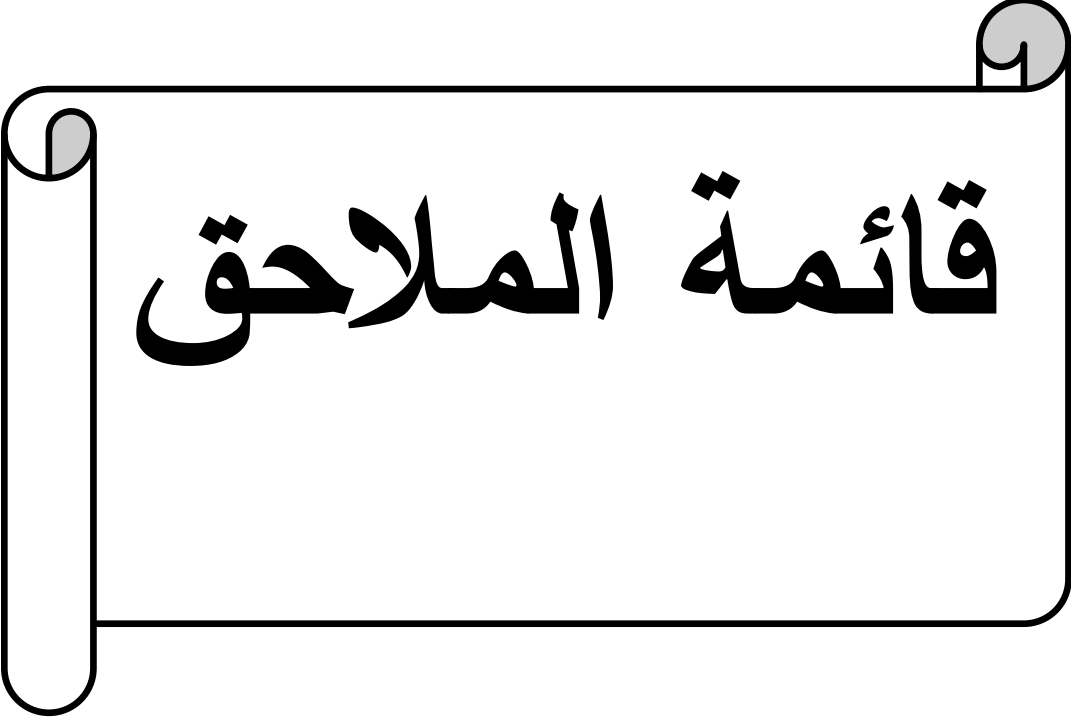
خامسا: المواقع الإلكترونية

1. <http://www.arpt.dz/ar/obs/etude/%c.mobile>.
2. <http://www.neevia.com>
3. <https://ar.m.wikibooks.org/wiki/>
4. <https://ar.m.wikibooks.org/wiki/>
5. <https://ar.m.wikibooks.org/wiki/>
6. <https://books.google.dz>
7. <https://edcarte.poste.dz>
8. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article>
9. <https://www.bdl.dz>
10. <https://www.centralbank.ar>.
11. repository.uobylon.edu.iq
12. www.bdp.dz/algerie/arabe/moneygram/html.

المراجع باللغة الأجنبية

Les Livres

1. imene gruda,yaha and othern. servue devnitem, **for next generage tation**, works, kst, framo telecom, r.a.d, letevate, from.
2. lazreg mohammed et goudih djamel torqui : un essai d'analyse sur l'utilisation de la carte électronique de retrait et de paiement interbancair (cib) en alderie, jornal of economic & financailresearch oum elbouaghi university, sixthissuel december 2016.
3. socité satim, **rapport sur réseau monitique interboncaire (rmi) varte de rétrait**, opsite.



قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): البطاقة الكلاسيكية



المصدر: <https://fakevisa.cards>

الملحق رقم (2): البطاقة فيزا كارڊ



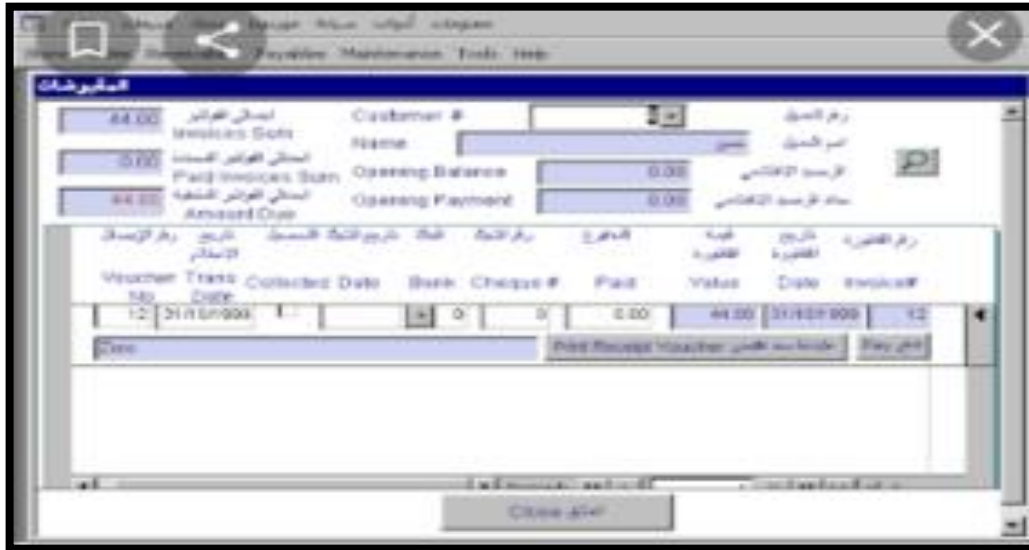
المصدر: <https://fakevisa.cards>

الملحق رقم (3): البطاقة الذهبية



المصدر: <https://newsroom.mastercard.com>

الملحق رقم (4): الشيك الإلكتروني



المصدر: متوفرة على الموقع: <https://www.academia.edu>

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الصيرفة الإلكترونية، وعملياتها وأشكالها، مقوماتها، بالإضافة إلى واقع التحديات والفرص المتاحة وكذا أنماط المخاطر التي قد تعترضها بالإضافة إلى وضعية وسائل الدفع وآفاق تطوير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر .

وقد تم التوصل إلى أن خدمات الصيرفة الإلكترونية توفر فوائد عظيمة بالنسبة للمستهلكين من حيث سهولة وتكلفة المعاملات، إما عن طرق الانترنت أو الهاتف أو من خلال طرق التسليم الأخرى، كما تم التوصل أيضا إلى أن طبيعة مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر لم يرق إلى المستوى المطلوب على الرغم من المشاريع والبرامج المسطرة، حيث لازالت في مراحلها الأولى على الرغم من الفوائد الجمة التي قد تحصل عليها البنوك بصفة خاصة والاقتصاد ككل بصفة عامة نتيجة تعاملها بوسائل وخدمات الصيرفة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية:

الصيرفة الإلكترونية، الجزائر .

Abstract :

This study aimed to identify the electronic banking, its operations and forms, its components, in addition to the reality of the challenges and opportunities available, as well as the types of risks that may be encountered in addition to the status of payment methods and the prospects for the development of electronic banking in Algeria.

It was concluded that electronic banking services provide great benefits for consumers in terms of ease and cost of transactions, either through the Internet, telephone or through other delivery methods, and it was also reached that the nature of the electronic banking project in Algeria did not rise to the required level on Despite the ruler projects and programs, as they are still in their early stages despite the many benefits that banks in particular and the economy as a whole in general may obtain as a result of their dealings with the means and services of electronic banking.

key words:

Electronic banking, Algeria.